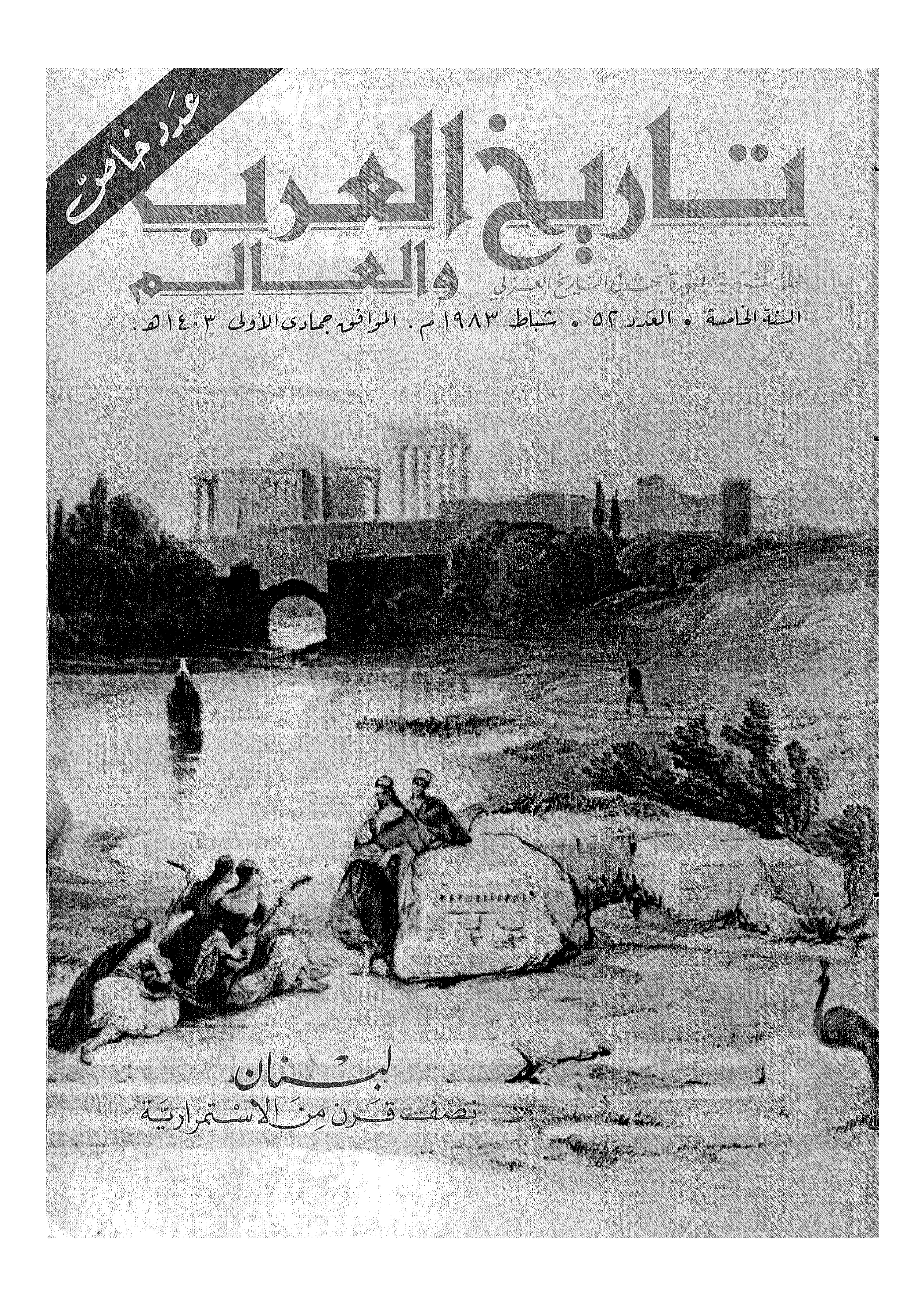
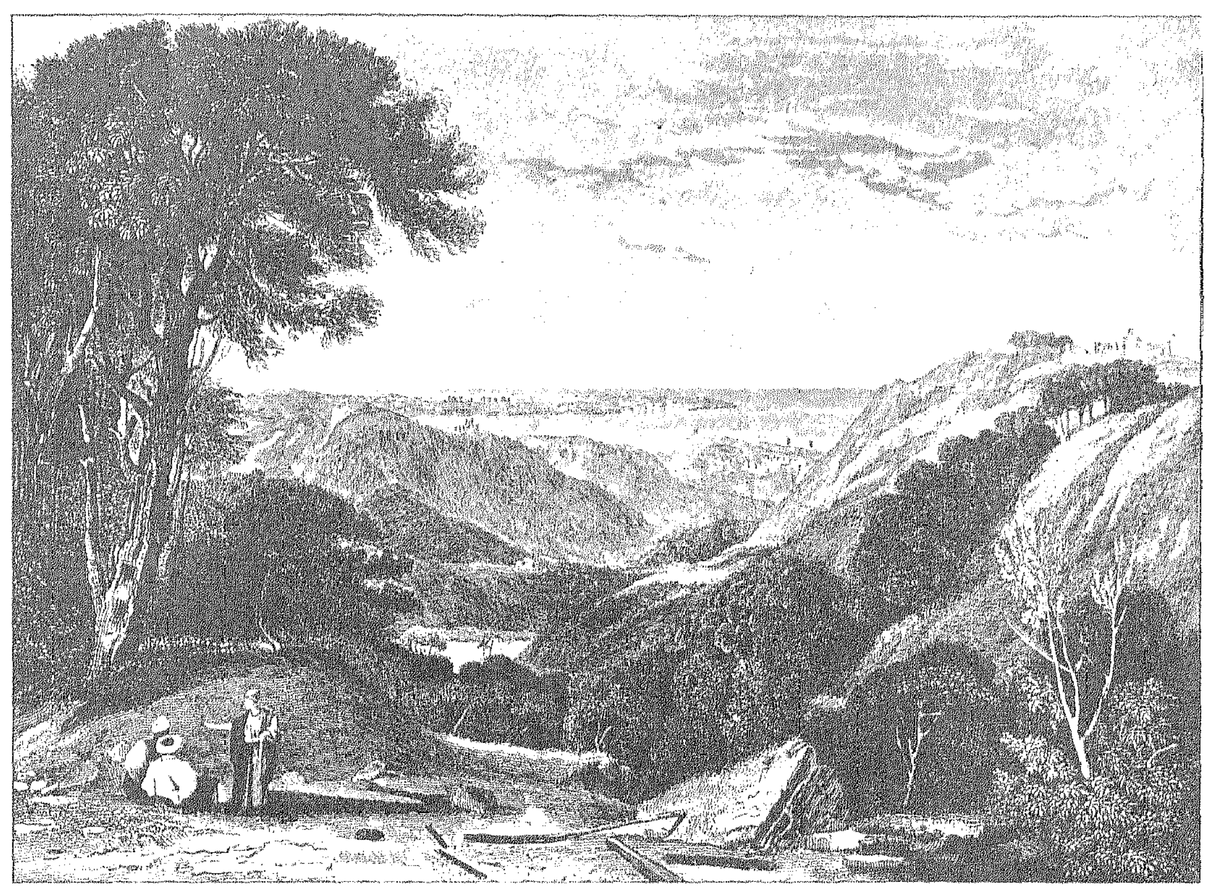
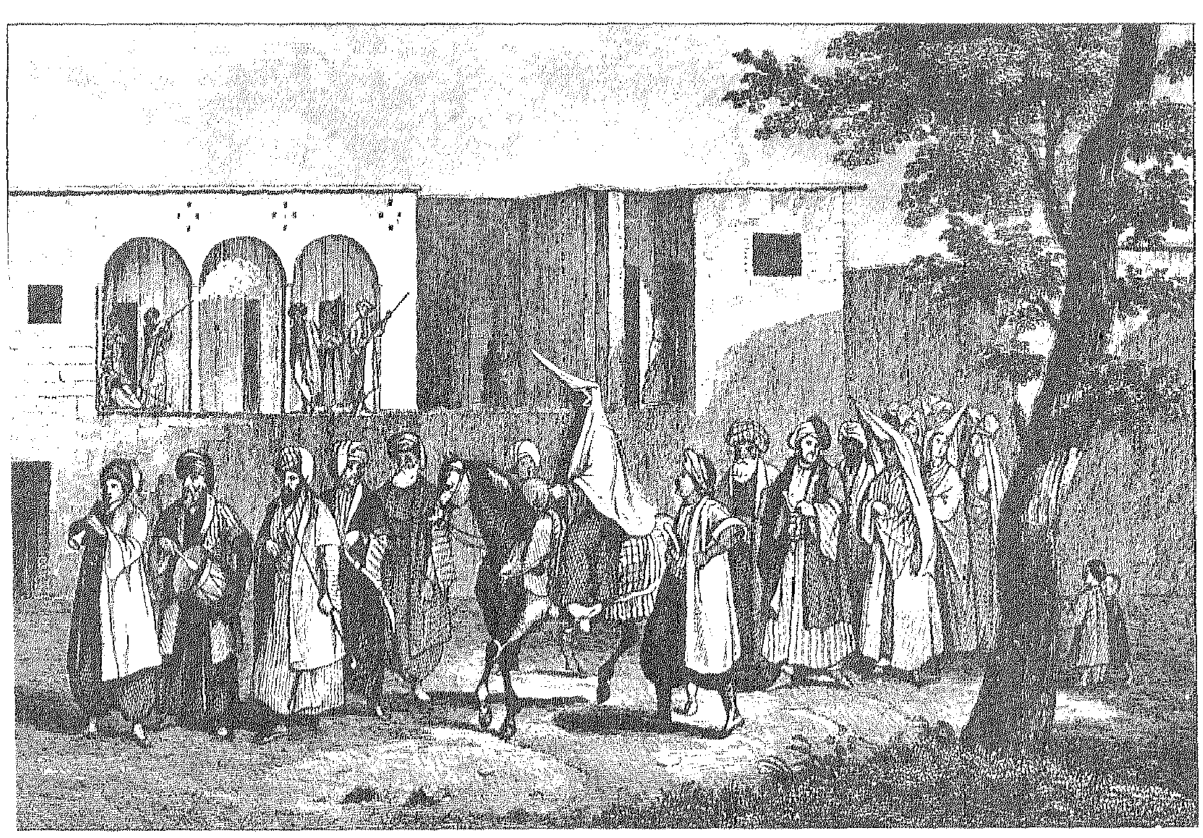


عدد خاص
تاريخ العرب
والعالم
مجلة شهرية مصورة تبحث في التاريخ العربي
السنة الخامسة • العدد ٥٢ • شباط ١٩٨٣ م. الموافق جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ.
لبنان
نصف قرن من الاستمرارية



جبل لبنان للفنان «رانسونيت» من كتاب «جبل لبنان» لتشرشل، الجزء الثاني، الصفحة ٣



عرس في الجبل للفنان «رانسونيت» من كتاب «الدروز في لبنان» لشاسو، ص ١٤٣ ــ ١٤٤

تاريخ العرب والعالم

مجلة شهرية ثقافية جامعة

العدد ٥٢ ــ شباط ١٩٨٣

تصدر عن دار النشر العربية في منتصف كل شهر

صاحبها ورئيس تحريرها : فاروق البربير

المستشار : د. أنيس صايغ المدير المسؤول : محمد مشموشي

قسم التوثيق والأبحاث : شذا عدرة

قسم التوزيع والاشتراكات : علي عبدالساتر

المخرج الفني : سالم زين العابدين

الانتاج: مطبعة المتوسط: ش.م.ل.

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات.

ثمن النسخة

البلد	السعر	البلد	السعر
لبنان	٦ ل.ل.	سوريا	٩ ل.س.
العراق	١ دينار	تونس	١,٥ دينار
السعودية	١٠ ريال	الكويت	١ دينار
الأردن	٨٠٠ فلس	الامارات	١٠ درهم
البحرين	١ دينار	قطر	١٠ ريال
مسقط	١٠٠٠ بيزة	بريطانيا	١,٥ جنيه
صنعاء	١٠ ريال	ليبيا	١,٥ دينار

الاشتراكات

(بما فيها أجور البريد الجوي)

- في لبنان: للأفراد ١٠٠ ل.ل.
- للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.
- في الوطن العربي: للأفراد ١٢٥ ل.ل.
- للمؤسسات والدوائر الحكومية ٧٥ دولاراً.
- خارج الوطن العربي: للأفراد ٤٠ دولاراً.
- للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٠٠ دولاراً.
- اشتراك تشجيعي ٥٠٠ ل.ل.
- تدفع قيمة الاشتراك مقدماً نقداً أو حوالة مصرفية.

HISTORY OF THE ARABS AND THE WORLD

EDITED BY FARUK BARBIR
PERIODICAL ILLUSTRATED
MAGAZINE PUBLISHED FROM SADATE ST.
ABOU HILEIL BLG. P.O.B. 5905 TEL. 800783
BEIRUT, LEBANON

Vol. 5 No. 52, Feb. 1983

ANNUAL SUBSCRIPTION : $100 (INCLUDING $25 FOR ADDITIONAL AIR MAIL CHARGES)
MAIL ALL COMMUNICATIONS, INCLUDING SUBSCRIPTIONS TO:
«HISTORY OF THE ARABS AND THE WORLD»

في هذا العدد

■ المقالات الواردة توزّع حسب التبويب الفني للمجلة. ولا علاقة لذلك بمكانة الكاتب. مع حفظ المكانة الإجتماعية للكتاب، تراعى في الألقاب الصفات العلمية فقط ■





صمود واستمرارية



غاية هذا العدد الخاص، هو تقديم صورة متكاملة، قدر الامكان، عن لبنان ومؤسساته ونضاله واستمراريته خلال نصف قرن.

لبنان الذي قاوم الانتداب الفرنسي وحقق الاستقلال.

لبنان الذي ساهم في انشاء جامعة الدول العربية.

لبنان الذي اشترك في مؤتمرات دول عدم الانحياز.

لبنان الذي استطاع أن يصمد أمام التحديات والمؤامرات. وعلى الرغم من كل الضغوط، استطاع أن يستمر مؤدياً رسالته ولعب دوره المميز ضمن الأسرة العربية.

لبنان الذي احتضن المقاومة الفلسطينية ودفع الثمن باهظاً.

ان الحرب اللبنانية تركت بصماتها على كل القلوب وفي كل المناطق والقطاعات، فدمرت البيوت والمحلات والمصانع، وشردت مئات الآلاف من المواطنين الأبرياء، وقتلت عشرات الآلاف من الأبرياء. ولكنها لم تمح الثوابت التاريخية والجغرافية ولا الجوامع الوطنية الأصيلة والعميقة الجذور.

فهنالك استمرارية في العيش الواحد وفي مجابهة التحديات وفي الحرص على المؤسسات الجامعية.

هذه «الاستمرارية» اللبنانية، وعناصرها الموضوعية من مختلف القطاعات، هو ما تحاول مجلة «تاريخ العرب والعالم» إبرازه في هذا العدد الخاص في مرحلة تعتبر من أخطر مراحل تاريخنا المعاصر على الاطلاق.

فاروق البربير

في أساس الصمود

روجيه شيخاني
وزير العدل والاعلام



إذا قيس صمود الشعوب بمقياس ثوابتهم الوطنية ومكاسبهم التي تشكل عبر الزمان تراثهم الكبير وجامعهم الأول في وحدة المصير، لظهر أن بين اللبنانيين من عناصر الوحدة ما جعلهم يواجهون أشرس محنة عرفوها في تاريخهم المعاصر.

لبنان استمر، استمر كشعب وكقيم وكمؤسسات وبقيت شرعيته تمثل ذلك الوجه الأصيل لإرادة لبنان بالبقاء والاستمرار، بالرغم مما لحق بها من وهن وما حل بالمؤسسات من دمار معنوي ومادي، أصاب الدولة بالشلل والجمود، وأوحى بالكثير من المخاطر.

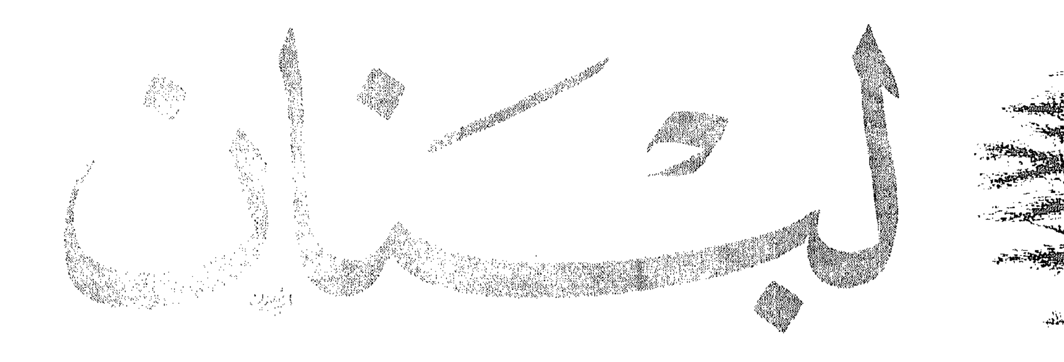
لكن الاستمرارية الدستورية، أثبتت فعاليتها في المحنة اللبنانية، وكانت ولا تزال مدخلنا الأساسي الى الخلاص. فالرئاسة الأولى تناقلت حسب الأصول، والحكومات ألفت حسب مقتضيات نظامنا، ومجلس النواب الذي كان قدره فريدا خلال السنوات الثماني الماضية، أدى دوره التاريخي، تشريعياً وسياسياً، حسبما تتطلبه القوانين والظروف. والادارة عادت الى العمل، والمؤسسات الأخرى انطلقت في حركة البناء الجديدة، وبخاصة بعد اعادة توحيد شطري العاصمة وزوال معظم العوائق المادية للعمل والانتاج.

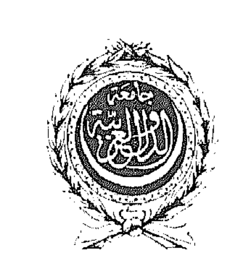
إننا اليوم، ازاء مسيرة المستقبل، نتطلع الى الماضي بألم وأسف، ولكن بنوع من الارتياح أيضا، بسبب ما بذلناه من قدرة على الصمود، وما تمسكنا بـه من قيم ومبادىء، ساعدتنا على اجتياز محنة كادت، لولا وعي اللبنانيين الشامل وتحسسهم بوطنهم وبوحدته وبديمومته، أن تؤدي به الى طرق التفكك والزوال.

إن هذا الوعي تمثل في الأصل في الايمان بالشرعية، كوسيلة أساسية للجهد الوطني الفاعل والشامل. فتحقق الانتقال الدستوري من الرئيس الياس سركيس الى الرئيس المرحوم الشيخ بشير الجميل، الى الرئيس الشيخ أمين الجميل، في ظروف لعلها أدهشت العالم من حيث دقة انطباقها على النظم والأصول والتقاليد، بما ينم عن تراث ديمقراطي أصيل لدى اللبنانيين ساعدهم على مواجهة المحنة والتصدي لمحاولات التفكك والفراغ.

وعندما تسلم الرئيس الشيخ أمين الجميل زمام الحكم، تأكد للبنانيين أن هناك مسيرة حيوية جديدة هدفها الانقاذ، وهي الرسالة التي جعل منها الرئيس الجميل عنواناً أساسياً لمهمته في الحكم. فاتضح أن هناك اجماعاً لبنانياً وطنياً حول شخص الرئيس ومهمته، تمثل في كافة الفئات والمناطق والاتجاهات.

ويوم أطلق الرئيس كلمته المدوية من على منبر الأمم المتحدة: «أعطونا السلام، وخذوا منا ما يدهش العالم»، أدرك اللبنانيون أن لبنانهم المستعاد بات قريبا، وأن المستقبل قادم بأمل كامل، وأن البلد الذي عاش ستة آلاف سنة ليس قدره الزوال والاندثار.





والسياسة الخارجية

جوزف أبو خاطر



لم تكن للبنان قبل الاستقلال عام ١٩٤٣ سياسة خارجية بالمعنى المتعارف عليه، ولم يكن في وضع استقلالي يسمح بانتهاج أية سياسة خارجية. ولا يمكن حتى التوقف إلا بقدر عند عهدي الأمير فخر الدين والأمير بشير الثاني. فالعلاقة بين الأول ومقاطعة توسكانا الايطالية كادت أن يغلب عليها الطابع الشخصي البحت سوى محاولات منه لدى الكرسي الرسولي وسواه لتمتين الوضع في لبنان! وكان هكذا أمر الأمير بشير مع ابراهيم باشا المصري نجل محمد علي الكبير الذي حاول أن يخرج مصر نهائيا من الامبراطورية العثمانية بعد أن توغل الجيش المصري بقيادة ابنه باتجاه الأناضول وأوشك أن يصل إلى عاصمة السلطنة لولا تدخل الدول الأوروبية الفاعلة يوم ذاك. وكان التزاحم قد بدأ بينها على اقتسام تركة الرجل «المريض» الذي طال احتضاره ولم يلفظ النفس الأخير إلا بعد اندحاره في الحرب العالمية الأولى التي خاضها إلى جانب امبرطوريتي المانيا والنمسا.

وجاء العهد المتصرفي في لبنان إثر أحداث ١٨٦٠ المعروفة وعاش البلد في ظل نظام البرتوكول الذي ألزمت به أوروبا الباب العالي. وامتد حتى بدء الحرب الكبرى عام ١٩١٤ ومن أبرز مقوماته أن الحكم آل إلى متصرف تعينه السلطنة من بين رعاياها المسيحيين غير اللبنانيين. وكان المتصرف يملك صلاحيات جد واسعة في تسيير شؤون البلد الداخلية فقط دون أن تبدو أية ملامح سياسة خارجية سوى انتماءات ضمنية إلى دول أجنبية توزعتها الطوائف الدينية فمكنت إحداها علاقة قديمة بفرنسا ومالت ثانية إلى بريطانيا العظمى، التي أولتها بعض الحماية وثالثة إلى روسيا القيصرية ورابعة رنت بالأبصار شطر الامبراطورية النمساوية وظل فريق آخر وهو مزيج من اللبنانيين على بعض الولاء للسلطنة إلى أن بدأت

■ جوزف أبو خاطر، سفير سابق في المكسيك واميركا الوسطى وروما وفيينا والقاهرة، مندوب دائم لدى الجامعة العربية، رأس الوفد اللبناني لمؤتمر منظمة الاونسكو العام في مكسيكو وفي بيروت، ثم عين أميناً عاماً للخارجية، نائب دائرة زحلة وبعلبك ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢، ثم وزيراً للتربية، ثم وزيراً للدولة لمدى سنتين في عهد الرئيس الياس سركيس. رأس الوفد اللبناني لمؤتمر القمة العربي في فاس.



عندما رفع العلم اللبناني في قلعة راشيا

حركات وانتفاضات التحرر العربي فانصهرت في بوتقتها فئات عديدة من اللبنانيين الذين أسهموا فيها إسهاما واسعا ورفعوا حيثما نزلوا لواء النهضة القومية في شتى الحقول.

وبعد تفكك السلطنة العثمانية في أعقاب حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ بدأ العالم العربي يشهد بزوغ فجر جديد شدد في النفوس الأمل بتحقيق الحرية والاستقلال الذين منتها بهما الدول الظافرة جزاء وقوفها في الحرب إلى جانبها. وسرعان ما تبخرت الأماني والآمال فقد اقتسم الحلفاء المنتصرون بقية تركة السلطنة العثمانية وكان حال العرب معهم ما قال في وصفه شاعرنا الأخطل الصغير:

قد رجونا من الغنيمة حظا
ووردنا الوغى فكنا الغنائم

وكان على العرب الذين جاهدوا الحكم العثماني بغية التخلص من ربقته العاتية، أن يخوضوا ضد المستعمرين الجدد حروبا فعلية امتدت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ التي أسفرت عن تقاسم الجبارين الجديدين واشنطن وموسكو العالم مناطق نفوذ في مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥.



الأمير فخر الدين المعني

وكان من أهداف الدولتين الكبيرتين شد أزر الشعوب الطامعة الى الاستقلال ورأت أن من مصلحتها القضاء على الوجود الأوروبي في آسيا وأفريقيا وكان من نتيجة هذا التبدل العميق أن استقلت دول العالم الثالث بأسرها وأن سارعت الدول الكبرى إلى خطب ودها تأمينا للمواقع الاستراتيجية الهامة ورغبة في الافادة من مواردها الطبيعية التي فجرتها أرضها خيرات وكنوزا وفي طليعتها البترول الذي يرتبط به الاقتصاد العالمي في حالتي السلم والحرب.

وقد أفادت البلاد العربية من هذا الواقع الجديد، فنالت جميعها استقلالها الفعلي في شؤونها الداخلية والخارجية، وبدأت تلعب دورا



الأمير بشير الشهابي

على الصعيد العالمي سواء في هيئة الأمم المتحدة أم عن طريق جامعة الدول العربية.

وسأعود في سياق الكتابة إلى موضوعي الجامعة والقضية الفلسطينية.

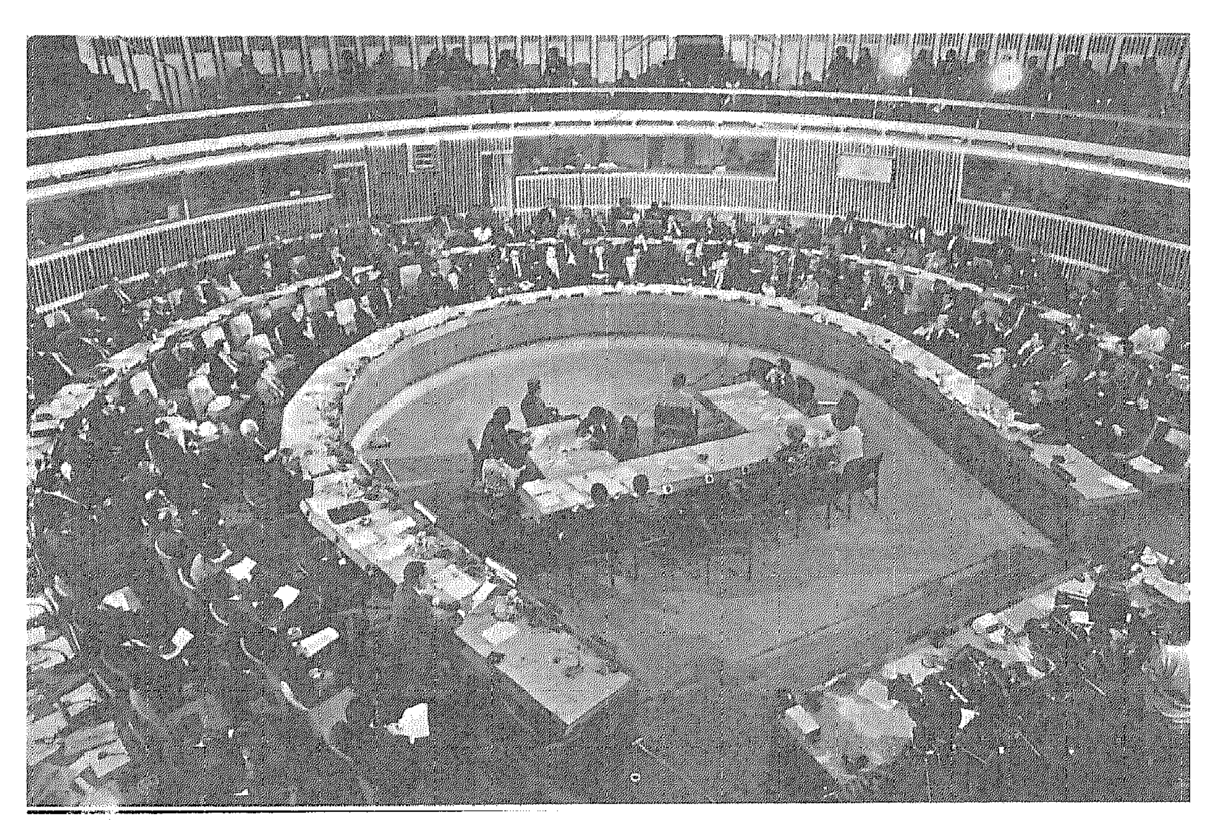
لبنان الرسمي في الخارج

فور أن ظفر لبنان باستقلاله عام ١٩٤٣ بادر إلى إنشاء تمثيل ديبلوماسي وقنصلي في الخارج اتسع تدريجيا إلى أن شمل اليوم معظم دول العالم في جميع القارات. وقد أقول أننا أغرقنا في ذلك وحملنا البلد مايفوق قدراته المالية، وأحيانا دون أي فائدة أو نفع وثمة أمثال عديدة على ذلك لا أرغب أن أعرض لها الآن. ومع بدء قيام التمثيل الخارجي اتجهت السياسة اللبنانية شطر دول معينة ساعدت على نيل الاستقلال وفي طليعتها بريطانيا وقد آزرتنا رغبة في تقليص النفوذ الفرنسي في بلاد المشرق التي ظلت طويلا ميدان تزاحم بين الدولتين الغربيتين يرجع إلى البعيد من الأزمنة وغالبا مارجحت فيه كفة الانكليز. وجاء انتقاء معظم الوزراء المفوضين إلى ترأس البعثات اللبنانية إلى الخارج في عهد الرئيس الشيخ بشارة الخوري، فأناط التمثيل اللبناني في لندن وباريس وواشنطن وسواها من العواصم الكبرى ذات التأثير في مصائر الكون بأشخاص من خيرة رجالات لبنان علما وتمرسا بالقضايا العامة من بينهم الدكتور شارل مالك الذي سرعان ما أهلته مواهبه العلمية الفذة وثقافته العالية إلى الصف الأول فتبوأ أعلى المراكز في الأمم المتحدة من رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رئاسة لجنة حقوق الانسان التي أسهم في وضع شرعتها إلى رئاسة الدورة العامة للمنظمة وكان فيها وفي الأوساط الأميركية العليا محط الأنظار وموضع التقدير.

وقد أخذ البعض على الدكتور مالك ما أسمي انحيازا إلى خط الولايات المتحدة، ولا أعتقد أن موقفه إذا صح يكون قد أضر بالمصلحة اللبنانية فاستعراض الواقع الدولي والعربي اليوم يثبت أن معظم الدول بمافيها العديد من بلاد العالم الثالث وحتى من دول عدم الانحياز بالذات اضطرت أن تكون في صف هذا المعسكر أو ذاك من المعسكرين الجبارين حفاظا على مصالحها وأحيانا على مصيرها نفسه ومجرد توقف عند الوضع العربي الحاضر نرى أن عددا من دول الجامعة تملكه الاعتقاد أن لا تسوية لمشاكل منطقة الشرق الأوسط وأهمها القضية الفلسطينية إلا بمساعدة واشنطن حتى أن الرئيس الراحل أنور السادات كان يصرح أن حل هذه القضية هو اليوم بنسبة ٩٥٪. بيد الولايات المتحدة، وإذا رأى البعض أن في هذا التقدير مغالاة فثمة حقيقة تتمثل في وضع لبنان اليوم الذي لم يجد أية وسيلة لمحاولة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي الا تدخل الولايات المتحدة في الأمر، وهو يسهل دونما ريب، إنهاء هذا الوجود وبالتالي جلاء القوات الأخرى عن لبنان وعودة السيادة على كامل أرضه إلى الدولة اللبنانية.

وبديهي، أن الحرص على صداقة واشنطن لا يمكن أن يعني في أية حال، إهمالا للفريق العالمي الآخر، ولا يمكن أن يعني إضعاف العلاقات مع موسكو وحلفائها، بل قد يكون من الغباء أن نتجاهل ما يمثل هذا الفريق من قوة ومن سلطان ومن مصلحة لبنان السير بتؤدة وترو حيال كل التيارات فيضمن أمنه وسلامته ولا يجعل من أرضه ميدانا لأية صراعات عقائدية ولا ينسى واقعه وامكاناته المحدودة. وقد يمكن أن أعرض الآن دونما طويل إسهاب إلى بعض الخطوط العامة في سياستنا الخارجية.

لقد انطلق لبنان في ميدان السياسة الخارجية بحماسة واندفاع فاتتهما أحيانا صحة الرؤية والحذر، فانغمس في متاهات السياسات العربية وحاول أن يلعب على صعيدها دورا خطر المزالق واذا كان بعض البريق واللمعان قد رافق الخطوات اللبنانية الأولى واذا وجب الاعتراف أيضا أن لبنان بما تتمتع النخبة فيه



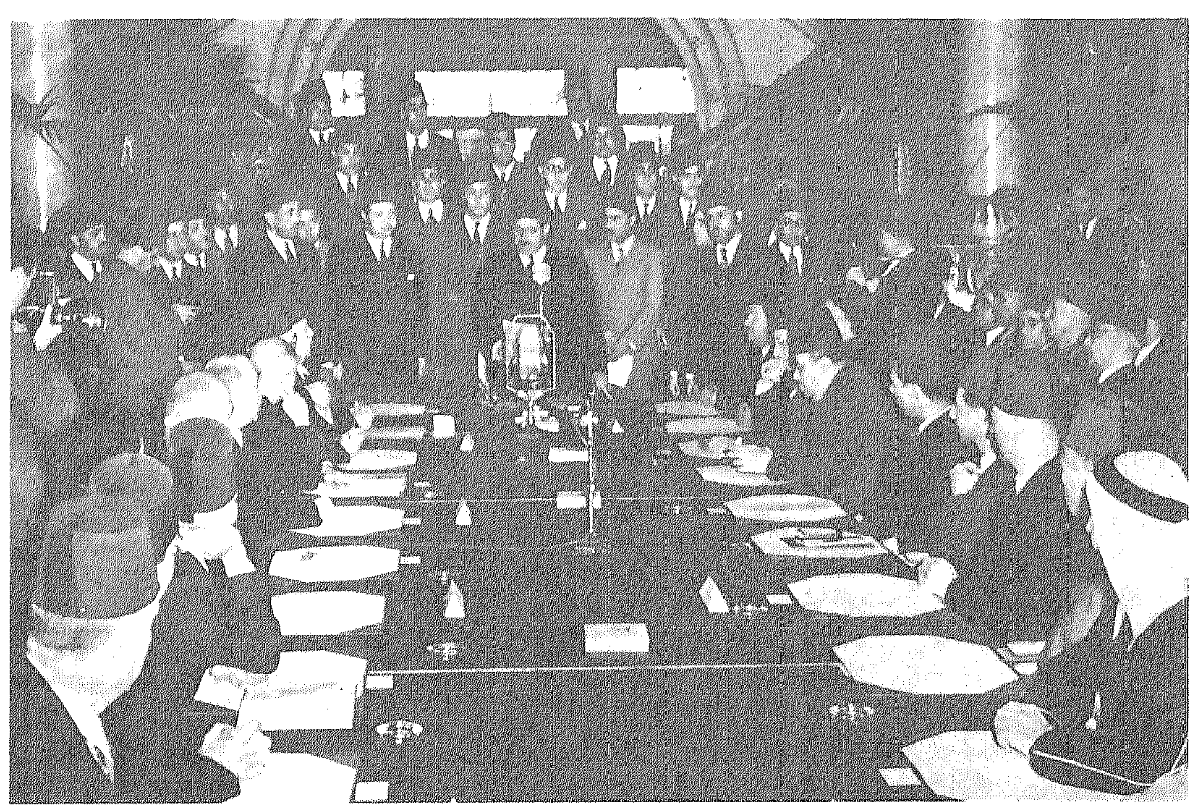
لبنان ساهم مساهمة فعالة في هيئة الأمم المتحدة

من ثقافة أهلته لدور لامع في محيطه العربي، فهو إلى جانب ذلك قد جنح أحيانا إلى بعض التطرف الذي أخذ به العرب والذي أضر كثيرا بهم وبقضاياهم القومية الكبرى.

ولعلي إذ أعرض الآن لماما إلى جامعة الدول العربية وسياستها وإلى القضية الفلسطينية سألقي في ذلك أضواء على مجمل جوانب سياسة لبنان الخارجية.

لبنان في الجامعة

كان لبنان من مؤسسي جامعة الدول العربية إلى جانب ست دول أخرى هي مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق والأردن واليمن، وما ان بدأت أعمالها حتى برز النشاط اللبناني وسط تيارات داخل المنظمة قادتها أحيانا إلى أقصى حدود التطرف اللامسؤول وعرضتها إلى معاداة ومناوأة العديد من الدول فكانت قرارات الجامعة تتوالى مصاغة بعنف وبتهديد موجه إلى العالم وبتحذيرات كيفما شاءت وكلما شاءت وكانت التهديدات تأتي على ألسنة هذا المسؤول فيها أو ذاك وطالما واجه لبنان وسواه من الدول المعتدلة مواقف وقرارات كانت تؤدي بالبعض إلى الامتناع عن الاقتراع وحتى أحيانا الى الانفراد في الرفض. والقرارات التي توالت والتي تغص بها ادراج وخزائن الجامعة لم يكتب لها أن تنفذ إلا بقدر ضئيل أمام انعدام القدرة على ذلك. وكان لبنان وسط موجات العنف الكلامي وتياراته يجنح إلى الاعتدال وينتهي الأمر بأن يصغى إلى رأيه ويؤخذ به بل كان الكثيرون يستدرجونه لابداء الرأي ويمتدحون تصرفه العاقل ومع الوقت أدت المواقف المتناقضة الى تفكيك الاجماع العربي وإلى إضعاف الجامعة بل إلى الاضرار بالقضايا القومية والى إعطاء اسرائيل وسواها ذريعة لتشويه صورة العرب ولبنان. وكان لبنان وسط هذا الخضم يرفض أن يرتضي الموقف المتخاذل إلى أن أتت المحنة القاسية التي ما برحت تقض علينا المضاجع ويمكن الاعتراف الآن أن الأزمة الكبرى الحاضرة أفادت من حيث أراد مفجروها هدم البلد والقضاء عليه فاللبنانيون اليوم ومعهم شبه الاجماع العربي أدركوا خطر سياسات التطرف والامعان في



عقب الموافقة على ميثاق جامعة الدول العربية، وتوقيع الميثاق بقصر الزعفران بالقاهرة.. أعلن محمود فهمي النقراشي قيام الجامعة العربية في ٢٢ آذار (مارس) سنة ١٩٤٠. وكان لبنان من مؤسسي الجامعة.

التهديد والوعيد التي جعل منها العرب شرعة يتصرفون على ضوئها.

القضية الفلسطينية

لن أتحدث الآن إلا لماما عن القضية الفلسطينية التي بدت معالم نشوئها منذ وعد بلفور عام ١٩١٦. وقد أقر إنشاء وطن قومي وتطور فيما بعد فأدى عام ١٩٤٧ إلى تقسيم فلسطين بموجب قرار من هيئة الأمم المتحدة فتأسست الدولة العبرية على حساب العرب وحقوقهم والى احتلال أراضيهم بالقوة والى ما بدا ويبدو من مطامع توسعية بعيدة الغور.

لقد تحكمت طويلا القضية الفلسطينية بسياسة لبنان الخارجية تحكما كان شبه كامل والى التأثير في سياسة وتصرفات جميع الدول العربية دون استثناء. وكاد الجهد العربي في الخارج أن ينحصر بالقضية الفلسطينية فقاد العرب الى حروب قاسية استنزفت قواهم وكادت أن تشل كل نشاط لانماء بلادهم وتطويرها كما أدت إلى خلق خلافات حادة في صفوفهم ولو وقفنا عند نتائج وتأثير القضية الفلسطينية على الوضع اللبناني وحده لبدا فورا ما قاسى لبنان بسببها وأحيانا بفعلها من ويلات ونكبات كادت أن تقذف به إلى الهاوية دون أن يجني الفلسطينيون منها شيئا.

لقد تحمل لبنان ما يفوق قدراته إلى حد بعيد وما يفوق بكثير ما تحمل سوانا من الدول العربية إذا ما قورنت أوضاعها بأوضاع لبنان البشرية والمالية وسيقول التاريخ أن المحنة التي حاقت بلبنان وما تعرض ويتعرض له من ويلات وأهوال وما لحق به من تدمير معالمه الحضارية والاقتصادية وما سال على أرضه من دماء أبنائه وما أدى ذلك إلى خلافات داخلية مرده إلى الأزمة الفلسطينية وما زال يرزح تحت أعبائها دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان تحسسه بعدالة القضية الفلسطينية والى التردد في متابعة نصرتها ما وجد إلى ذلك سبيلا. ايمانا منه

أيضا بأن الدول الكبرى في المسعكرين التي خلقت الدولة الاسرائيلية في قلب العالم العربي إنما ارتكبت ظلما فادحا لاسند له من تاريخ أو قانون أو واقع.

إن العرب شعروا دونما ريب مع الشعب اليهودي يوم اعتنقت النازية فكرة «الحل الأخير» أي إفناء الشعب اليهودي بكامله ولكنهم بذات الوقت يأبون على اسرائيل اغتصابها الحق العربي وذهابها في التصلب إلى حد رفض إعادة جزء من أرض فلسطين إلى أصحابها الشرعيين لاقامة وطن لهم عليها، وخلاصة القول في سياسة الخارجية اللبنانية اليوم انها تقوم على مبادىء ملزمة تتمثل بما يلي:

١ ــ الحفاظ على مايشدنا الى محيطنا العربي من روابط والتضامن معه في نصرة قضاياه، وهو تصرف يحتمه تركيب لبنان الانساني كما تحتمه عوامل ترتبط بمصير البلد وباقتصاده وأمنه وسلامته وذلك ضمن التمسك باستقلاله وسيادته المطلقة.

٢ ــ تمتين العلاقات بالولايات المتحدة مع الحرص على إبقاء العلاقات السوفياتية اللبنانية طيبة سليمة.

٣ ــ بين لبنان ودول معينة في أوروبا الغربية علاقات تاريخية تتعدد أسبابها من بينها تشبع لبنان بالثقافة الغربية، إلى جانب اللغة العربية والثقافة والتاريخ العربي. وقد كانت للبنان ولم تزل يد بارزة في هذه المجالات وفي تنمية ونشر الحضارة واللغة العربية حيثما نزل أبناؤه. ومنها أيضا العلاقة الوثيقة بالفاتيكان الذي تتمثل فيه دول عربية واسلامية عديدة والذي وقف في وزنه المعنوي الكبير إلى جانب قضايا الشعوب المظلومة والى جانب العرب في القضية الفلسطينية وهو حتى اليوم مابرح على رفضه تبادل أي تمثيل مع الدولة العبرية.

٤ ــ وأخيرا، قيل أن للبنان «امبراطورية في الخارج» وعلى ما في استعمال هذه العبارة من غلو لابد من ذكر مايشدنا من روابط إلى الأميركتين والى آسيا وأفريقيا وسواها التي يستقر فيها منذ أكثر من مائة عام أعداد ضخمة من اللبنانيين تفاعلت فيها ذرياتهم وقد قام ويقوم فيها في جميع الميادين نشاط لبناني أفاد منه الوطن كما أفادت دول الاغتراب. ●

قريتي ونفسي

بقلم: خليل تقي الدين

بالأمس كان لي قرية هادئة، ضائعة بين أشجار الزيتون والسنديان، رابضة على كتف صخر أزلي فوق هضبة من هضاب لبنان، سعيدة تفتح نوافذها للشمس، وصدرها للنسيم، وقلبها للحياة.

وفي ذات يوم خفرت عهد قريتي، ونسيت اني جُبلت من ترابها، ورضعت من ثديها، ودببت على أرضها، ونَمَوْت في جوها فرحلت عنها غير متلفت إلى الوراء.

ومنذ ذلك اليوم أضعت نفسي، فكأنني فقدتها في بعض الطريق.

. . . لقد قمنا برحلة طويلة أضعنا فيها نفوسنا في بعض الطريق. فمن استطاع منا الرجوع القهقرى والعودة إلى الأرض الحبيبة التي خلفها وراءه كان عظيمًا، وكان حكيمًا، وعرف معنى الحياة.

عملية الإعمار الكبرى

بين الشعب والدولة

ويخرج لبنان من محنته وقد اعطى البرهان الوافي على شيئين أساسيين: قدرته على التمسك بالحياة والصمود وأبراز حقه بالوجود العزيز الكريم من جهة، وامتلاؤه، من جهة ثانية، بالحيوية والعافية والتجدد لاستئناف السعي الحثيث من أجل تحقيق أكثر مما تتيح له موارده من تقدم اقتصادي، والانضمام إلى ركب البلاد التي تسير في طليعة التقدم الانساني.

وتكون قناعة اللبنانيين بهذين الشيئين واعتراف العالم بهما ثروة هائلة معنوية بامكانها تعبئة الموارد الوطنية وغير الوطنية من أجل تسريع عملية الاعمار واسهام كل اللبنانيين وأصدقائهم والذين يتعاملون معهم فيها.

ولكن نقطة الانطلاق في هذه العملية الكبرى تبدأ من لبنان: من الشعب ومن الدولة.

فما هو دور الدولة في عملية الاعمار؟

لقد أصاب الخراب كل لبنان وأصاب أول، ما أصاب المرافق العامة بشكل مريع، ادى الى شلل معظمها وتعطل الحياة فيها، حتى كاد هذا البلد، الذي كان يفخر بتقدم المرافق العامة فيه بالنسبة الى كثير من البلدان التي تشابهه بمستوى الدخل، أن يصبح بلداً متخلفاً. وكانت دورات العنف المتوالية عليه تعمق جراحه وتراكمها، وتعقد المشاكل الناشئة عنها حتى أصبح الوضع يتطلب تعمقاً جذرياً في اعادة تأهيل المرافق، كما جعل كلفة هذا التأهيل تتزايد بشكل مرهق.

وتقع مهمة تأهيل المرافق العامة على الدولة. وهي مهمة لا يمكن تجييرها للقطاع الخاص ولا للقطاع الخارجي. كما انها مهمة لا يمكن تأجيلها بل ان أنجازها شرط أساسي لعودة الحياة إلى دورتها الطبيعية في قطاعات البلد.

ولو أردنا على سبيل التذكير أن نسرد القطاعات التي تحتاج الى فعل الدولة حالا لما استثنينا قطاعاً واحداً من المرافق العامة.

فالمدارس أصيبت في كل دورات العنف التي أصابت البلد وتقدر وزارة التربية عدد المدارس على كل أنواعها التي تحتاج الى اصلاح خلال العام الدراسي الحالي بما يفوق السبعمائة والخمسين مدرسة. وكان من آثار تمادي الضرر في أبنية المدارس وتجهيزاتها أن أصبحت صلاحية البناء المدرسي بشكل عام موضع الاهتمام الجدي الآن.

والمستوصفات والمستشفيات تعطلت أو تهدمت جزئيا او كليا أو أصابها الشلل من سوء الانضباط وتراخي الادارة بسبب الظروف التي كانت سائدة. وتراكم الخسارة في المؤسسات الاستشفائية لفت النظر الى التقصير السابق في إقامة هذه المؤسسات بما يتناسب مع حاجة

المواطنين في مثل هذا الزمن وهذا البلد.

وتعرضت شبكات توزيع مياه الشفة الى الدمار والخراب بشكل مستمر، مما أضاف الى العجز الملاحظ سابقا في هذه الشبكات الناشىء عن النمو السكاني والعمراني بعد الحرب العالمية الثانية عجزا جديد وجعل أمر اعادة التأهيل عملية جذرية تستدعي اعباء مالية كبيرة جدا.

وألحق الخراب المتمادي على ثمانية أعوام ضرراً كبيراً بشبكة الطرقات التي كان يفخر بها البلد على طول ما يقرب من السبعة آلاف ومائتي كيلومتر بسبب الاستعمال العنيف لها وعدم الصيانة المتراكم. مما يجعل استعادة هذه الشبكة عملية عالية الكلفة..

أما الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكل في لبنان وسيلة من وسائل كسب العيش لأهمية قطاع الخدمات في الدخل الوطني فقد كانت بين القطاعات المستهدفة مما يجعل أمر اعادة تجهيزها وضبط ادارتها وتأمين التفوق لها مع خدمات البلدان المنافسة بنداً ملحاً في قائمة مشاريع إعادة الأعمار.

ويحتاج مرفأ بيروت الى مزيد من الجهد والمال لاستعادة أحواضه التي تعطلت وتجهيزها وتأهيلها للقيام بدورها الملحوظ في الاقتصاد اللبناني.

كما ان كلفة اعادة تأهيل المطار تزداد يوماً بعد يوم.

وتحتاج مؤسسة كهرباء لبنان الى دفق هائل من الرساميل لتعويض الطاقة المهدورة وزيادة الطاقة المركبة من أجل مواجهة حاجات البلد المتزايدة.

وكشف الدمار عجز أنظمة تصريف النفايات والمياه الآسنة ونتجت عنه أوضاع مأساوية تستدعي معالجة سريعة بالاضافة الى تسريع العمل في تنفيذ الخطة الوطنية التي وضعت خلال السنتين الماضيتين والتي يحتاج تنفيذها الى عشرين سنة بالاضافة الى الأموال الطائلة التي ستستهلكها.

ويجب أن نذكر أيضاً مشاريع الري التي تعطلت أو توقف انجازها مع كل آثار ذلك على الانتاج الوطني ومداخيل الأفراد.

ويبقى بعد ذلك وسط مدينة بيروت وعصبها التجاري والمالي والثقافي، الذي أضيفت اليه أوساط اخرى في مدن أخرى مثل الدامور وصيدا وصور والنبطية والعيشية والخيام، ويجري العمل حثيثاً الآن على اضافة أوساط جديدة الى اللائحة.

كما يجب ألا ننسى في استعراض العبء الواقع على عاتق الدولة اهتمامها بالقطاع الخاص وذلك في اتجاهين:

اتجاه قطاع الانفاق: ويتمثل جهد الدولة المطلوب في مؤازرة المواطنين على ترميم بيوتهم التي تضررت أو تهدمت كليا او جزئيا، وفي تسهيل اقتناء المنازل لأصحاب المداخيل التي لا تتعدى المتوسط الاحصائي وفي حل مشكلة المهجرين الذين لا يستفيدون من التسليف لعدم توفر البيت المملوك أو المستأجر أو لعدم توفر الدخل الذي يعتبر قاعدة التسليف الطويل الأجل الميسر. لقد كانت مشكلة الاسكان من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الماضيين وجاءت محنة لبنان لتزيد تفاقمها وتجعلها أصعب المشاكل التي يواجهها البلد في العقدين القادمين.

واتجاه قطاع الانتاج: وكل الانتاج الوطني في القطاع الخاص. وكان تفوق القطاع الخاص ونشاطه والمعيته وقدرته على أخذ المخاطر والتجديد والاقدام أكثر ما يميز لبنان بين البلدان التي بدأت انطلاقها في طريق النمو السريع. ولكن نشاط هذا القطاع قد تعطل أو انتقل الى أسواق اخرى في المنطقة وغيرها. ويحتاج في عودته الى ممارسة تفوقه في البلد الى التغلب على أسباب الشك والحوار والتردد وعظم كلفة الانتقال بالاضافة الى القناعة بعودة الأمن والاستقرار.

ويترتب على الدولة في هذه المرحلة، وبطلب من القطاع الخاص، ولفترة تتراوح بين السنتين والثلاث من أعمار شامل مقنع، أن تمديد العون الى مؤسسات القطاع الخاص عن طريق التسليف الميسر لتدعم توظيفاتها الجديدة وتسرعها.

ويجب على الدولة ان تسرع برامج التدريب والتأهيل التقني والمهني لاستئناف التفوق



مطار بيروت الدولي

النسبي الذي يتمتع به لبنان في ميدان التأهيل البشري. ويعتبر أهم الأعمدة في تركيبه الاقتصادي القائم على توفير الكفاءة البشرية المناسبة لحاجاته وحاجات البلاد التي ما زالت تقدر تفوقه في هذا الميدان.

ولقد كان من دروس المحنة الكبيرة التي أصابت البلد تحقق اللبنانيين لحاجاتهم الى جيش يكون سياج الوطن وقالبا يصهر المواطنين على المبادىء الوطنية، والى قوى أمن تحفظ أسباب الاستقرار والاطمئنان. وتحقيق هذين الأمرين الأساسيين في البنية الوطنية اللبنانية يحتاج الى تعبئة الناس وأموال الناس بشكل لم يتعوده اللبنانيون من قبل.

ويندرج كل ما ورد ذكره حتى الآن وما يمكن الاستمرار في سرده تحت عنوان الاستبدال أي اعادة انشاء ما هدم أو حرق أو تفتت. وهو عمل كبير وكلفته عظيمة.

ولكنه ليس كل ما يتوجب على الدولة القيام به.

بل ان عليها أن تقوم بالتعويض عن الانماء الضائع وهو التقدم في كل هذه المرافق والنشاطات التي تعود الى الدولة، الذي كان يجب أن يتم فيما لو أن أحوال البلد استمرت في التطور على النسق الذي كانت تتبعه في أواخر سنة ١٩٧٤. وهو نسق تميز بنسبة نمو تلفت الأنظار وببدء التحسس بضرورة تمرس الدولة بكثير من الوظائف الجديدة التي تعود الى الدولة الحديثة ولاسيما في ميدان الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

ويبدو التعويض عن الخراب والتعويض عن الانماء الضائع خلال عقد كامل مجمل مهام الدولة التي يمكن ترجمة كلفتها الى أرقام في العقد القادم تحت افتراضات متحفظة او في نصف العقد القادم تحت افتراضات أكثر طموحا.

يطلب من الدولة في لبنان اليوم أن تكون المؤتمنة على الاستقرار وأن تكون المحركة للأعمار.

وإذا لم تقم الدولة بواجباتها في اعادة أعمار البنية التحتية للحياة الاقتصادية والاجتماعية لا يقوم بهذا الدور غيرها.

وإذا لم تمد الدولة يدها الى قطاع المنازل وقطاع الانتاج يصعب تحقيق الأعمار المنتظر في القطاع الخاص.

وهذه مهمة صعبة على دولة قادرة فكيف بها إذا طلبت من دولة فقدت معظم مواردها وأضعفت كل مؤسساتها.

بل يمكن القول ان الدولة اللبنانية كانت

الخاسر الوحيد الأكبر خلال محنة لبنان.

فقد خسرت الدولة معظم واردااتها لضعف المؤسسات الخاصة التي تترتب عليها ضرائب الدخل وما شابهها. وفقدان السيطرة على المرافق المنتجة للمداخيل مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والجمارك وغيرها. أما من ناحية النفقات فلم يكن بوسعها التصرف مثل تصرف مؤسسات القطاع الخاص فتلجأ الى الصرف من الخدمة أو الحسم من الرواتب، بل كان عليها التمسك بكل واجباتها تجاه موظفيها سواء عملوا او لم يعملوا، وزيادة رواتبهم بسبب غلاء المعيشة في ظل الترقية المترتبة على القدم، بل وزيادة عددهم تحت وطأة الالحاح في الطلب على التوسع بالخدمات الاجتماعية في ظل الحاجة المتزايدة اليها مع ازدياد آلام المواطنين بسبب الظروف القاسية السائدة. واذا كانت نوعية خدمات الدولة قد انخفضت خلال المحنة فان كلفة هذه الخدمات قد ازدادت ازدياداً ملحوظاً، كما أن دعم بعض السلع والخدمات لم يتوقف بل ازداد في بعض الحالات.

ونتج عن هذا التباين بين الواردات والنفقات لجوء مضطرد الى التمويل بالعجز، مما جعل عجز الخزينة المتراكم شيئاً رهيباً في الوقت الحاضر.

ولو نظرنا الى حال اللبنانيين، وكلهم أصيبوا بأرزاقهم وأرواحهم وأرواح ذويهم، لرأينا الكثير منهم قد حسن أوضاعه المالية بسبب المداخيل غير الاعتيادية أو النشاطات الخارجية أو تحسن الأسعار الذي شمل كل الموجودات في لبنان. ولكن الدولة اللبنانية لم تفد من تحسن أوضاع اللبنانيين بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد يصح وصف وضع المالية العامة اليوم بأنها دولة فقيرة لشعب ميسور.

يطلب من الدولة لكي تقوم بمهمتها الاعمارية أن تضيف الى نفقاتها في الموازنة العادية نفقات الأعمار التي تكاد أن تكون مساوية لنفقات الموازنة طيلة خمس أو ثماني سنوات، فيما لا تغطي واردات الدولة الحالية أكثر من ثلث نفقاتها في الموازنة العادية. مما يعني أن على الدولة أن تؤمن ثلاثة أضعاف مواردها الحالية لتغطية نفقاتها الجارية لتستطيع بعد ذلك الاسهام في نفقات الاعمار.

ويوصلنا هذا الوضع الى ضرورة قيام الدولة بتعبئة موارد لبنان، في الداخل طبعا، ولكن في الخارج ايضا. وترجمة الروابط الأخوية والصداقات ووجود المؤسسات الدولية والاقليمية المتخصصة في شؤون التعاون الدولي الى دعم مكثف للموارد اللبنانية من أجل سد نفقات الاعمار في أوجز مدة ممكنة.

ولا ينقص لبنان التعاطف المطلوب لانجاح عملية التعبئة الخارجية.

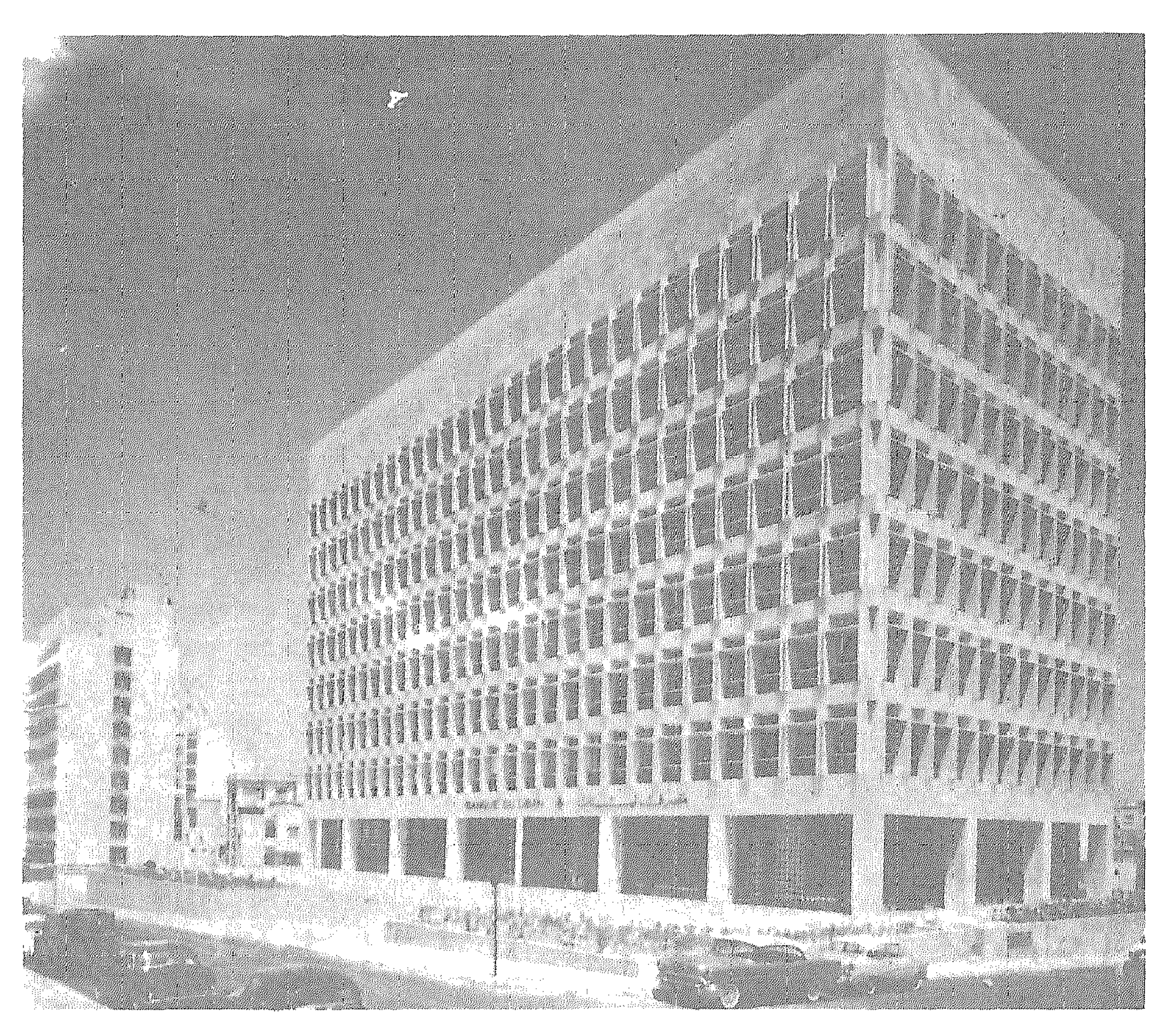
ولكن نجاح هذه العملية يحتاج الى اندفاع لبناني جارف للقيام بالعمل المطلوب من صاحب الشأن اولا، أي من الدولة ممثلة الشعب وقائدة مسيرته، والتفاف منيع من الشعب حولها.

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الدعم الخارجي الذي نطلبه هو بعد كل حساب اقتطاع من أموال الناس في تلك البلاد، أي اقتطاع من أرزاقها، وأسباب معيشتها. والناس ضنينة بهذا، حريصة أن توضع المساعدة في موضعها، تصل الى من يتوجب له ويستحق ويقدر. ويساعد لبنان كثيراً في اكتساب الرأي العام لدى الدول القادرة والراغبة في مساعدته إذا استطاع أن يجذب اهتمام الناس الى جهوده البطولية في اعادة الاعمار وتعويض العمر الضائع بقدر ما كانت تجذبهم أخبار الدمار والخراب والبلاء فيه.

ويتبين لنا من مراقبة نوايا الأشقاء والأصدقاء والمؤسسات المتخصصة كل نية طيبة في الاقدام على مساعدة لبنان وفي تكريس البرامج لدعم جهده الاعماري بشكل مقنع، مما يجعلنا أقرب الى الثقة بأن ما يطلبه لبنان من مساعدة الخارج له في الجهد اللازم للتغلب على محنته وارد وفي حدود المعقول، على عظمه واتساع مداه.

ويتوقف نجاح الدولة في نهاية المطاف على الجدارة التي تظهرها في ادارة عملية الاعمار.

وهي عملية كما رأينا حتى الآن، وكما يظهر لنا مع اتصال البحث، تتجاوز الأعمار بمفهومه الضيق أي بمعناه الاستبدالي البسيط لتكون عملية نهضة كبرى فيها من الاعمار بقدر ما لحق البلد من الدمار المتراكم طيلة ثماني



مصرف لبنان المركزي... دور جديد لمرحلة جديدة

سنوات، وفيها من الانماء بقدر ما خسر البلد من انماء خلال عقد من الزمان، وفيها من الطموح والتشوق بقدر الآلام التي أصابت اللبنانيين جميعاً وجعلتهم يتشبثون بتلابيب الحياة ويتطلعون الى الفرصة التي تمكنهم من اثبات قدرتهم على الوجود المجتمعي المتطور القادر على اللحاق بالركب الانساني المتقدم في كل أنحاء العالم، ذلك أن محنة لبنان قد زادت صفاته وميزاته صفاء ولمعاناً وكادت تنجح في كشف رماد الترهل والثقل عنها، وتطرحها في ميدان المنافسة الخلاقة بين الشعوب.

وتنجح الدولة في قيادة عملية الاعمار بحجمها الذي وصفناه إذا قدرت على رص الشعب من حولها في مغامرتها الانقاذية، لأنه إذا كانت الدولة حربة الشعب واداته فان الشعب غاية الاعمار ووسيلته في آن واحد. ولا تتم الشروط اللازمة لنجاح عملية الاعمار الكبرى إلا إذا عبرت خطط الدولة عن آمال الشعب، ودفع الشعب كل طاقاته لتحقيق الآمال الوطنية بقيادة الدولة.

تبدو هذه المقولة البديهية أمراً عظيماً في عيون اللبنانيين ومن يراقبون الشأن اللبناني، مع انها المعادلة التي لا تجوز مناقشتها في كل المجتمعات البشرية التي تخوض الحروب وحروب النمو. فقد أخذ الغير الحق في الظن بأن اللبنانيين غير قادرين على تنظيم شؤونهم العامة مثل كل شعوب البشر، وربوا القناعة بأن أجهزتهم، وفي طليعتها الدولة، لن تكون أبداً في مستوى طموحات الأفراد ولا بمستوى الحد الأدنى المطلوب في ظل الدولة الحديثة، لأن

اللبنانيين أعطوا أنفسهم الحق بالظهور على مدى أجيال طويلة بمظهر التفكك والعجز عن اقامة مؤسسات الوطن.

ولكننا نرجو أن يكون لبنان، وهو يخرج من محنته الفريدة، لم يعد يكفيه القول بأنه بلد التعايش، الصعب احياناً والمقبول احيانا اخرى، ولم يعد يرضي اللبنانيين أن يعرضوا في متاحف الشعوب على انهم فصيلة أو مجموعة فصائل بشرية تستأهل المحافظة عليها لندرتها وغرابتها. ونطمح الى أن يكون اللبنانيون قد أصبحوا مجموعة قادرة، بعد أن أعطوا البرهان على انهم أفراد فاعلون، خلاقون، نشيطون، وأن يكون باستطاعة اللبناني كمواطن حي، متقدم، أن يعطي البرهان على الجدارة والفرادة في آن معاً.

ويتوجب على الشعب في عملية الاعمار الكبرى، أول ما يتوجب، أن يؤمن بالدولة لأنها التعبير الأول عن ارادته ويتخلص من رواسب عصور الاحتلال والانتداب والتراخي التي صورت له الدولة طرفا غريبا يجب الاحتيال عليه بصورة دائمة وتقليص أعبائه، ما أمكن ذلك. ولا يكفي أن يكون ايمان الشعب بالدولة في هذا الظرف قبولاً بها أو تعاطياً معها أو تسامحاً أو اختياراً سلبياً لدورها، بل يجب أن يكون فعل ايمان يعطيها كل مستلزمات النهوض والقيام والتمرس بوظيفة التعبئة الشاملة لموارد الوطن: أي ناس الوطن أولا ومن بعد ذلك علاقاته بناس البلاد الأخرى الشقيقة والصديقة وناس المؤسسات الدولية والاقليمية. منا ومن هؤلاء جميعهم تتوفر العناصر التي تحتاجها عملية الاعمار الكبرى.

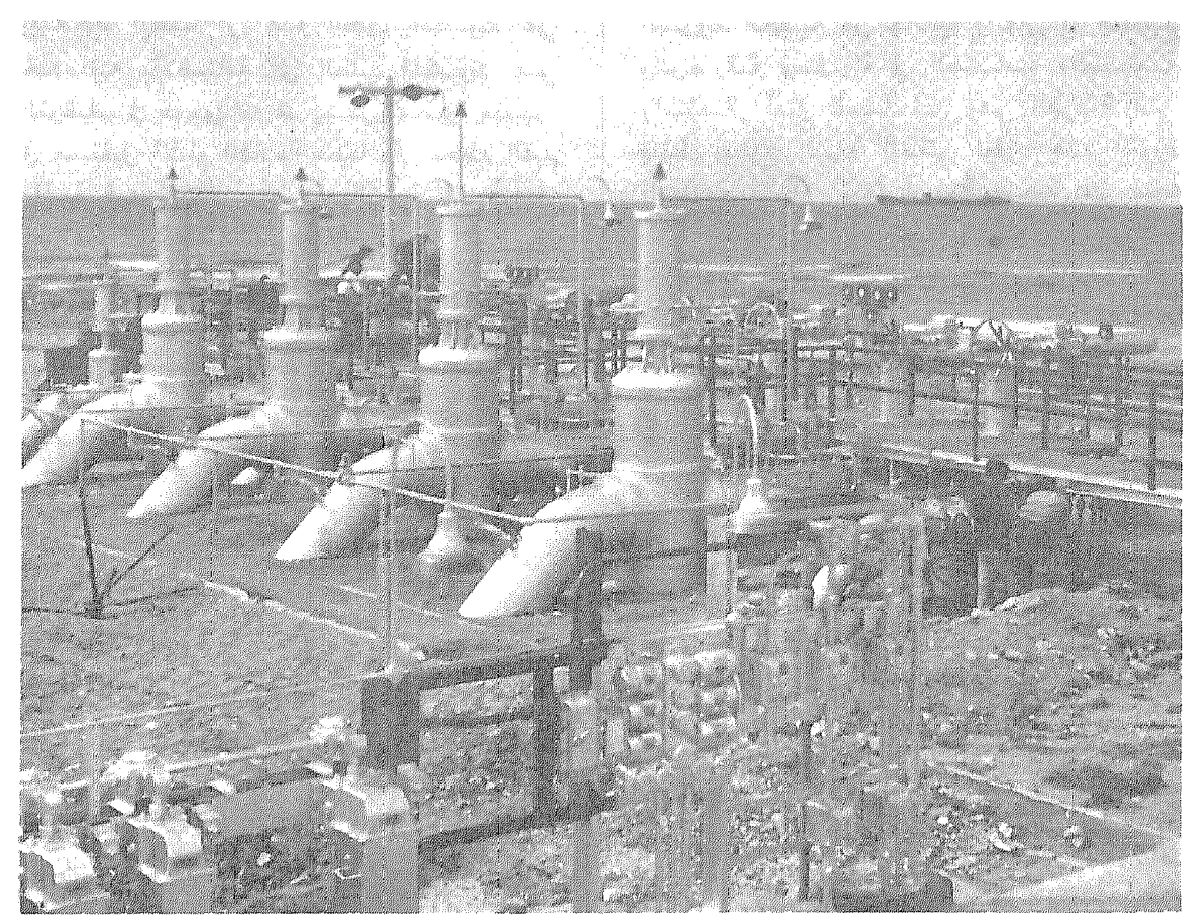
وما يجب أن يسعى اليه الشعب والدولة هو أن تتم اللحمة بين ارادة الشعب وعزم الدولة. بهذا يصبح كل شيء ممكناً، بما في ذلك ما لم يستطعه اللبناني حتى الآن.

وإذا كان دور الدولة في عملية الاعمار ينطلق من مبدأ اضطلاعها بوظيفتها الطبيعية لتكون المكون للتفاهم حول الأهداف الوطنية، والقائد لحركة الاعمار عن طريق القيام بما يقع على عاتقها أمر القيام به، وقد أصبح شأناً جلياً حتى الآن، والمحرك لقوى الانتاج في القطاع الخاص، فما هو دور الشعب في عملية الاعمار.

يتميز الاقتصاد اللبناني باعتماده في تحقيق الانتاج على العنصر البشري بشكل يميزه تميزاً كبيراً عن خصائص التركيب الاقتصادي في المجتمعات غير المتقدمة. وهي ميزة نابعة من خصائص الموقع الجغرافي اللبناني، والتطور التاريخي في لبنان، والتركيب السكاني وخصائص أخرى ليس أقلها الثقافة والتنوع والانفتاح على العالم. وقد نتج عن هذه الميزة أمران: الأول هو ان أكثر من ثلثي الناتج الوطني يتحقق في قطاع الخدمات والثاني هو ان كل مراكز الانتاج تقع في القطاع الخاص أي تخرج عن حوزة الدولة. وإذا كان هذا الأمر يعكس تفوق المبادرة الفردية النادر الذي امتاز به لبنان، فانه يعكس حقيقة تحرر الانتاج كله في لبنان من سلطة الدولة.

ولقد رأينا فيما سبق ما نالته البنية التحتية في لبنان من دمار وخراب رتب على الدولة مجهوداً اعمارياً استثنائياً تنوء به مواردها التقليدية والحالية والمرتقبة. ان الخراب الذي نال مراكز الانتاج في لبنان هو من الشمول والكمال والعمق بحيث جعل أمر التعويض عنه غير وارد في أي اعتبار. وإذا كان جل ما ينتظره القطاع الخاص من الدولة هو إعادة أعمار المرافق العامة مع العون التسليفي لتوظيفات القطاع الخاص بشكل متواضع ولمدة محدودة، فان ما يطلبه لبنان من قطاعاته الانتاجية هو الطفرة الكبرى التي تعوض الخسارة الفادحة التي أصابت الدخل الوطني والموجودات الوطنية كما تعوض المراوحة ان لم نقل التقهقر في النمو خلال العقد الأخير.

لو قدر للبنان أن ينجو من محنته المتمادية في أواسط السبعينات لاستطاع ان يضاعف ناتجه الوطني على أقل تقدير، كما استطاع اللبناني أن يزيد مرة ونصف المرة استهلاكه خلال هذه المدة. ومطلوب من القطاع الخاص اللبناني أن يصل بلبنان في أواخر الثمانيات الى نقطة من التقدم هي النقطة التي كان واصلاً اليها حتما لو تابع نموذج النمو الذي كان يعيشه في أواسط السبعينات. وهي مهمة كبيرة، مجهدة مربحة.



منشآت بترولية

ولو حاولنا سرد نقاط السلب ونقاط الايجاب التي يواجهها القطاع الخاص في هـذه المهمة لتبين لنا ما يلي:

في باب السلب:

يـواجه القـطاع الخاص حـالة من الشـك والحذر وقلة الثقة والتحسب مفهومة بعد طول العناء والشقاء. ويسـاعد عـلى استمرار هـذه الحالة بعد التقدم الملحوظ الذي حققه البلد في طريق العودة الى الأحوال الطبيعيـة في أواخر الصيف، دخـول الدولة في مسـاع صعبـة لتخليصه من الاحتلال وعدم التقدم المقنع نحو حل لأزمة المنطقة. كما أن تردي أحوال المرافق العامة يجعل استئناف العمل أمراً صعباً ومكلفاً وغـير مربـح. ويلاحـظ بقلق تردد مـؤسسات القطاع الخاص الأجنبية في العودة الى ممارسة أعمـالها في البلد بعـد اندفـاعها الأولي الذي ما لبث أن تلاشى. كما يلاحـظ ارتباك سـوق العمل وسوق التجارة بسبب الأوضاع الأمنية الداخليـة التي لم تضطرد في تحسنهـا الذي بدأته في الأشهر الماضيـة. وعقدة النقص في هـذه الملاحـظات السلبيـة كلهـا هي المـوقف السياسي والعسكري الذي يكفي أن يتحرك قليلاً نحو الأحسن حتى تتبعه كلها في نفس الاتجاه.

في باب الإيجاب:

وبصورة أعمق، يرى القطاع الخاص بحق، أن الميزات التي جعلت لبنان سوقاً ذا خصائص ينفرد بها في الماضي ما زالت قائمة بكليتها. وان أحداث السنوات الماضية على عنفها وضراوتها لم تفقد هذا السوق شيئاً من خصائصه بل على العكس من ذلك فقد كانت تزداد تألقاً في نظر اللبنانيين ونظر الذين يتعاملون معهم في المنطقة والعالم كلما زادت عليها عاديات الزمان. كما يلاحظ أن قدرة هؤلاء المتعاملين قد زادت وزاد بالتالي طلبهم على خدمـات لبنان وتسهيـلاته.

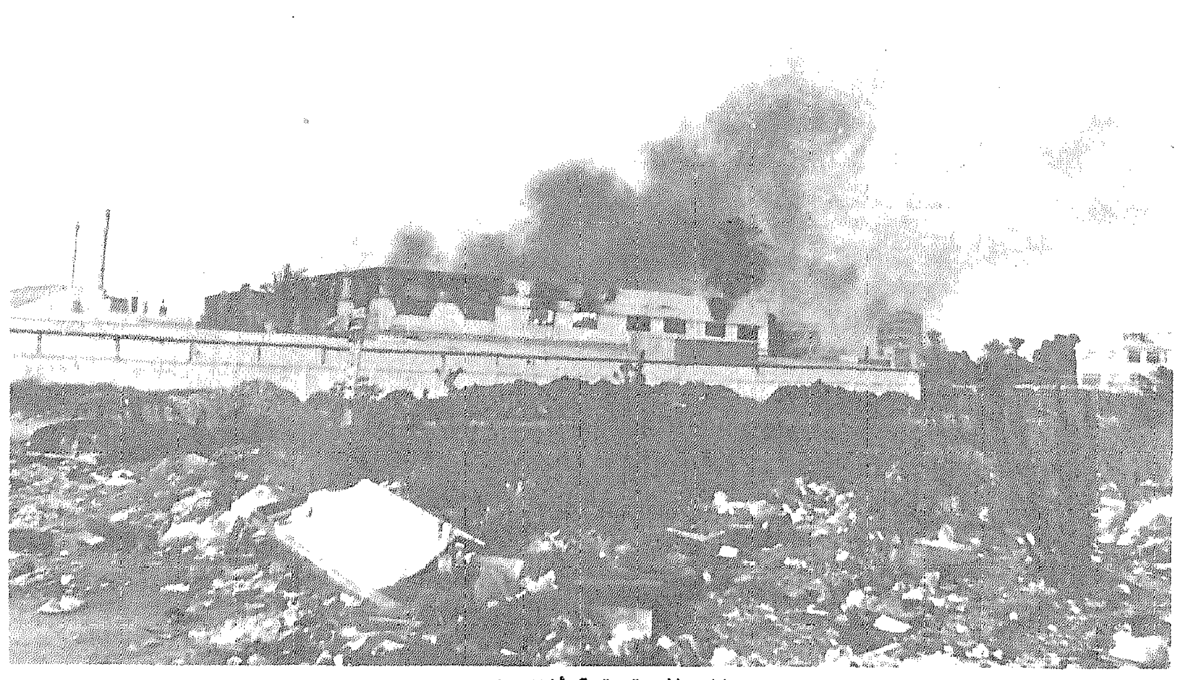
ويلاحظ أيضاً أن هذا الطلب المكبوت على خدماته بالاضافة الى الطلب المكبوت على التوظيف في موجوداته قد يشكل عنصراً متفجراً في مستقبل الأيام القادمة سيما وان معظم القيم المادية فيه تدنت أسعارها بالنسبة الى أسعار مثيلاتها في البلدان التي يتعامل معها البلد بعد ان كانت تتحكم تاريخياً بأسعار أرفع من الأسعار السائدة في تلك البلدان. ويلاحظ أخيراً أن فترة الكساد الاقتصادي التي تشمل العالم المتقدم في هذه الأيام تلفت النظر بشكل درامي الى امكانيات العمل التي يقدمها سوق لبنان الصغير بلا شك، ولكن الكبير في ظل الظروف السائدة وفي ظل الطلب المكبوت من الماضي الأليم والطلب الطموح في آتي الأيام.

وإذا تركنا الظروف العامة التي يعيشها القطاع الخاص في اداء دوره في عملية الاعمار الكبرى، وتدرجنا الى التخصيص نلاحظ أن مشروع الدولة الاعماري الهادف إلى اعادة تأهيل المرافق العامة وتسليف القطاع الخاص يترجم بجملته الى عقود تنفذها مؤسسات القطاع الخاص، لأن الدولة لا تملك القدرة التنفيذية الخاصة ولا تنوي تطويرها بل تعتمد في تنفيذ مشاريعها على مؤسسات القطاع الخاص. ويشكل هذا الانفاق الحكومي الكبير خلال فترة الاعمار جعبة هامة من الأعمال لمؤسسات القطاع الخاص يمكنها من بدء العمل أو استئنافه بدرجة كبيرة من الطمأنينة الى استمراره خلال مدة حرجة تستطيع فيها هذه المؤسسات من ارساء قواعد عملها على المدى الطويل. وتمثل العقود التي ستتحول اليها مشاريع اعادة اعمار المدارس والمستشفيات والطرقات والمرافىء والمطار والاتصالات السلكية واللاسلكية والماء والكهرباء واعادة تعمير وسط مدينة بيروت فرصا ذهبية لكبريات المؤسسات اللبنانية والتي هي أقل كبراً لكي تمارس وحدها أو بالتعاون مع المؤسسات العالمية الكبرى الاسهام الذي يطلب منها في عملية الاعمار.

كما ان التسليفات الميسرة التي سيزداد وضعها في تصرف أصحاب مداخيل معينة من أجل اقتناء المنازل سيوسع الطلب بشكل لم يسبق له مثيل على المنازل التي تتوفر فيها الشروط الحديثة من جاذبية واتقان في التقطيع والزخرفة وسهولة في الصيانة والخدمة واستعمال أمثل للمساحات. وهي الفرصة التي تنتظر قطاع البناء اللبناني ليقود هذه الثورة السكنية ويحقق منها أرباحاً مزجية على فترة طويلة من الزمان. كما ان التسليف لقطاع الانتاج سيزيد الطلب بشكل محسوس على الانفاق التثميري في المباني الصناعية والآلات والمعدات مما يحرك قطاعات عديدة بشكل ملموس في فترة الاعمار الأولى.

ولكن كل هذا، على عظمه، لا يمثل الا المدخل الى الطفرة الكبرى التي ينتظرها لبنان من قطاعه الخاص أي القطاع الذي ينظم قدرات الشعب الابداعية والانتاجية ورأسماله الوطني. وهي الطفرة التي ستخلق لنا لبنان الجديد الذي هو على قدنا وعلى ذوقنا وبمستوى طموحاتنا. لقد علمتنا دورس السنوات الآفلة أن نتشبث ببلدنا وكأننا نحظى به لأول مرة. وستعلمنا دروس الأيام القادمة أن لا شيء مضمون في دنيا المنافسة بين الشعوب. وان على المرء أن يقفز قفزات كبيرة في طريق التقدم ليحرز بعض التقدم أو حتى يراوح مكانه.

وتنتظر قطاعات الخدمات التقليدية في لبنان، وهي القطاعات التي يحقق فيها البلد معظم دخله ويتوقع أن يستمر كذلك إلى أمد طويل، توظيفات عظيمة في التنظيم والعدد والعديد حتى تكون في وضع يمكنها من المحافظة على موقعها من الذين يطلبون خدماتها في سوق الداخل أو سوق الخارج. فقد حققت هذه القطاعات تقدما تقنيا لا مثيل له خلال العقد الذي تلهى فيه لبنان عن الدنيا حوله. يعرف ذلك معرفة جيدة الكثير من أبنائه الذين فرضت عليهم الهجرة الى أسواق العمل في الخارج. وفيما أصاب مؤسساته الترهل أخذت مؤسسات البلدان الأخرى تنبض بالحيوية والتجدد. ولا يسع مؤسسات لبنان في قطاع الخدمات الا القفز سريعاً أمام مؤسسات المنافسة، سواء كان ذلك في قطاع التجارة أو السياحة والاصطياف أو الاستشفاء أو التعليم أو الخدمات المصرفية والمالية.



المصانع تحترق أثناء الحرب

وما كان يبدو مجازفة أو مبالغة في باب التثمير في هذه المجالات قد لا يفي بالمطلوب الآن. ودور الوسيط أو المرافق الذي كان يكفي اللبناني في الماضي أصبح لاغياً في الفترة التي غاب فيها لبنان عن أسواقه وتدفقت عليها خدمات العالم بأجمعه مستخدمة الأساليب الكبيرة التي يعجز عنها اللبناني. ولكن مزج التقدم التقني بالخصائص اللبنانية الجذابة قد تكون المعادلة الوافية في فترة الطفرة المطلوبة الآن. ولعل أهم ما يجب أن يرافق الحركة الناشطة لنقل التكنولوجيا والأساليب المتطورة الحديثة، هو ارتقاء اللبنانيين أنفسهم الى الاضطلاع بمسؤوليات الادارة الكبيرة والاداء التقني المتقدم بدل السهولة التي كانت تعتمد على استقدام هذه التطورات مع أصحابها.

وقد يكون التحدي الكبير الذي يواجه قطاع الخدمات اللبناني في العقدين القادمين هو دخول البلدان المتقدمة سوق التصدير من بابه الواسع في هذا القطاع بعد ان كانت تقتصر منافستها وسيطرتها على أسواق التصدير الصناعي. ولابد أن تجد العبقرية اللبنانية الأسباب التي تجعل هذا التيار في جانبها بدل أن يكون ضد مصلحتها. ويتوجب لها عند الدولة كل أسباب الدعم المشروع ولاسيما عن طريق المحافظة على مستوى رفيع من الخدمات العامة يحتاجه البلد لأسباب أخرى في كل حال. كما أن برامج التأهيل والاعداد التقني والمهني يجب أن ترفع جدارتها وطاقتها لمواجهة تحديات المستقبل.

وإذا تركنا جانب التحديات وجدنا أن امكانات النمو هائلة في كل مجال من مجالات الخدمات اللبنانية مما يفتح أمامها أبواب مستقبل عامر باضطراد التقدم.

فلم تستطع قطاعات السياحة والاصطياف والاشتاء اللبنانية أن تحقق حتى الآن، وبسبب ظروف المنطقة في العقدين الأخيرين التطور المهيئة له والتي تمتعت به هذه القطاعات في بلدان أخرى لا تتفوق بمواردها على لبنان. كما ان التعليم والاستشفاء اللبنانيين اللذين استطاعا أن يصمدا خلال النكبة يعجان بالقدرات التي لم يتم استثمارها بالشكل الذي يناسب ظروف المنطقة الحاضرة والتطورات المنتظرة فيها مستقبلاً. والسوق المالية والمصرفية على صمودها واستقرارها لم تحقق التطور في العمق بعد التوسع السطحي، ولم تستطع الاستمرار في محاولتها في هذا الاتجاه التي بدأتها قبل اندلاع الشر في البلد بوقت قصير.

وتمثل الطاقة الكبيرة الكامنة في قطاع الخدمات فرصة كبيرة لمغامرة فذة تستطيع أن تنقل لبنان الى الصفوف الأولى في المنطقة والعالم إذا توفرت لها أسباب الأخذ بالمخاطر والتأهيل والتنظيم والقدرة على اكتساب مهارات التسويق الحديثة، أي توفر لها الرأسمال المتفتح والعقل النير، وتجنب الوقوع في الجمود في كل التحديات الجديدة.

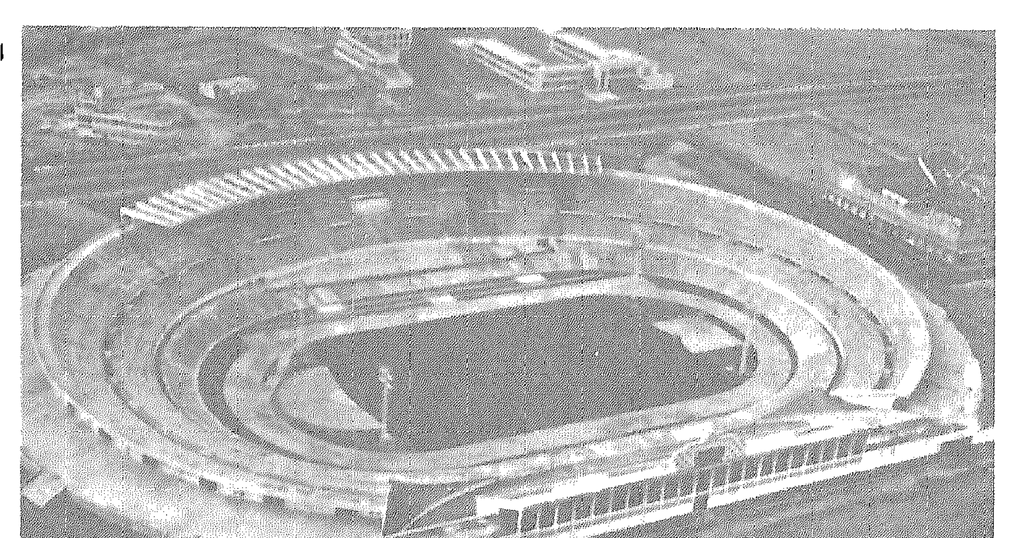
أما قطاع الزراعة فبدأ يبرز كمشكلة في ظل الارتفاع الهائل في أسعار الأراضي واشتداد المنافسة من مصادر الانتاج الرخيص نسبيا، فقد تكون مناسبة اعادة اعماره الفرصة الذهبية لاستغلال خصائص هامة تتواجد في وضع الزراعة اللبنانية في وقت واحد: فالأرض اللبنانية على ضيقها تتميز بتنوع التربة وتنوع الخصائص وتنوع المناخ، واليد العاملة اللبنانية تتميز بسرعة اكتساب المهارات والتكيف، والسوق المالية اللبنانية توفر التسليف الملائم أو يجب أن توفره.

وهذه فرصة للانتقال بالزراعة اللبنانية إلى مرحلة من التطور تتناسب مع الخصائص المتوفرة وتجعل الاستثمار الزراعي أقرب الى الانتاج الصناعي المتخصص والمتوجه في انتاجه الى حقول «الداخل» الممتد حتى بلاد الصين مع ما يحتاجه من بذور جديدة تحسن الانتاجية والربحية. ان الزراعة اللبنانية محكومة بالانقراض إذا استمرت باتجاهات التوسع المدني والسكني الحاضرة. وقد يكون في اعطاء الزراعة اللبنانية توجيها جديدا ضمان لمستقبلها. وهذه المرحلة هي الفرصة السانحة لتفكير جذري من هذا النوع بمناسبة الحاجة الى إعادة المؤسسات الزراعية. وقد يكون القطاع الزراعي أكثر القطاعات الانتاجية اللبنانية تهيؤا للأفكار الجذرية لصعوبة ما يعانيه من مشاكل لا تقتصر على المشاكل التي سببتها العمليات العسكرية خلال السنوات الماضية. وقد يتوضح هذا النمو في التفكير أكثر إذا ما قارناه بالمشكلة الأساسية في تركيب المجتمع اللبناني أي مشكلة العلاقة بين القرية والمدينة، أي مشكلة الصهر الاجتماعي للشعب اللبناني.

وتشكل الطفرة التي يتوقعها لبنان من قطاعه الخاص المنتج مناسبة لامعان التفكير في توجه الصناعة اللبنانية، لأن الانجازات الجليلة التي حققها هذا النشاط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اثبات للمقدرة اللبنانية تجاه أقسى الظروف الصعبة. فلبنان مثل تقليدي على البلد الذي لا يتمتع بالشروط الأساسية للتطور الصناعي لضيق سوقه وعدم توفر المعادن او مصادر الطاقة الرخيصة فيه. ومع ذلك استطاعت الصناعة اللبنانية ان تسد جزءاً من حاجة البلد وتوجه جزءاً هاماً من انتاجها الى أسواق التصدير وتوفر العمالة لعدد كثير من اللبنانيين. وكان لابد للنهضة الصناعية التي تطورت بشكل درامي منذ الستينات أن تجرف في طياتها بعض الظواهر غير الصحية التي بدأت تظهر في أواسط السبعينات. ويجب أن يكون مطلب الصناعيين بمناسبة إعادة الأعمار التفهم الدقيق لحقائق السوق في الداخل والخارج، والاصرار على التثمير الحصيف في الصناعات التي يمكن أن يتوفر لها أفضليات خاصة في لبنان سواء من الناحية البشرية أو التسويقية أو التمويلية، كي لا تنقلب المؤسسات الصناعية إلى مؤسسات اجتماعية ومن ثم إلى مشاكل للمجتمع. وقد يكون الوقت قد حان لربط الصناعة اللبنانية بالنشاطات الصناعية المتقدمة في البلاد الصناعية مثل الالكترونيات والكهربائيات وقطعها وغيرها من النشاطات التي تعتمد على توفر اليد العاملة المؤهلة. وفي اعتقادنا أن مثل هذه النشاطات التي تعتمد على التفوق اللبناني في المهارات تستطيع حالا أن تستفيد من مجموعة الكفاءات اللبنانية المتخصصة التي لا تجد لكفاءاتها سوقاً في لبنان مع رغبتها في العودة إليه، كما أنها تستفيد من الاتجاه الى تفريع مراكز الانتاج في المؤسسات المتعددة الجنسيات واللجوء بفروعها الى حيث تتوفر هذه البركة من الكفاءات أو الى حيث يمكن توفرها. ويشكل هذا النوع من التفكير في القطاع الصناعي اللبناني ارتفاعاً الى مستوى التحدي الحاضر.

يتبين من مجمل الملاحظات عن دور القطاع الخاص ان الخيط الذي يربطها هو الافادة من

المدينة الرياضية



الدمار لتخطي آثاره وتحقيق القفزة التي تفرضها الظروف المتغيرة في داخل الوطن وعلى حدوده وفي الخارج. وفي يقيننا أن الافتراضات التي تنطوي عليها هذه الملاحظات لا تغيب عن اللبناني الذي استقوى بالحكمة الناتجة عن الآلام التي عاناها بالاضافة إلى الألمعية التي أعطتها. وسيكون تفريطاً كبيراً ألا يستخلص الشعب المنتج في لبنان دروس هذه المرحلة بشق طريقه الى المستقبل بالدراية والعزم الكافيين.

هذا عن دور الشعب المنتج.

فماذا عن دور الشعب الجندي، والشعب الموظف، والشعب الطالب، والشعب ربة المنزل؟

سنتجاوز هذه السؤالات في هذه المناسبة، على أهميتها، وأهميتها تنبع من أن كل مواجهة في عالمنا مواجهة حضارية تتنافس فيها على المدى الطويل الكفاءات التي تختزنها فئات الشعب التي ذكرناها. وتجاوز هذه الأسئلة نابع من أننا في مرحلة التعبئة الشاملة لمغامرة كبيرة دعيت البلد الى خوضها. وتقتضي التعبئة قبول كل الطاقات المتوفرة على أن يتم صقلها ومزجها وهي تؤدي المهمة.

ولكننا لا نستطيع في هذا المجال تجاوز دور المكلف اللبناني.

أي دور كل الشعب اللبناني ويجب أن يتحمل في نهاية المطاف كل كلفة عملية الأعمار الكبرى التي يطالب بها ويدعى اليها.

فالمكلف اللبناني هو الذي سيقوم بالدور الأول في سد عجز الدولة اللبنانية مقتطعا لذلك جزءاً متزايداً من دخله.

وسيطلب منه الاسهام في تغطية جزء من نفقات مشروع الاعمار الذي تنفذه الدولة، وهو الذي ستستحق عليه الفوائد والأقساط على القروض الميسرة التي توفرها للدولة المصادر الشقيقة والصديقة والدولية والاقليمية.

وهو الذي سيطوق عنقه عرفان الجميل المتوجب للمصادر التي تمنح الهبات للجهد الاعماري. كل ما يجري، منه ولحساب.

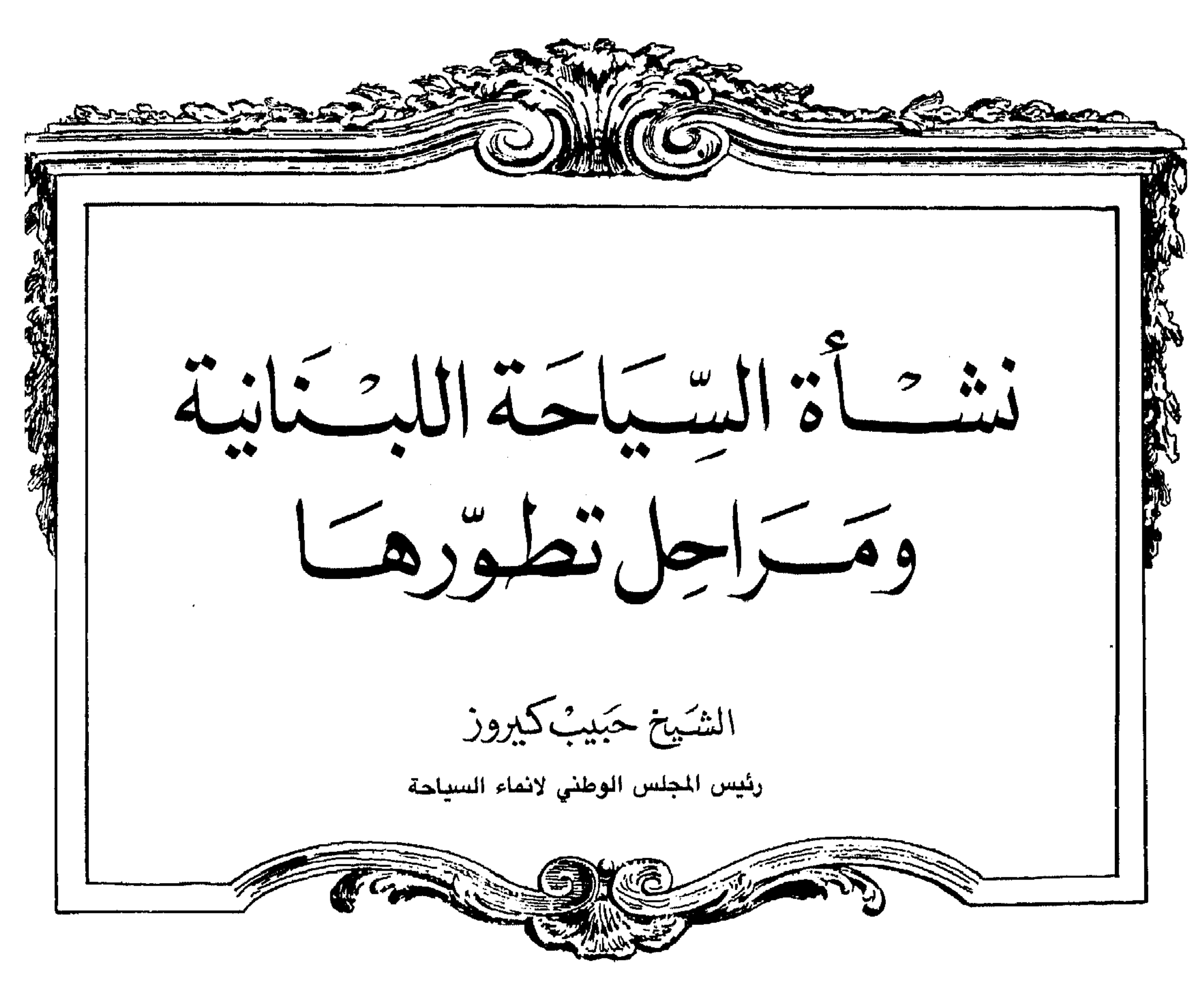
ولقد جرب المكلف اللبناني طويلا طريق الإخلال بأصول اللعبة، فتهرب من حقها عليه وأهمل الطلب بواجباتها نحوه، فدفع الثمن غالياً من روحه ورزقه، وصغر في عينه كل ما يمكن أن ينجزه ولا يحظى بحماية الدولة.

ويبدو أن المكلف اللبناني قد أصبح قابلاً للأخذ بأصول اللعبة، فيقوم بما عليه نحوها ويجري الحساب العسير معها.

وكلما اعتاد على احترام هذه الأصول وأخذ الدولة مأخذ الجد في باب اداء الواجب وباب اجراء الحساب كلما سار خطوة كبيرة في الطريق الذي تسير عليه كل المجتمعات البشرية التي ترى في الدولة أداتها وحربتها وتحرص على أن تكون الأداة جيدة والحربة مسلولة لتنفيذ الأهداف الوطنية.

إن اللحمة بين الشعب والدولة هي شرط نجاح عملية الاعمار الكبرى، بل هي شرط قيام الوطن.

●



نشأة السياحة اللبنانية ومراحل تطورها

الشيخ حبيب كيروز

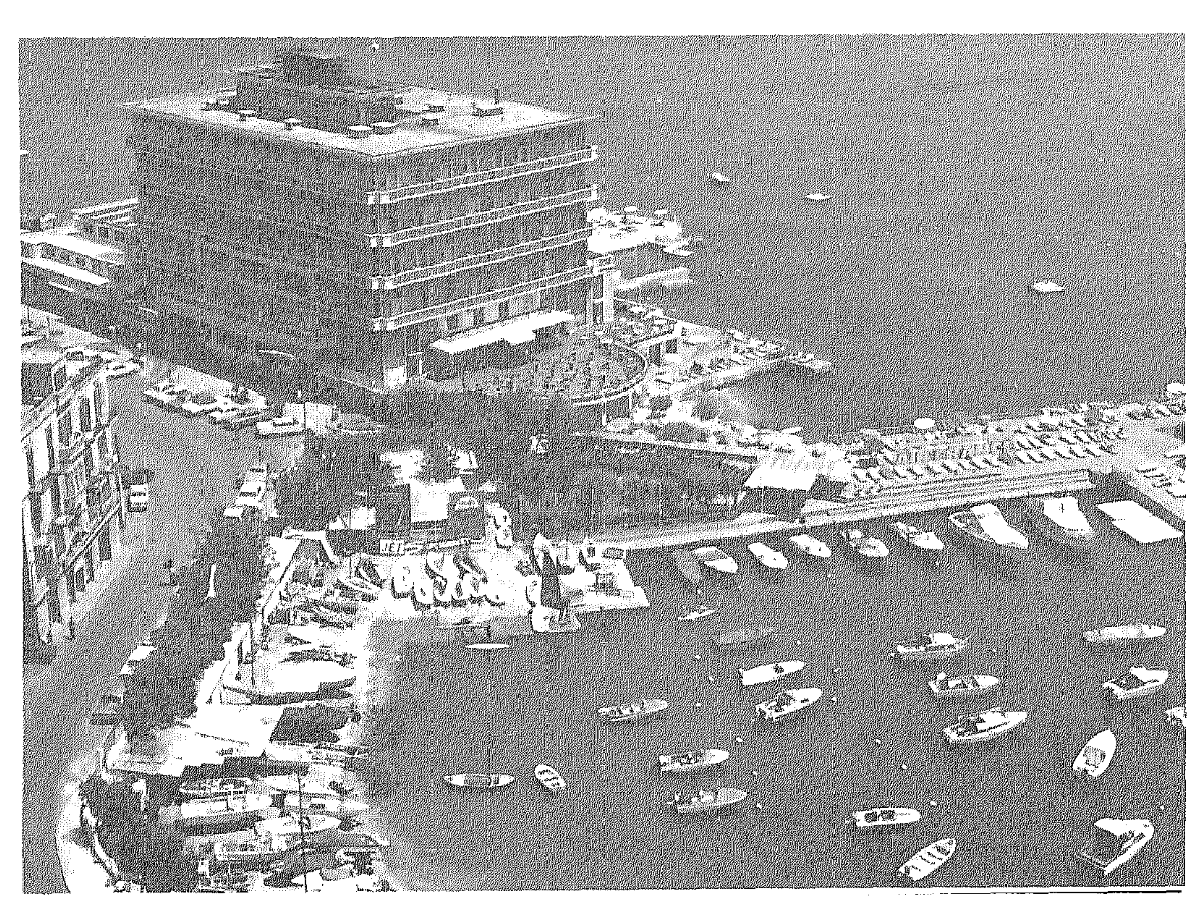
رئيس المجلس الوطني لانماء السياحة

قبيل الحرب العالمية الأولى وفي عهد الانتداب الفرنسي عرفت السياحة في لبنان من خلال أمجاده التاريخية وآثاره الخالدة.

ومن وسائل الايواء التي يسرت قدوم النذر القليل من السياح وفي طليعتهم امبراطور المانيا الذي زار بعلبك وأقام في فندق بالميرا في أواخر القرن التاسع عشر، كما عرف ايضا فندق بسول وفندق اوروبا وسواهما في بيروت. وفنادق ثلاثة في منطقة جزين.

وفي الثلاثينات صدرت بعض المنشورات التي تبرز معالم لبنان وأرزه وتسرد مقتطفات عن تاريخها، أعدتها في حينه السلطات المحلية بالتعاون مع جمعية تنشيط السياحة والاصطياف التي أشرف عليها نخبة من رجالات البلاد وكان لها اليد الطولى في تشجيع الحركة السياحية في تلك الحقبة من الزمن بالاضافة إلى فنادق حديثة في بيروت وبعض المصايف انشئت وساعدت على دعم العمل السياحي، حتى ان فندق سان جورج كان بمثابة مدرسة فندقية لتخريج العديد من ذوي الخبرة في صناعة الفنادق.

وبفضل المبادرة الفردية ومجازفة اللبناني برأسماله، وطموحاته، قامت فنادق كبرى نسبياً، في سوق الغرب وعاليه وصوفر وشتوره وزحله وفي بيت مري وضهور الشوير وبكفيا وبرمانا وبعض قرى كسروان والشمال منها: بشري الأرز واهدن. هذه الفنادق كانت الحافز الأكبر على اقبال المصطافين العرب، وأول من اصطاف في لبنان كان أثرياء مصر وسورية، ثم أبناء العراق الذين بفضل توافدهم بالآلاف، حمل السلطات في عام ١٩٤٢ على انشاء أول جهاز



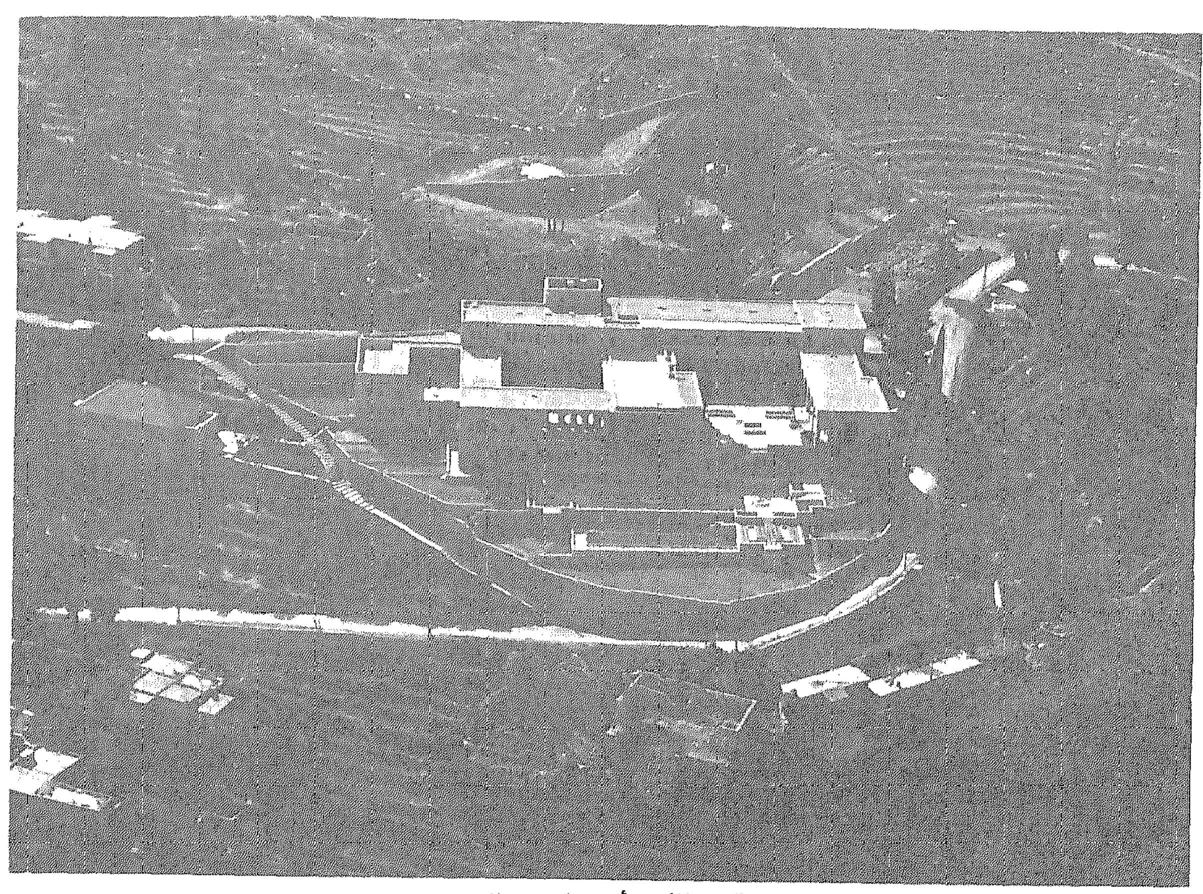
فندق السان جورج

اداري في ملاك وزارة التجارة والصناعة حمل اسم مصلحة السياحة والاصطياف. فوضعت أسس تنظيم السياحة، في الداخل لجهة التشريع ولضبط انشاء المؤسسات الفندقية وما يتفرع عنها من مطاعم وملاه وتحديد شروط استثمارها ومراقبتها وانتاج المنشورات الدعائية، وفي الخارج القيام بحملات اعلامية بقصد تعريف لبنان، خاصة في البلدان العربية. وتلا ذلك انشاء مطار بيروت وتوفير وسائل النقل جوا وبرا وبحرا بشكل منتظم مما شجع ابناء المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي على زيارة لبنان والاصطياف في ربوعه.

وكان للتطور في الصناعة الفندقية بنقاباتها والعاملين فيها وتقديم الخدمات بتفوق تقني، الأثر الملموس في ازدياد اعداد المصطافين مع اقبال السياح الأجانب.

وفي الفترة ذاتها برز موسم الاشتاء بفضل مركز الأرز لممارسة رياضة التزلج، وقد جمع عناصر هذه الرياضة الهامة من فنادق وشاليهات وأندية تدريب ومباريات منها عالمية في أكثر الأحيان، فكانت تجتذب هواة التزلج من مختلف أنحاء العالم.

وهذا النمو البارز وسعة انتشار مراكز الاصطياف بوفرة فنادقها وملاهيها وتنوع مناخاتها وبسمة أهاليها، كل ذلك ساهم في ادخال موارد جديدة طائلة عززت من مكانة الاقتصاد الوطني ودعم الدخل القومي، الأمر الذي حدا بالسلطات المختصة لتوسيع الادارة السياحية وذلك بانشاء جهاز موسع كبير خلال عام ١٩٤٨ حمل اسم المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء، خص بموازنة محترمة. فأخذ على عاتقه، تعديل وتحديث الأنظمة والقوانين السياحية بشكل يجاري تطور السياحة في البلاد. وقد حققت المفوضية انجازات منها انشاء المدرسة الفندقية واستقدام الخبراء الأجانب في صناعة السياحة للتدريب وتخريج دفعات من المختصين في المهنة، واحداث الشرطة السياحية واصدار مطبوعات ووسائل



قصر الأمير أمين في بيت الدين

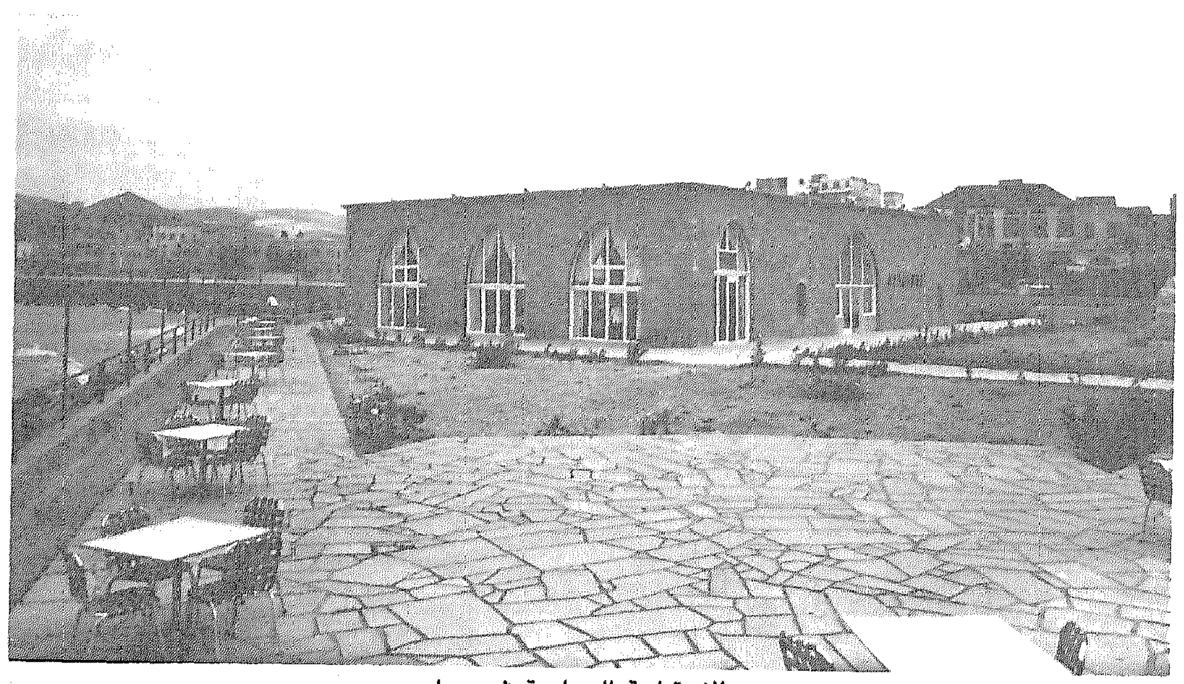
دعائية حديثة وتشجيع المصطافين بدفع جزء من نفقات انتقالهم الى لبنان وحصر ألعاب القمار في أندية مجازة رسمياً على أن تعود رسوم الترخيص لتحسينات سياحية عامة.

ومن أعمال المفوضية العامة للسياحة تنظيم وتصنيف مراكز السياحة والاصطياف والاشتاء والاشراف على ضبط المهن السياحية بصورة شاملة.

وكان لها جولات في الخارج بقصد الترويج والتسويق، فشاركت في نشاطات المنظمات السياحية العالمية والدولية وأنشأت مكتبين سياحيين في مصر والعراق وأعلنت عام ١٩٥٥ سنة سياحية عالمية في لبنان.

دُعيت اليه أهم الفرق الفنية من موسيقية وغنائية واستعراضية ومسرحية، لعبت على مدار السنة واستقطبت أنظار العالم، فأمته أفواج السياح العرب والأجانب. وخلال هذه الحقبة من العمل السياحي الوطني نشطت المديرية العامة للآثار وهي احدى دعائم الأجهزة السياحية الرسمية فضاعفت جهودها في أواخر الأربعينات وطوال الخمسينات لأعمال صيانة الآثار وابراز المواقع الطبيعية بشكل ساعد كثيراً على تعريف لبنان في الخارج ولعل من الانصاف أن نخص القيمين على هذا الجهاز بالتقدير، لأعماله المجيدة في حقل الاكتشافات وابراز كنوزنا الأثرية الغالية.

وفي أواخر عام ١٩٥٤ استرعى انتباه الدولة موضوع ألعاب القمار الذي أخذ بالانتشار وساعد على قيام فنادق حديثة للافادة من موارده. وللحد من كل تجاوز أو ممارسة وحفاظا على المبادىء الأخلاقية والاجتماعية وضعت قانون القمار الذي حصرت بموجبه شروط ممارسة الألعاب في كازينو وحيد على أن توزع عائداته على الفنادق خارج مدينة بيروت، بقصد تشجيعها على التحسين وكذلك على البلديات الصغرى والمشاريع الاجتماعية والانشاءات التي من شأنها تشجيع وتحسين السياحة والاصطياف والاشتاء.



الاستراحة السياحية في صيدا

وبذلك أوجدت الدولة كازينو لبنان الذي افتتح عام ١٩٥٩ وقدم دعما للمؤسسات والمشاريع السياحية فضلا عن التشويق والترفيه لدى بعض الأثرياء والمتمولين الأجانب كما انشأت ايضا لجنة مهرجانات بعلبك الدولية التي عملت وتعمل الكثير في مجالات الترفيه عن السياح والمصطافين.

وعندما أصبحت السياحة سلعة تباع وتشرى ومادة تدرس في المعاهد المختصة ومحط أنظار العالم. وجدت الدولة أنه لابد من انشاء جهاز خاص بالسياحة مستقل تمام الاستقلال عن المؤسسات الرسمية التي تعمل ضمن قيود معينة وروتين يحول دون حرية التصرف السليم.

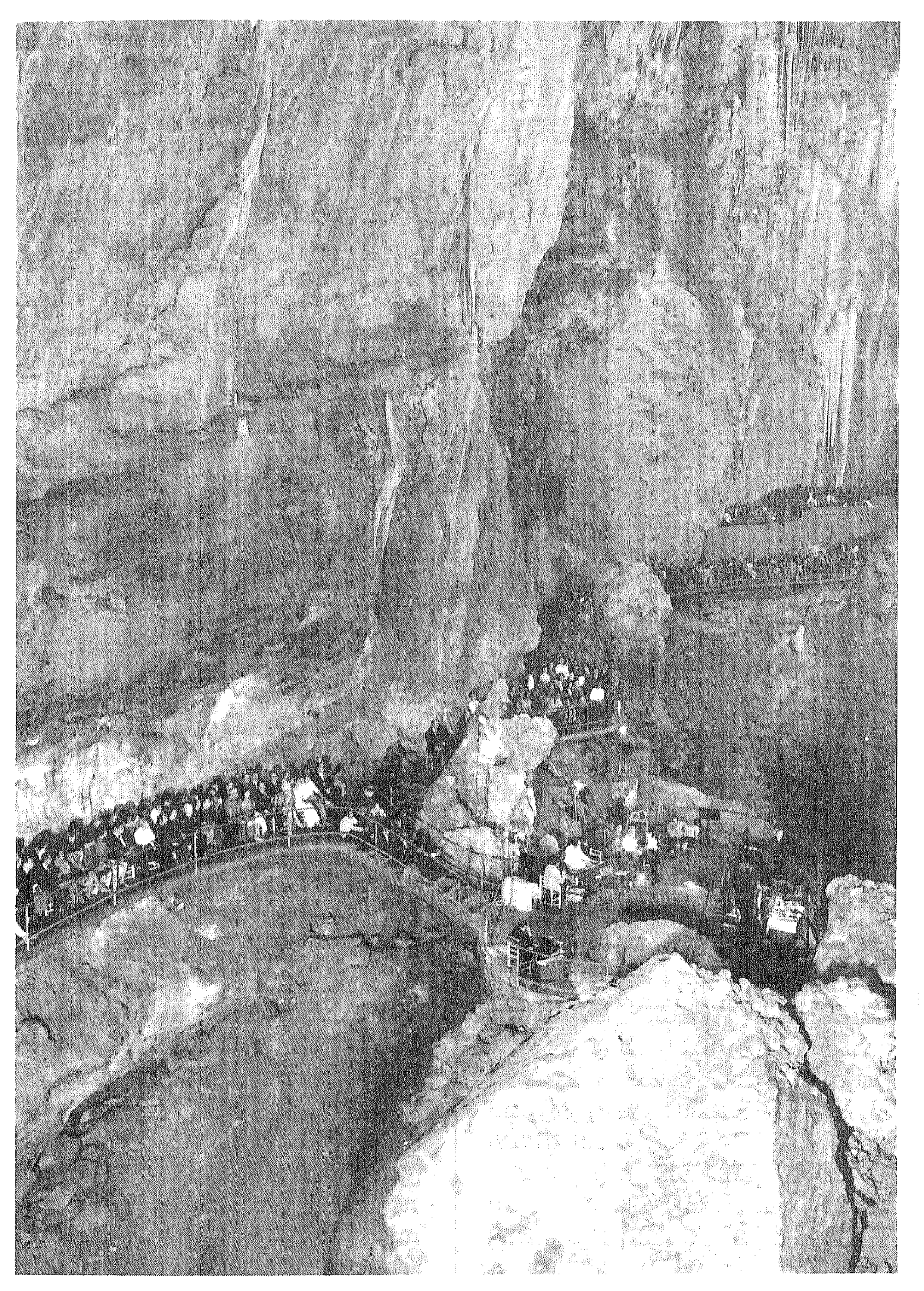
وجرياً على ما هو متبع في كبريات الدول المعنية بالشأن السياحي. أقدمت الدولة عام ١٩٦٢ على انشاء المجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان، على شكل جمعية خاصة ذات منفعة عامة لها أنظمتها وكيانها وموازنتها المدعومة من الدولة، وجعلت منها جهازاً مستقلاً متحركاً متحرراً من قيود العمل الرسمي داخلاً وخارجاً.

شرع هذا المجلس بوضع تصاميم وخطط عمله السياحي مستفيداً من خبرة القيمين على شأنه ومن اتصالاته في الخارج واستقدام ذوي الكفاءة والخبرة في المجال السياحي، سواء على صعيد التجهيز في الداخل او الترغيب والتسويق في الخارج.

فأنشأ مكاتب سياحية في معظم العواصم الكبرى في العالم. واستعمل أحدث الوسائل والأساليب في الدعاية، وأنتج أجود وأتقن المنشورات والأفلام والملصقات وسائر الأدوات الاعلامية المشوقة.

كما برز في كل حدث سياحي كبير سواء في المعارض والمؤتمرات والمنظمات الدولية المختصة واستفاد من كل المناسبات التي تتيح له إظهار وجه لبنان السياحي.

ولم يفته العمل في الداخل بحيث قام بانشاء



مغارة جعيتا

الاستراحات السياحية الحديثة في الأماكن التي لا تتواجد فيها المؤسسات الخاصة، لتعذر تأمين المردود اللازم منها. علماً بأن هذه الأماكن الأثرية والسياحية تتطلب وجود الاستراحات فيها. كما ساهم باكتشاف مغارة جعيتا العليا وقام بكل التجهيزات اللازمة لهذا المركز السياحي المشوق.

وحول قصر الأمير أمين في بيت الدين وهو من القصور الشهيرة في المنطقة الى مؤسسة فندقية من الدرجة الممتازة حازت على ارتياح زوارها الكبار. الى جانب كل هذا تناول اهتمامه ناحية التخصيص والتدريب فطالب بتطوير المدرسة الفندقية الى جامعة سياحية تعنى بتخريج العاملين في مختلف فئات القطاع السياحي الخاص، بحيث لم يعد من الجائز بعد هذا المستوى الذي بلغته السياحة في لبنان ألا تكون الخدمات في المستوى الفني والعملي الرفيع والحديث.

وعندما اكتملت في لبنان عناصر النجاح في مضمار السياحة واصبح رائداً من روادها في العالم أجمع.

أخذ المجلس الوطني لانماء السياحة يتطلع الى تطوير الشأن السياحي الرسمي بايجاد صوت له في داخل الحكومة يعبر عن ارادة السياحة في الاجراءات اللازمة لتوفير التسهيلات ووسائل التشجيع للمضي في التدرج نحو الأفضل.

فأنشئت وزارة السياحة عام ١٩٦٦ لتضم اليها جهاز المديرية العامة للآثار البالغ الأهمية بالنسبة لتكوين لبنان السياحي، الى جانب جهاز اداري يتولى تطبيق القوانين والأنظمة السياحية، النافذة والاهتمام بكل ما يؤول لتحسين وضبط أوضاع المؤسسات السياحية والعاملين فيها.

ويبقى على المجلس الوطني لانماء السياحة القيام بالأعباء التي تولاها قبلاً والتي كلف بها بموجب نظام وزارة السياحة وأنيط به الاضطلاع بأعمال الانماء السياحي كافة، منها في الداخل، التجهيز والانتاج الدعائي واستثمار المشاريع السياحية التي يعدها او يساهم بها. الى جانب كل ما له علاقة بالانماء السياحي خارج لبنان من تشويق وتسويق وعلاقات عامة ومكاتب ومعارض ومؤتمرات الخ.. ولدى المجلس من امكانات التصرف وحرية العمل التجاري والتحرك السريع ما يؤهله لتحمل الأعباء المشار اليها وتأدية المهام وفقاً لمتطلبات التطور السياحي واقتباس الأساليب الأكثر حداثة وتأثيراً في هذا العمل المتخصص.

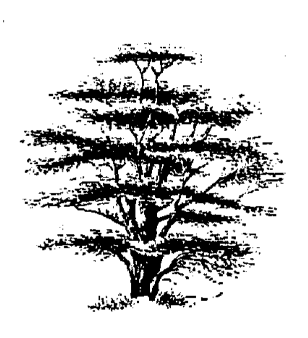
وخلال الحرب بسنواته الثمانية حافظ المجلس على استمرارية السياحة اللبنانية والظهور في المحافل والمناسبات العالمية بحيث تبقى صورة لبنان ماثلة في الأنظار والأذهان.

وكان المجلس طوال هذه الحقبة يمارس دور ضابط الاتصال بين لبنان والعالم فينقل اليه ما تبقى من صوره السلمية في التعايش والتغلب على المآسي والنكبات والتطلع بأمل ورجاء الى انقشاع الأهوال والعودة إلى صفاء الحياة. وكانت النشرة السياحية الدورية التي ثابر على اصدارها رغم كل الصعاب بمثابة نشرة طبية عن لبنان بما في ذلك من معلومات قد يحتاج اليها الزائر والأجنبي في الخارج.

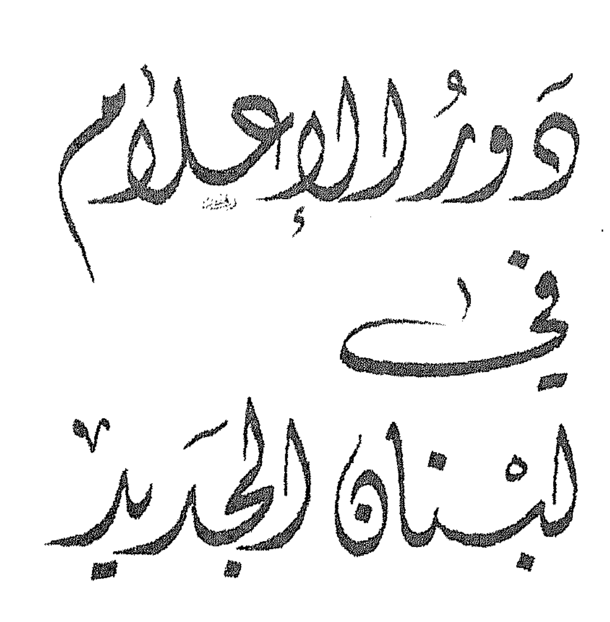
واليوم يحاول المجلس بما تبقى في لبنان من مقومات السياحة وخاصة الفنادق ان يجتذب اليه رجال الأعمال والمغتربين واذا أمكن بعض المصطافين العرب. في حال اجتياز المرحلة الصعبة التي جابهتنا مؤخراً في المناطق الجبلية.

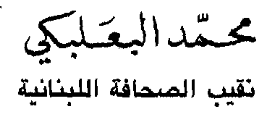
وكل المساعي والجهود المبذولة في المجال السياحي داخلاً وخارجاً تتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار السياسي والأمني وأملنا وطيد بأن تبلغ شاطىء الأمان ونستعيد حياتنا ودورنا الحضاري في العالم.

●







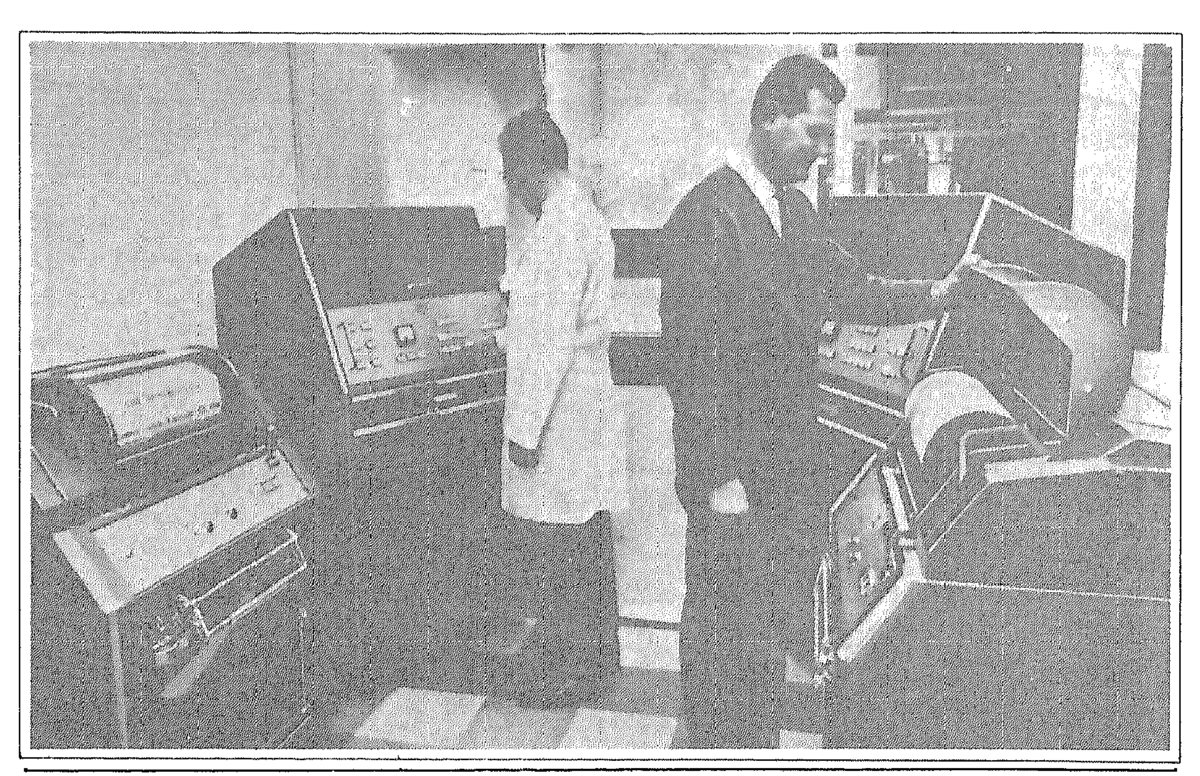


نقيب الصحافة اللبنانية

إذا كان للأعلام من دور في اقامة لبنان الجديد، فانما هو دور نابع من رسالة الاعلام بوجه عام، ومن رسالة الاعلام اللبناني بوجه خاص.

فالاعلام، بما هو وسيلة مميزة من وسائل التواصل البشري، مدعو الى الالتزام بالحقيقة، بحثا وتحريا واستقصاء ونشرا على الناس، تنويرا لهم وتجنيبا لعقولهم من الوقوع في متاهات الخطأ والضلالة، وصيانة للانسان بالتالي من كل النتائج المؤذية له في حياته اليومية وفي مستقبله ومصيره ان هو لم يعرف الحقيقة كل الحقيقة، يتخبط في الخطأ ويضل ضلاله في الاستنتاج ويضل ضلاله في الحكم على الأشياء ويضل ضلاله في اتخاذ المواقف.

والحقيقة لا تتجزأ، ولا تتعرف، في تجردها وسموها في المطلق، على أي عامل يمكن أن يشوه سمتها هذه فيقزمها شر تقزيم وهي هي التي تأبى إلا أن تتعملق. انها تترفع على كل الأغراض العابرة أو الآنية، كما تترفع على كل الأحقاد وحزازات الصدور، وعن كل ما قد يجنح بها عن وجهها الأرحب من قيود مذهبية او سلاسل اقليمية او ظروف الزمان والمكان. ومن هنا أن السعي لمعرفة الحقيقة، والعمل على نشر الحقيقة كل الحقيقة يتطلبان انقى مراتب الضمير الانساني كما يتطلبان أعلى درجات الشجاعة والاقدام في آن، ومن هنا ايضا ان الاعلام الذي جعل هذا دوره واتخذه درباً له وغاية، هو اعلام رسولي بكل ما في هذه الكلمة من معنى، والحاملون أعباءه لابد أن يكونوا من أولي العزم الذين لا يبالون ببذل أغلى التضحيات، بل لا يبالون حتى بالاستشهاد، على مذبح معرفة الحقيقة ونشرها وهما أنبل مهمة يمكن أن يضطلع بها انسان.



الكمبيوتر أصبح ضرورة للاعلام الناجح

ولبنان الجديد لكي يكون جديدا لابد ان يبنى على الحقيقة، بكل ما تقود اليه الحقيقة من صدق في القول، وصدق في الرؤية وصدق في التعامل. فما بني على الخطأ باطل، وما بني على الزيف باطل، وما بني على الخداع باطل، وما بني على الكذب أو التكاذب باطل. وقد أثبتت محنتنا الدامية ان الآفة الأصيلة للبنان الذي انهار انهياره العظيم، هي أن بنيانه لم يكن يخلو من شيء من الخطأ، ومن شيء من الزيف، ومن كثير من الخداع والكذب والتكاذب.

وههنا دور الاعلام في اقامة لبنان الجديد، كاعلام عام وعلى وجه الاطلاق، اما دور الاعلام، كاعلام لبناني، فيتمثل بالاضافة الى ذلك في مهمة رئيسية تنبثق في رأيي من رسالة الاعلام اللبناني التاريخية، وهي الدعوة الى اقامة لبنان الجديد على مفهوم الحرية الأقدس: حرية الرأي والفكر والعقيدة وحق الانسان في لبنان هذا بممارسة هذه الحرية من غير أي قيد يحد من انسانيته أو يلحق بها، أي انتقاص أو تشويه. فلا معنى للبنان، بل لا مجال ولا مبرر لوجود لبنان، ان لم يكن في هذا الشرق هو قلعة الحرية وحصن الديمقراطية الحقيقية التي يفكر الانسان في ظلها كما يريد، ويؤمن بما يريد، ويعرب عن فكره وايمانه بمختلف وسائل التعبير المشروعة كما يريد، ويصارع الفكر الآخر والايمان الآخر بالحجة والبرهان وضمن حدود الاحترام المتبادل ما شاء الصراع حتى يحصحص الحق ويتبين الرشد من الغي من غيرما ارهاب ولا قمع ولا اكراه، ومن غيرما تمييز بين انسان وانسان، أياً كان دينه أو مذهبه أو عقيدته أو نسبه أو اقليمه، بل في تساو في الحقوق وفي الواجبات تجاه الوطن الذي يضمن للجميع العيش في ظل الحرية والكرامة والمساهمة المشتركة في بناء المستقبل الأفضل.

مثل هذا «اللبنان الجديد»، لابد أن يجد في ذاته بذور تجدده الدائم الذي ينجيه من خطر التجمد او «الاستنقاع» في صيغ ان كانت، تبدو حسنة في ظرف من الظروف فانها لا تلبث أن تغدو غير مجدية ان لم نقل عبئا معوقا عن مواصلة النهوض حين تنقلب الى ما يشبه القوالب الجامدة التي ينعدم ضمنها مجال التحرك تطلعا الى ما هو أفضل. وما كان التاريخ يوما الا فعل صيرورة مستمرة ان لم يندفع في

موكبها شعب من الشعوب لأي علة من العلل، عاد القهقري في مختلف وجوه حياته وتقطعت به الأسباب وعاقبت عليه المحن والكوارث.

قلت أن دور الاعلام اللبناني هذا في اقامة لبنان الجديد ينبثق من الرسالة التي حملها عبر تاريخه، وخصوصاً عبر الصحافة اللبنانية التي كانت وما تزال أهم وسائله وأبعدها أثراً وخطراً. فهو اذن يبقى منسجما في اضطلاعه بهذا الدور مع نفسه ومع كل ما تميزت به مسيرته الطويلة من نضال مستميت لارساء قواعد الحرية في المجتمع، وجعلها الرئة الحقيقية التي يتنفس بواسطتها لا لبنان وحده، بل العالم العربي بأسره. وقد قدم خلال هذه المسيرة العديد من الشهداء الخالدين، ولابد ان يبقى على استعداد دائم لتقديم المزيد منهم حتى تبلغ المسيرة غايتها المرجوة بقيام لبنان الجديد على قاعدة الحرية الحقيقية والديمقراطية التي لا يأتيها الزيف من بين يديها ولا من خلفها، مثالا حيا على احترام القيم النهائية للإنسان، مثالاً يدعو العالم الثالث ــ بما فيه العالم العربي ــ بل يدعو العالم كله الى الاحتذاء به، ويكون بذلك مدعاة عز وافتخار لكل من قال أنا لبناني.

لبنان الجديد هذا، إذ يقوم، لابد أن يجد من جميع أبنائه الولاء المطلق، لأنه سيكون مستحقا لهذا الولاء النابع آنذاك من صميم ذات اللبناني من غير ما فرض أو اكراه، ومن غيرما وهن أو تردد.

وفي ظل هذا الولاء، تصبح وحدة لبنان وكل حبة تراب في أرضه، ويصبح استقلال لبنان وتصبح سيادة لبنان مقدسات مستوجبة الفداء بالروح وبكل ما هو غال عزيز عند كل مواطن، فلا تقوى بعدئذ على هذا الوطن أعاصير أو زعازع الأهواء.. ولا تقوى عليه حتى أبواب الجحيم.

ودور الاعلام اللبناني، إذ يقوم لبنان الجديد على هذا النحو الذي يريده جميع اللبنانيين هو دور القيمومة المستمرة.

فالاعلام اللبناني يجب أن يبقى هو القيم أبداً على دعائم لبنان الجديد.

وأبرز هذه الدعائم ثلاث، كل منها لا ينفصل عن الآخر، فاذا أصاب الوهن احداها أصاب الأخرى، وإذا انهارت احداها انهار البنيان كله.

هذه الدعائم الثلاث هي: الحرية، والولاء الوطني، والخلق الوطني.

فلا هوادة في صيانة هذه الدعائم. ان كل تعطيل للحرية يعني الغاء لبنان الجديد، وكل ضعف في الولاء الوطني يستتبع ضعفا في لبنان الجديد، وكل وهن في الخلق الوطني هو افساد للبنان الجديد.

وإذا ما استمرت هذه الدعائم قوية راسخة استمر لبنان الواحد السيد المستقل، المنفتح أبداً على الشرق والغرب، قوياً راسخاً يواصل تأدية رسالته الحضارية ازاء نفسه وازاء العروبة وازاء العالم كله دون انكماش أو خوف أو عقدة من عقد النقص.

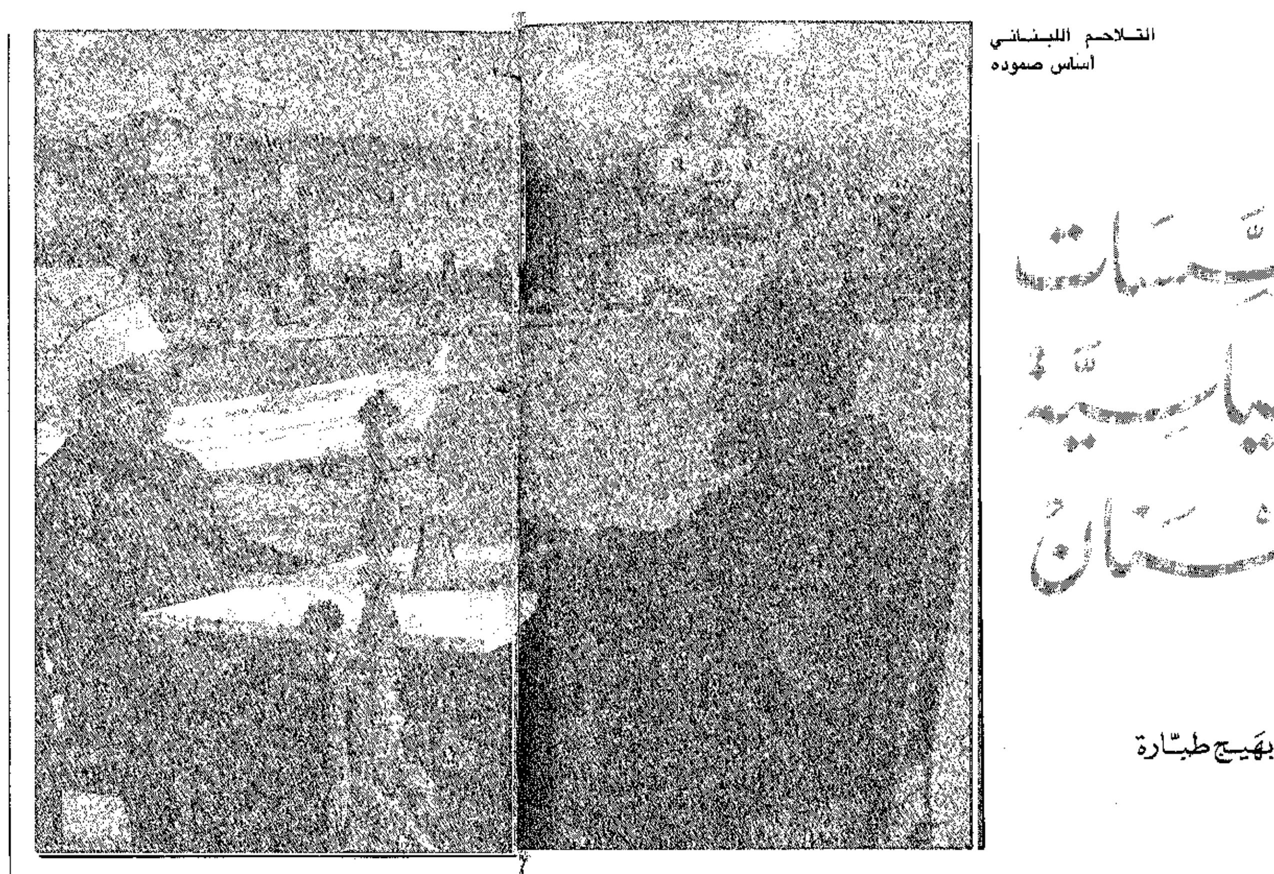
ودور الاعلام في صيانة هذه الدعائم مزدوج. فهو اولا مدعو لأن يرسخ معانيها في ضمير الشعب اللبناني بمستمر التوعية، معتمدا الكلمة الايجابية المتوهجة بالحب، الكلمة الطيبة التي هي كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين، وان لم يبد للناس أنها قريبة الجنى.

وهو ثانية لابد أن يكون العين الساهرة والشهاب الثاقب الذي يكشف أي قول أو عمل أو مسلك يزعزع هذه الدعائم، أياً كان مصدر هذا القول أو العمل أو المسلك، ودون اي اغضاء أو تحيز أو محاباة لحساب مصالح شخصية أو آنية على حساب المصلحة الوطنية العامة.

وطبيعي أن الاضطلاع بدور القيمومة هذا يفترض أن يكون متوفرا لدى الاعلام ذاته ما يندب نفسه للقيمومة عليه في البلاد، أي توفر الحرية والولاء الوطني والخلق الوطني على أرفع مستوى ممكن، باعتبار أن فاقد الشيء لا يعطيه. حتى أننا لنكاد نقول أن مسيرة لبنان الجديد تتوقف إلى حد بعيد على صورة الاعلام فيه، لأن دور القيمومة يضع هذا الاعلام في مقام المسؤول لا عن حاضر لبنان فحسب، بل عن مستقبله وكامل مصيره ايضا. وانها لمسؤولية تاريخية ذات أبعاد تتصل في بعض شأوها بمصير الحضارة الانسانية بالذات. ●

المؤسسات السياسية في لبنان

د. بهيج طبّارة



التلاحم اللبناني
أساس صموده

لبنان، في دستوره وفي قوانينه الأساسية، دولة جمهورية تعتمد الديمقراطية بمعناها التقليدي أساساً للحكم ــ أي تعتبر أن السيادة الوطنية تكمن في الشعب. فالشعب يختار حكامه عن طريق الانتخاب، ومن الشعب يستمد الحاكم شرعية السلطة التي يمارسها باسمه ولمصلحته. هذا في حين تكفل الدولة للمواطنين الحقوق والحريات الأساسية: المساواة أمام القانون، الحرية الشخصية، حرية المعتقد، حرية التعليم، حرية الرأي والقول والاجتماع ــ كل ذلك ضمن الحدود ووفق الشروط التي تنص عليها القوانين.

■ د. بهيج طباره: ليسانس في الحقوق من جامعة باريس (١٩٤٩)، دكتوراه في الحقوق من جامعة غرنوبل (١٩٥٤)، وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان (١٩٧٣)، يمارس مهنة المحاماة منذ عام (١٩٥٢)، تعاطى تدريس القانون المدني وقانون العمل والضمان الاجتماعي في كليتي الحقوق في اليسوعية والجامعة اللبنانية (بيروت) عدة سنوات منذ عام ١٩٥٥.

أما نظام الحكم في لبنان، فهو نظام برلماني يرتكز على مبدأ التفريق بين وظائف الدولة السياسية، بحيث يعهد بممارسة كل منها الى هيئة مختلفة، على أن يقوم بين أجهزة الحكم تعاون وتوازن، يتجلى بصورة أساسية في مسؤولية الحكومة السياسية أمام المجلس النيابي الذي يملك حق إسقاطها بنزع الثقة عنها.

ذلك هو الاطار الدستوري للمؤسسات السياسية القائمة بخطوطه العريضة. فما هي خصائص النظام السياسي اللبناني، وما هو الواقع العملي الذي تعبر عنه الممارسة الفعلية؟

إن نظرية التمثيل الديمقراطي تنطلق من ان الشعب هو مصدر السلطات جميعا الا ان تولي الشعب، مباشرة وبالذات، مهام الحكم يصطدم بعقبات عديدة منها اتساع الدول، وازدياد عدد سكانها، وتشعب مشاكلها. لذلك كان لابد من أن تتجلى إرادة الشعب وتبرز الى حيز الوجود من خلال أجهزة وممثلين يختارهم الشعب ليكونوا صوته وإرادته. فالمجلس النيابي هو وسيلة الشعب، هو أداته للتعبير عن الارادة الكامنة فيه. من هنا ضرورة أن تتمثل الارادة الشعبية تمثيلا صحيحا، وأن تنعكس بصورة أمينة ومعبرة في أجهزة الحكم وفي أشخاص الفئة الحاكمة ــ أي ضرورة أن يلعب الانتخاب الدور الخطير المفترض أن يلعبه في كل نظام ديمقراطي.

من المعلوم أنه، بنتيجة الظروف التي مرت بلبنان، لم تجر انتخابات نيابية في المواعيد المحددة لها، وان مجلس النواب المنتخب عام ١٩٧٢ ما زال يمدد ولايته بنفسه تأميناً لاستمرارية المؤسسة وتجنيباً للفراغ. ان التغييرات التي لابد ان تكون طرأت على القاعدة الشعبية خلال هذه الفترة الطويلة، فضلاً عن تلك التي استجدت بنتيجة الأحداث، تثير التساؤل، بدون شك، حول مصداقية التمثيل النيابي وأمانته في التعبير عن مختلف اتجاهات الرأي العام.

هذا بالاضافة الى أن العملية الانتخابية تنطوي بطبيعتها على عيوب ونواقص تؤثر مباشرة على الدور المطلوب منها. ذلك أن أحداً لا يعتقد بأنه كلما أتيح للشعب أن يقترع، فإن نتيجة العملية الانتخابية تعبر تعبيراً كاملاً وصحيحاً عن الارادة الشعبية. إذ كثيراً ما تكون ورقة الاقتراع نتيجة غسل دماغ سابق، وكثيراً ما تحمل هذه الورقة أثراً من خوف، أو أثراً من جهل، أو أثراً من حاجة.

إن ثمة أسباباً عديدة، بمعزل عن حالات التزوير المادي، تفسد الانتخابات، وفي طليعتها الدور الذي يلعبه عنصر المال الذي يمكن أن يرتقي الى مصاف أفعل القوى السياسية في الحياة العامة. ان المال ــ إذا ما تيسر له ولوج باب الانتخابات، يعطل إرادة الناخب في أكثر من مجال. فهو يؤدي إلى حصر الترشيح عملياً بفئة ضئيلة هي الفئة الميسورة، كما انه يشكل عامل رشوة

وتأثير مباشر على مجموعة لا يستهان بها من الناخبين.

ان الانتخابات الحرة تفترض مشاركة واعية من المواطن في الحياة العامة، مشاركة متحررة من سائر القيود التي تلجم إرادته. ولعل الطائفية في لبنان هي — من بين هذه القيود — أبعدها أثراً وأخطرها نتيجة.

فالطوائف الدينية عندنا ليست فقط مجموعة من الأفراد ينتسبون الى مذهب معين، بل هي أيضاً مؤسسات عامة ذات شأن هام في السياسة بحيث يتعذر تفهم الوضع السياسي في لبنان، أو الكلام على المؤسسات السياسية، دون التطرق الى حديث الطوائف الدينية.

إن الطوائف تشكل، ضمن الكيان اللبناني، كيانات قائمة بذاتها، قائمة بقوانينها ومحاكمها الخاصة، بسلطاتها التسلسلية، بمدارسها ومستشفياتها.

وقد نص الدستور بصورة مؤقتة — التماسا للعدل والوفاق — على قاعدة تمثيل الطوائف المعترف بها بصورة عادلة في الوظائف العامة وفي تشكيل الحكومات. ثم ان القوانين الانتخابية وزعت المقاعد النيابية بين مختلف الطوائف وفقا لنسب معينة.

أما الميثاق غير المكتوب الذي تم التوافق عليه عام ١٩٤٣ فقد أوجد من جهة تفاهما بين الطائفتين الكبريين في حينه (السنة والموارنة)، وكرس من جهة أخرى صيغة للتعايش بين الطوائف الدينية — فتوزعت المناصب السياسية الكبرى بين الطوائف الأكبر عددا: رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة المجلس النيابي للشيعة ورئاسة الحكومة للسنة.

وقد أصبح هذا التنظيم يعرف بالطائفية السياسية.

ترتب على ذلك وعلى الممارسات التي تلته ان استقطبت الطوائف ولاء أفرادها، فقامت بين أبناء المجتمع الواحد الذين تربطهم مصالح واحدة، حواجز مصطنعة، وبات الولاء لمصلحة الوطن يأتي، في المرتبة، بعد الولاء للطائفة، ومن خلاله.

فإذا أضفنا الى ذلك ما كان يتمتع به الاقطاع السياسي في بعض المناطق من نفوذ، لا يعود مستغربا أن لا تقوم في لبنان، فيما خلا بعض الاستثناءات، أحزاب سياسية قوية قادرة على أن تتوجه الى اللبنانيين من مختلف الطوائف والمناطق.

عدد من الذين شاركوا في وضع الدستور اللبناني واقراره عام ١٩٢٦، من اليمين: الدكتور جميل تلحوق، الفونس أيوب، شبل دموس، الياس طعمه السكاف، اوغست باشا أديب، ابراهيم حيدر، الشيخ محمد الجسر، عبد اللطيف الأسعد، صبحي حيدر، موسى نمور، حبيب باشا السعد، المير جميل شهاب، سليم تقلا، نجيب أبو صوان، ميشال نحاس، روكز أبو ناضر.

إن غياب الأحزاب السياسية الشاملة هو مظهر من مظاهر الفردية التي تتميز بها الحياة العامة في لبنان، ونتيجة للحواجز المصطنعة التي تفسخ المجتمع الواحد وتباعد بين أبنائه وقد أدى الى افتقار النظام الديمقراطي لبعض مقوماته الأساسية.

ذلك أن الأحزاب تخلق الرأي العام بقدر ما تعبر عنه. وظيفتها هي، في آن معاً، أن توضح الآراء الشخصية، أن تنميها وأن تثبتها، ثم أن تقرب ما بين الاتجاهات المتشابهة منها وأن تصهرها وأن تبرزها بشكل منظم وموحد.

* * *

ان الدستور اللبناني في معرض تنظيمه للسلطات، ولعلاقة كل منها بالأخرى، يركّز على وجود سلطات ثلاث: سلطة مشترعة — هي المجلس النيابي المنتخب من الشعب — وسلطة تنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية بمعاونة الوزراء، وأخيرا سلطة قضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها. وان الغرض من هذا التفريق بين وظائف الدولة، ومن توزيع ممارستها بين هيئات مختلفة، هو الحؤول دون تجمع السلطة بين يدي جهاز واحد، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر بالنسبة لحرية الأفراد، ومن اغراء للحاكم بالتسلط والاستبداد.

وقد استوحى الدستور، من هذه الناحية، الى حد بعيد، أحكام القوانين الدستورية لعام ١٨٧٥ التي كانت ترعى وتنظم الجمهورية الثالثة في فرنسا.

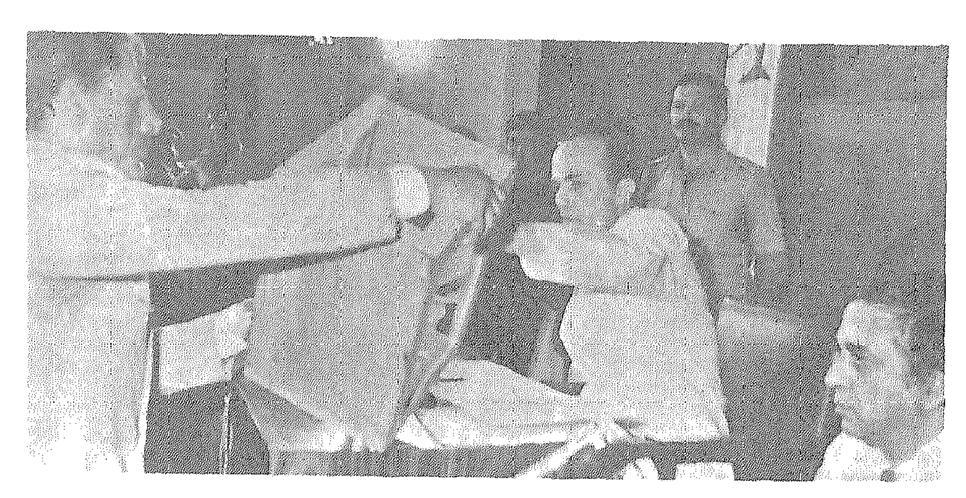
من مراقبة تطبيق هذا النظام في لبنان منذ عهد الاستقلال يتبين بأنه أدى الى واقع تميز بتلاشي المجلس النيابي أمام السلطة التنفيذية الممثلة برئيس الدولة الذي تتمركز فيه القوة الحقيقية.

هذا في حين أن رؤساء الجمهورية الثالثة في فرنسا — بمعزل عن شخصياتهم — لعبوا في السياسة الفرنسية أدواراً هامشية، لدرجة انه كان يقال بأن مهمة رئيس الجمهورية الفرنسية الرئيسية آنذاك هي في افتتاح معارض الزهور.

من العبث، في رأينا، التفتيش عن أسباب السلطان الفعلي الذي يتمتع به رئيس الجمهورية في لبنان في النصوص الدستورية. ففي ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة، كان رئيس الجمهورية يتمتع، مع بعض الفوارق البسيطة، بالصلاحيات ذاتها المناطة بالرئيس في الدستور اللبناني. فهو يدعو مجلس النواب للانعقاد، ويرجىء جلساته ويتمتع بحق حله. وله مبادرة اقتراح القوانين. وهو يمارس السلطة الاجرائية، مع حق إعادة القوانين إلى المجلس مرة واحدة، كما يتولى قيادة القوات المسلحة ويمثل الدولة في الداخل والخارج. ويقوم بالمفاوضة ويبرم المعاهدات ويتمتع بحق منح العفو الخاص. فضلا عن أنه يعين الوزراء ويقيلهم. يضاف الى ذلك أن الدستور الفرنسي كان ينص على عدم مسؤولية رئيس الجمهورية فيما خلا حالة الخيانة العظمى.

أما رئيس الحكومة، فلم يكن له ذكر في الدستور الفرنسي، بل ان هذا المركز كان وليد العرف الدستوري نظراً لحاجة مجلس الوزراء الى رئيس ينسق بين الادارات المختلفة، ويمثله لدى المجلس النيابي وأمام الرأي العام. إلا أنه لم يكن يتمتع، قانوناً، بأي امتياز بالنسبة لباقي الوزراء الذين يرئّس كل منهم الادارة الموكولة إليه.

لذلك ينبغي التحري عن أسباب هيمنة رؤساء الدولة في لبنان خارج النصوص الدستورية. إذ



استمرار السلطة التشريعية في تأدية دورها الدستوري، يعني استمرار وصمود لبنان...

لا يعقل أن يفرز النص المماثل رئيساً ضعيفاً في فرنسا يرئس ولا يحكم، رئيساً قوياً في لبنان تتمركز فيه القوة الحقيقية.

ولعل أهم أسباب هذه الظاهرة يكمن في تشتت القوى السياسية في لبنان وعدم انتظامها ضمن أحزاب واضحة المعالم، بحيث أن رئيس الجمهورية، المنتخب لمدة ست سنوات، يصبح عاملاً أساسياً لاستقرار الدولة واستمرارها، وقاسماً مشتركاً تلتقي في شخصه أو تحتكم إليه مختلف التيارات والاتجاهات. ويصبح، شئنا أم أبينا، زعيم الأكثرية النيابية.

فبغير مساعدته، يصعب على رئيس الحكومة أن يحصل على ثقة النواب. وما لم يظهر لصالح الرئيس الذي يختاره الأكثرية التي يتزعمها، يكون من العسير على رئيس الحكومة — أي رئيس — أن يجمع حوله الأكثرية اللازمة له للحكم.

إن محك التجربة اللبنانية هو في توفير جو الحوار المتوازن، المتكافىء، المفترض قيامه بين القيادة الحكومية والتمثيل الشعبي. ذلك ان اصالة هذه التجربة هي في كونها تهدف الى تأمين امكانات العمل للدولة في جو من الحرية الشخصية والسياسية وضمن اطار المؤسسات الديمقراطية، وتطمح الى تقديم البينة على ان حكما قويا يمكن أن يبقى ديمقراطيا، وان مجلسا منتخبا يمكن أن يقوم بدوره بصورة فعالة ومجدية.

ذلك انه إذا كانت الحكومة هي المحرك الأول والطبيعي في الحياة العامة بما ينبغي أن تتمتع به من سلطات واسعة، فإن المجالس النيابية يجب أن تبقى الضوابط التي تمنع التجاوز وتصون الحريات.

ان النظام الطائفي الذي قام على أساس ظروف ومعطيات معينة أبقى لبنان متأرجحا فوق حبل مشدود.

غير أن هذه الظروف والمعطيات تغيرت، لاسيما بعد أن دخلت المنطقة بأسرها فترة من التوتر والاضطرابات. فكان الانقسام الطائفي، وانعدام اللحمة بين الفئات التي يتألف منها المجتمع اللبناني، من أخطر نقاط الضعف في مواجهة الأحداث.

ان هذا النظام لا يصح أن يكون حلا دائما، إذ ان استمرار العمل به يؤدي الى مزيد من الفرقة بين أبناء الوطن الواحد والى مزيد من الانقسام. ان الدستور لحظ الطائفية السياسية والادارية كتدبير مؤقت بانتظار انصهار الفئات المختلفة في مجتمع واحد.

وان الخيار أمام اللبنانيين اليوم هو بين الابقاء على عوامل الانقسام فتتجه كل طائفة الى العيش في ظل حكم ديني مستقل، وبين ارتضاء الديمقراطية بكل مقوماتها، بما فيها العلمنة التي تترك للأفراد حرية المعتقد وحرية ممارسة شعائرهم الدينية لكنها تطبق عليهم أحكاما قانونية موحدة — بحيث يعيش اللبنانيون في ظل حكم يكفل المساواة فيما بينهم، بقطع النظر عن انتماءاتهم الطائفية.

ان التوجه في هذه المرحلة الدقيقة لابد أن يكون نحو التأسيس لبناء الوطن الحقيقي الذي يكون الولاء فيه للدولة لا للطائفة، وطن الشعب الواحد، والمصير الواحد. ●

لبنان

لبنان كم للحسن فيك قصيدة
نثرت مباسمها عليها الأنجم

كيف التفتّ فجدول متأوّه
تحت الغصون وربوة تتبسّم

وطن الجميع على خدود رياضه
تختال فاطمة وتنعم مريم

ألماته البيضاء تحت سمائه
الزّرقاء أطفال تنام وتحلم

تتصاعد القبلات من أنفاسه
وتمرّ بالوادي الوديع وتسلم

الأخطل الصّغير

من المتصرفية إلى الجمهورية

د. نقولا زيادة

لبنان في عهد المتصرفية

في سنة ١٨٦١ أنشئت متصرفية جبل لبنان (وقد عدل نظامها الأساسي سنة ١٨٦٤). وهي من حيث تكوينها الاداري متصرفية مرتبطة بالباب العالي مباشرة (أي لا علاقة لوزير الداخلية العثماني بها)، متصرفها مسيحي عثماني التبعية ليس من أصل لبناني، يختاره السلطان وتوافق عليه الدول الاوروبية المعينة (فرنسا وبريطانية وبروسيا والنمسا والروسيا وايطالية). ولكن الذي كان يحدث في الحقيقة هو ان الدول كانت تختار الحاكم والسلطان يوافق على الاختيار.



أرادت الدولة العثمانية من القبول بانشاء المتصرفية حل المشكلة اللبنانية التي استعصت عليها. فهي بالنسبة للعثمانيين وحدة ادارية في اطار الدولة العثمانية مع استقلال داخلي. وأرادت الدول الاوروبية المتصرفية وحدة سياسية لتكون لمطامحها ممرا ومستقرا. وهذا الذي حدث. فقد نشطت الدول الاوروبية تجارة ومالية واقتصادا وتبشيرا وتثقيفاً (وفي هذين كان للأميركان يد طولى ايضا) فنشرت بضائعها وسككها الحديدية وشركاتها ومدارسها ومطابعها ومؤسساتها في البلاد.

أما المتصرف فهو الذي كان يجمع الضرائب ويعين الموظفين، بمن فيهم القضاة، ويشرف على

■ د. نقولا زيادة، رئيس دائرة التاريخ في الجامعة الاميركية سابقاً.

الأمن والنظام. وكان يعينه مجلس مؤلف من اثني عشر عضواً يمثلون الطوائف الدينية المختلفة. أما رقعة المتصرفية فكانت تشمل الجزء الجبلي من لبنان ــ فلا البقاع ولا وادي التيم ولا بيروت ولا صيدا ولا طرابلس كانت أجزاء من المتصرفية. وقد قسم لبنان المتصرفية الى سبعة أقضية، على رأس إدارة كل قضاء قائمقام يعين من الطائفة صاحبة الأكثرية في القضاء. أما قوى الأمن فكانت خاصة بالمتصرفية، ولم يكن يسمح للجنود الأتراك بدخولها. ولما كانت الأجزاء الساحلية بين نهر بيروت والبحصاص (عند مدخل طرابلس الجنوبي) تابعة للمتصرفية، فان الجنود الأتراك إذا أرادوا الانتقال براً من بيروت إلى طرابلس كان عليهم أن يسلموا أسلحتهم للدرك اللبناني عند نهر بيروت ويتسلمونها عند البحصاص.

وقد تولى أمور متصرفية لبنان بين ١٨٦١ و١٩١٥ المتصرفون التالية اسماؤهم:

داود باشا (١٨٦١ ــ ١٨٦٨).
نصري فرنكو باشا (١٨٦٨ ــ ١٨٧٣).
رستم باشا (١٨٧٣ ــ ١٨٨٣).
واصة باشا (١٨٨٣ ــ ١٨٩٢).
نعوم باشا (١٨٩٢ ــ ١٩٠٢).
مظفر باشا (١٩٠٢ ــ ١٩٠٧).
يوسف فرنكو باشا (وهو ابن نصري فرنكو باشا) (١٩٠٧ ــ ١٩١٢).
أوهانس قيومجيان باشا (١٩١٢ ــ ١٩١٥).

وأقدر هؤلاء المتصرفين وأنزههم داود باشا ورستم باشا، يليهما نعوم باشا.

وقد تمت مشاريع هامة في عهد المتصرفية يمكن اجمالها فيما يلي:

١ ــ اتمام شق طريق العربات بين بيروت ودمشق. بدىء العمل بالطريق سنة ١٨٥٨ ولكن الانجاز جاء سنة ١٨٦٣.

٢ ــ شق طريق للعربات يربط بيروت بدير القمر وعاصمة المتصرفية بتدين (بيت الدين).

٣ ــ ربطت بيروت بطرابلس بطريق للعربات، شق طريق مماثل بين بيروت وصيدا (كان الساحل بين بيروت وصيدا وبين بيروت وطرابلس تابعا للمتصرفية.

داود باشا



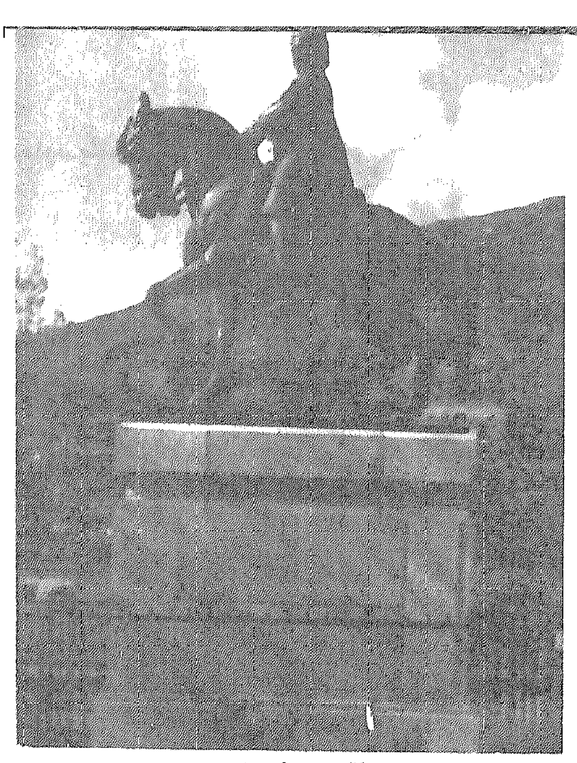
٤ ــ وصلت زحلة وجوارها بطريق عربات يتصل بطريق بيروت دمشق.

٥ ــ في سنة ١٨٩٥ أنجز بناء سكة حديد بيروت دمشق.

٦ ــ عني كل من داود باشا ورستم باشا بالزراعة والتحريج في المتصرفية.

ولعل خير ما نفعله في هذه المناسبة هو أن ننقل رأي (الدكتور كمال الصليبي في هذا الموضوع قال:

«كان عهد المتصرفية في لبنان، على وجه العموم، عهد نمو وازدهار شامل، بل انه اشتهر باليقظة الفكرية التي قامت حينئذ في البلاد وتجلت في مختلف نواحي الحياة. ومع أن الفضل في هذه النهضة لا يعود مباشرة الى المتصرفين، بل الى نشاط الارساليات الاوروبية والأميركية والمبادرة اللبنانية الخاصة، إلا ان الأمن والنظام اللذين وطد المتصرفون دعائمهما جعل هذه اليقظة ممكنة الوجود. ثم انه كان للمتصرفية في المجالات الأخرى إنجازات لا يجوز نكرانها. فمنذ انشائها حتى الحرب العالمية الأولى، ساد الاعتراف بأن جبل لبنان «خير بلدان الشرق الأدنى حكماً، وأكثرها ازدهاراً وأمناً وطمأنينة». فقد منحه حكامه طرقا وجسوراً جيدة، وأبنية حكومية رائعة، وعدداً من الخدمات العامة الصالحة، وأمناً عاماً ضرب به المثل. وتحت رقابة المتصرفين، انتعشت الزراعة،



تمثال يوسف بك كرم

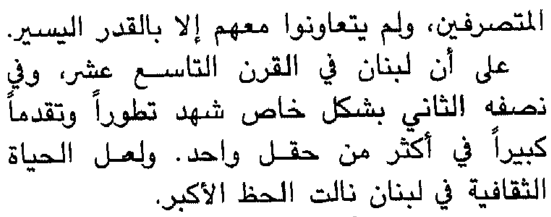


رستم باشا

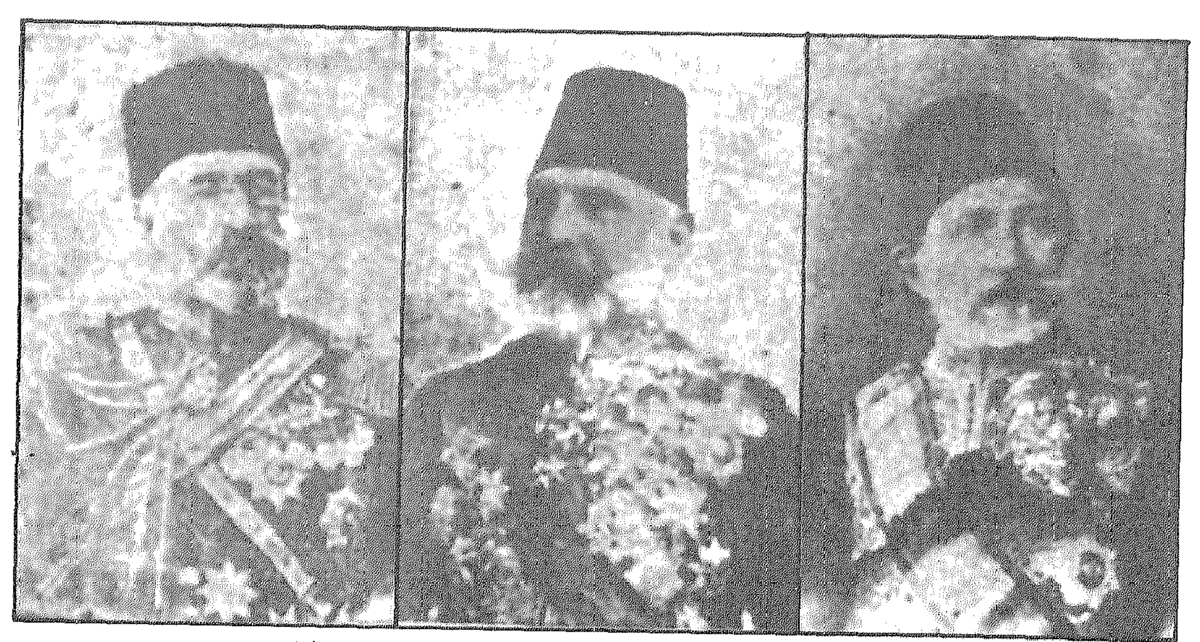
وفي الأخص تربية دود القز التي أصبحت، بتشجيع شركات الحرير الفرنسية وإنشائها معامل محلية في عدد من القرى، صناعة مزدهرة. وسرعان ما نافس اللبنانيون الفرنسيين في صناعة الحرير، فأنشأوا لها معامل وطنية تشغل مئات الأيدي العاملة وتجعل من هذه الصناعة مرفقاً رئيسياً من مرافق الاقتصاد الوطني في تلك الأيام. وإذ ازداد عدد السكان، شيئاً فشيئاً، ازدادت هجرة اللبنانيين الى العالم الجديد، فبدأت، بجد، في أواخر القرن التاسع عشر. وما ان اقتربت نهاية عهد المتصرفية، حتى كان آلاف المغتربين اللبنانيين في شمال أميركا وجنوبها يرسلون الاعانات المالية إلى ذويهم في الوطن. بل ان بعض هؤلاء المهاجرين عادوا بما جنوه من ثروات الى لبنان، فبنوا المنازل الجميلة في القرى وأفادوا البلاد بأموالهم».

لكن لابد من الاشارة الى ناحية أخرى من تاريخ المتصرفية والمتصرفين في لبنان وهي معارضة الموارنة في شمال لبنان للمتصرفين. ولعل الباعث الأول على ذلك موقف يوسف كرم الذي كان يطمح في تولي المتصرفية، فأثار على داود باشا حربا شعواء في الدعاية ثم حاول فعلا نجدة أهل كسروان ضده. ولما نفي يوسف كرم الى أوروبة زادت نقمة الشماليين على المتصرفين، ولم يتعاونوا معهم إلا بالقدر اليسير.

على أن لبنان في القرن التاسع عشر، وفي نصفه الثاني بشكل خاص شهد تطوراً وتقدماً كبيراً في أكثر من حقل واحد. ولعل الحياة الثقافية في لبنان نالت الحظ الأكبر.



وفي يوم من أيام تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ صعق الناس عند سماعهم أن ضابطاً تركياً[١] اسمه نيازي قام بثورة مسلحة في استنبول وأرغم السلطان على اعلان إعادة دستور ١٨٧٦ واعادة الحياة البرلمانية. كان نيازي يمثل حزب تركيا الفتاة الذين كانوا يمثلون اليد الحديدية في جمعية سرية تدعى جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تعمل سراً ضد الحكم الحميدي الرجعي وتطالب بالاصلاح في جهاز الحكم. وكان السلطان عبد الحميد قد أعلن في السنة الأولى من حكمه، بايعاز من مدحت باشا رئيس وزرائه، دستوراً جديداً وانشأ مجلس المبعوثان (البرلمان التركي) وكلاهما على منوال الدستور والبرلمان الفرنسي والبلجيكي. وكان هذا الدستور الجديد على غرار التنظيمات التي أعلنت من قبل، أي أنه كان يضمن الحرية والمساواة لجميع الرعايا العثمانيين ويضمن حرية الصحافة وتمثيل الشعب بواسطة مجلسين أعلى وأدنى. غير أن السلطان عبد الحميد نفى مدحت باشا في السنة التالية وحل مجلس المبعوثان.

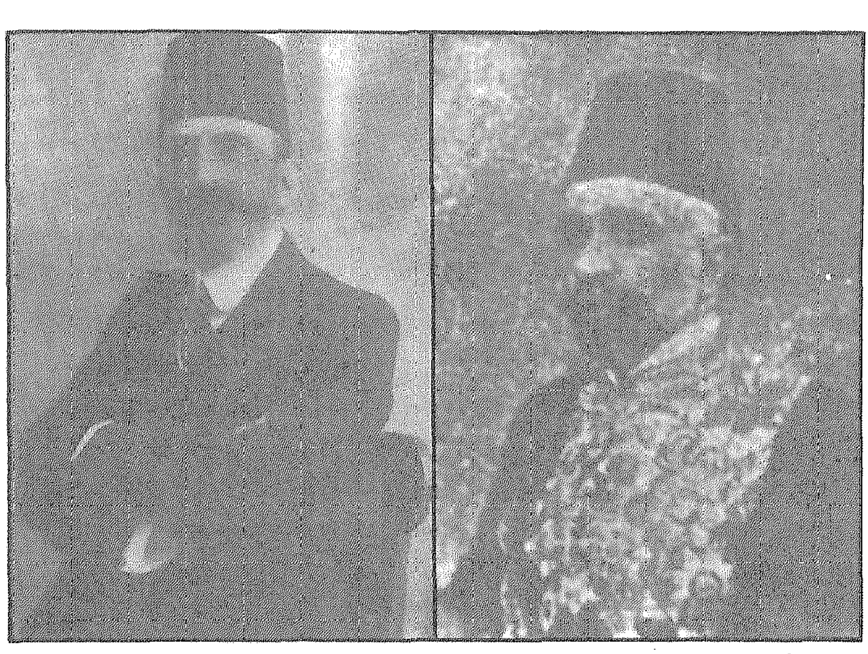


واصه باشا　　نعوم باشا　　مظفر باشا

وكان من جملة الذين غادروا البلاد هرباً من بطش عبد الحميد لبناني اسمه خليل غانم (١٨٤٦ ـ ١٩٠٣) الذي كان أحد أعوان مدحت باشا. واستقر غانم في باريس حيث أصدر جريدة عربية: «البصير» وقفها في الدرجة الأولى لاظهار مساوىء عهد عبد الحميد وفضح أمر المذابح التي أنزلها بالأرمن. وكان يراسل جرائد فرنسية وتركية. ويبدو أن الخطوة التي اتخذها عبد الحميد كانت تهدف إلى المحافظة على سلطته. فانه كان يخشى أن يحد المجلس من صلاحياته المطلقة. وعاد ففرض المراقبة على الصحف، وألغى حرية القول، وانشأ جهازاً للتجسس، وحرص على أن يكبح جماح الموجة الغربية وما تحمله من أفكار عصرية. وأحاط نفسه بطغمة من الموظفين الرجعيين الخنوعين الذين يأتمرون بأمره وينفذون خططه. وكان يستغل الجامعة الاسلامية ليهدد بها الدول الغربية عند مفاوضته هذه الدول على الأمور التي تتعلق بالبلدان الاسلامية.

غير أن عبد الحميد سنة ١٩٠٨ لم يكن بأفضل من عبد الحميد سنة ١٨٧٦. فانه لم يكن ينوي الحفاظ على وعوده الخلابة في منحه رعاياه الحرية والمساواة. وفي سنة ١٩٠٩ بينما كان يعد العدة مع أعوانه للقيام بثورة رجعية يقضي بها على الروح العصرية الجديدة التي كانت تلهب مشاعر الأتراك الشباب الذين ينتمون الى حزب تركيا الفتاة نشبت الثورة التي أسفرت عن عزله. وأقاموا على العرش أخاه، محمد رشاد الخامس، الذي كان مسجوناً مدة طويلة.

وقد استبشر الناس خيراً بالثورة التي قام بها الشباب الأتراك وبلغ الحماس في جميع أنحاء السلطنة مبلغاً عظيماً. غير أن مجلس الادارة في لبنان رفض أن يستجيب الى دعوة استنبول بارسال ممثلين عنه في مجلس المبعوثان. لكن عالماً وأديباً لبنانياً هو سليمان البستاني (١٨٥٦ ـ ١٩٢٥) الذي ترجم الالياذة الى العربية، تقلد وظائف حكومية عالية بما في ذلك وزارة الزراعة. وكذلك تقلد لبناني آخر وظائف رفيعة في عهد عبد الحميد وهو سليم ملحمة (١٨٧٨ ـ ١٩٣٨) فانه كان وزير المناجم والتجارة وكان سليم صديق أبناء أحد ولاة بيروت. وعندما غادر الوالي بيروت الى استانبول ذهب معه سليم وكان له من العمر إذ ذاك سبع عشرة سنة. وفي هذه الفترة العصيبة لم يستطع الأتراك الشباب الذين قاموا بالثورة أن يسيروا دفة المركب الذي كانت تتلاطمه الأمواج من كل صوب. فقد كانت تجابههم مشاكل دولية ومحلية خطيرة لم يكونوا المسؤولين عن كثير منها. فاستحالت الحكومة



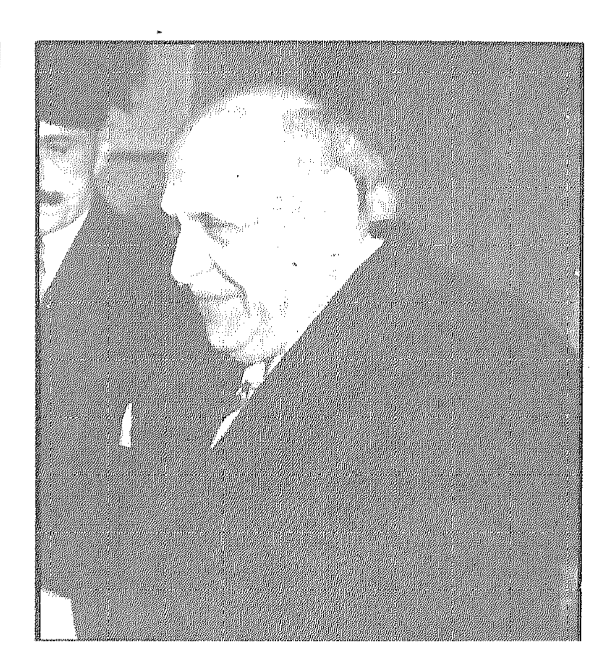
يوسف فرنكو باشا

أوهانس باشا

التي شكلوها الى ديكتاتورية حزبية كانت أشد سوءاً من الحكومة التي تخلصوا منها. وكان لمحاولتهم في خلق وحدة تشمل جميع رعايا السلطنة عن طريق حل الأحزاب والفئات وصهرها في بوتقة العثمانية رد فعل معاكس. فانها شجعت الأحزاب والفئات التي كانت تنادي بالانفصال عن الحكم العثماني. فان القومية العربية مثلا التي ظهرت كرد فعل لسوء الحكم العثماني ازدادت، بعد سنة ١٩٠٨، حدة وانتشاراً بين مختلف الطبقات. فانشئت جمعيات ومنظمات سرية وعلنية في سورية ولبنان ومصر واستنبول وباريس ونيويورك تعمل على استقلال الأقطار العربية. وفي الحرب العالمية الأولى انضم الأتراك الى المعسكر الالماني فكانت نهاية الدولة العثمانية ومعها الحركة العثمانية ليقوم مقامها بعد نهاية الحرب قومية تركية.

ولما دخلت تركية الحرب العالمية الأولى الى جانب الألمان (تشرين الأول ــ اكتوبر ــ ١٩١٤) جاء جمال باشا قائدا أعلى للجيش (التركي) الرابع وحاكماً عسكرياً لبلاد الشام. فاحتل لبنان وألغى المتصرفية وأقام حكماً عسكرياً عنيفاً في المنطقة. وعين علي منيف بك حاكماً للبنان. وفي عاليه أقام جمال باشا مجلسا عرفيا للنظر في القضايا التي تتعلق بأمن البلاد. وقد قضى هذا المجلس بسجن كثيرين من زعماء سورية ولبنان ونفيهم، ثم حكم على شهداء الاستقلال بالاعدام (عيد الشهداء ٦ أيار ــ مايو). على أن آلاف الناس ماتوا من الجوع الذي فرض على بيروت وغيرها من المدن والقرى اللبنانية.

وجاء الحلفاء في خريف ١٩١٨ واحتلوا بلاد الشام. وفي شهر نيسان (ابريل) ١٩٢٠ قرر المجلس الأعلى للحلفاء الذي عقد في سان ريمو بايطالية فرض الانتداب الفرنسي على لبنان (وسورية). وكان أول ثلاثة مفوضين فرنسيين من رجال الجيش. وفي أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ أعلن غورو، المفوض السامي الأول، دولة لبنان الكبير. ووضع للبنان دستور (١٩٢٦) وأصبح له مجلس تشريعي ورئيس جمهورية ومجلس وزراء. لكن كل هذا كان صوريا. فالسلطة كانت بيد المفوض السامي. وكان المستشارون الفرنسيون ــ سواء في ذلك الذين كانوا الى جانب الوزراء أو الذين كانوا إلى جانب القائمقامين ــ هم الذين يحكمون البلاد. وربطت العملة بالفرنك واخضعت جميع الأمور لمصلحة فرنسة يضاف الى هذا أن المفوض السامي كان، عندما يرى أن الحاجة تدعو الى ذلك في نظره، يعلق الدستور ويحكم البلاد حكماً مباشراً.



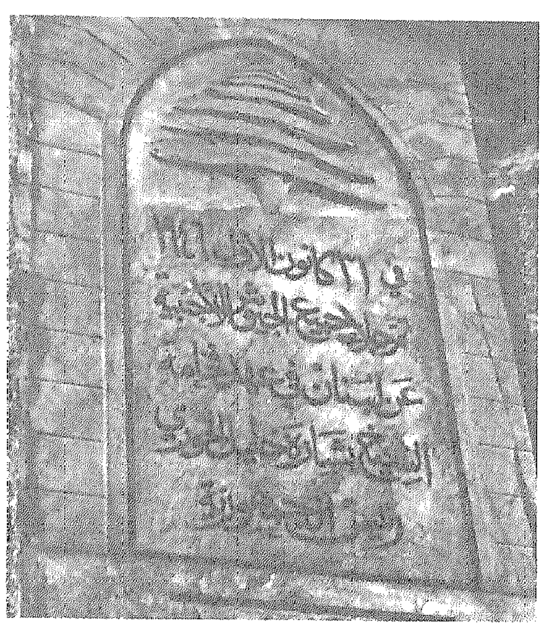
بشارة الخوري

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، لمناسبة قيام الحرب العالمية الثانية، أعلن المفوض السامي الأحكام العرفية وعلق الدستور وحل البرلمان وحكم البلاد حكماً مباشراً. ولما سقطت فرنسة في صيف ١٩٤٠، أعلنت الادارة الفرنسية والقيادة العسكرية في المشرق الولاء لحكومة فيشي. لكن الجيش البريطاني دخل لبنان من فلسطين (وكانت ترافقه فرقة من جيش فرنسة الحرة) في صيف ١٩٤١. وأعلن كاترو، نيابة عن ديغول، انتهاء الانتداب على لبنان (٢٦ تشرين الثاني ــ نوفمبر ــ ١٩٤١). واعترفت بريطانية بذلك. لكن فرنسة جربت فيما بعد أن تتراجع وتستعيد سلطتها. وكانت الانتخابات النيابية قد أجريت في لبنان (خريف ١٩٤٣)، وانتخب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية وأصبح رياض الصلح رئيساً للوزارة.

وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ ألغى المجلس النيابي اللبناني من الدستور جميع المواد التي تعطي فرنسة سلطة في البلاد، فاعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض الوزراء والنواب، وأرسلوا الى قلعة راشيا. لكن



رياض الصلح



لوحة الجلاء التذكارية

الضغط الوطني والمؤازرة العربية والسعي البريطاني والأميركي أعاد المعتقلين الى مناصبهم في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣. وأصبح لبنان بلداً مستقلاً.

وقد تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في اليوم الأخير من عام ١٩٤٦. ●

الهوامش

(١) راجع فيليب حتي، لبنان في التاريخ (بيروت) ص: ٥٨٠ ــ ٥٨٧.

الجامعات في لبنان

د. محمّد المجذوب ■

أصيب الفكر العربي، ابتداء من القرن الرابع عشر الميلادي، بعجز أقعده وحال دون استمراره في مواكبة ركب الحضارة. وبقي مقعداً وعاجزاً حتى بداية القرن التاسع عشر. وكان لحملة نابليون على مصر والشام، التي دامت عدة أعوام، أثر كبير في التغير أو التطور الذي طرأ عليه. ولعل الاحتكاك المباشر الذي تم، خلال هذه الفترة القصيرة من الاحتلال الفرنسي، بين رجال الفكر من العرب ورجال العلم من الفرنسيين، كان من العوامل المباشرة التي ساعدت على صحوة الفكر العربي واستنهاض همته لاستعادة مكانته السابقة.

■ د. محمد المجذوب، استاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

كلية العلوم ـــ الجامعة اللبنانية في الحدث

وكانت بلادنا، آنذاك، مسرحا للمنافسة بين القوى الغربية الكبرى، التي كانت تختلف في أمور كثيرة وتتفق على مسألة واحدة: الحيلولة دون عودة الروح والقدرة الابداعية للأمة العربية. وكان التبشير إحدى الوسائل التي لجأت إليها هذه القوى لبلوغ هذا الهدف والتحكم بمقدرات الأقطار العربية. وتاريخ النهضة التعليمية في لبنان وبقية أقطار المشرق العربي، يرتبط، إلى حد كبير، بتاريخ اهتمام الارساليات التبشيرية بهذه المنطقة. ففي عام ١٨٢٠، وصل إلى المشرق مبعوثان من المجلس الأميركي للارساليات بقصد التبشير للمذهب الانجيلي. وعندما علم البابا بالخبر صمم على رد التحدي، فأرسل، في عام ١٨٣١، مجموعة من الآباء اليسوعيين إلى لبنان، أسست معهدا للعلوم الدينية في عين تريز.

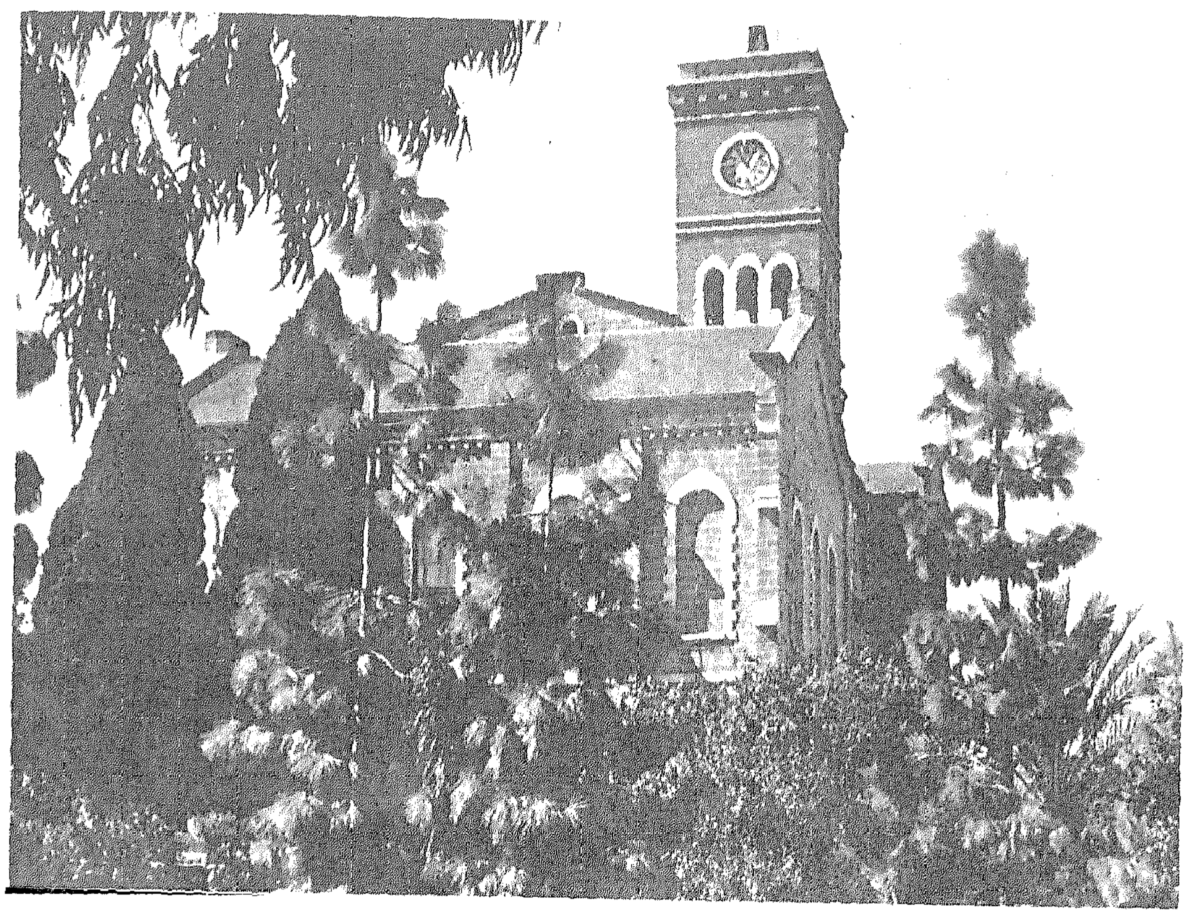
وكانت المدارس التي أنشأتها الارساليات الانجيلية تحرص على تلقين طلابها مبادىء الثورة الأميركية، في حين كانت مدارس الارساليات الكاثوليكية تغرس في نفوس طلابها مبادىء الثورة الفرنسية. وقد أسفرت حركة المنافسة بين الانجيليين واليسوعيين في لبنان عن إنشاء جامعتين: الكلية السورية الانجيلية في عام ١٨٦٦ (وسُميت، ابتداء من عام ١٩٢٠، الجامعة الأميركية)، وجامعة القديس يوسف في عام ١٨٧٥ (وتُعرف بالجامعة الفرنسية أو اليسوعية).

والناحية التي تسترعي الانتباه هي أن اللغة العربية بقيت لغة التدريس في جميع كليات الجامعة الأميركية حتى عام ١٨٨٠ (وحتى عام ١٨٨٢ بالنسبة إلى كلية الطب). وكانت حجة المسؤولين الذين أحلوا الانجليزية محلها تتلخص في الافتقار إلى الكتاب العربي، ورغبة الطلاب في التضلع من هذه اللغة، ووجود طلاب لا يُحسنون العربية. أما التدريس في الجامعة الفرنسية فكان يتم بالفرنسية واللاتينية. واذا كانت الجامعة الأميركية قد اتسمت، منذ إنشائها، بطابع علماني، فإن الجامعة الفرنسية قد اتسمت دائما بطابع لاهوتي يتجلى في تسلم الآباء اليسوعيين لمقاليد الادارة والتدريس فيها. وفي الوقت الذي كانت فيه الجامعة الأميركية تخصص للطلاب غير اللبنانيين نسبة من مقاعدها تتجاوز الثمانين بالمئة، كان الطلاب اللبنانيون يشكلون الغالبية العظمى في معاهد الجامعة الفرنسية.

وكانت فترة الانتداب الفرنسي على لبنان بمثابة العصر الذهبي للجامعة الفرنسية. غير أن ازدهار هذه الجامعة لم يحل دون تقدم الجامعة الأميركية ونموها. وتميز وجود الجامعتين، خلال هذه الفترة، بالأمور المهمة التالية:

أولا ـــ سد فراغ كبير في حقل التعليم الجامعي:

فلم يكن في لبنان إلا هاتان الجامعتان. والغالبية الساحقة من حملة الشهادات الجامعية، في لبنان والأقطار المجاورة، قد تلقّت العلم فيهما. ومعظم الشخصيات البارزة التي تربعت فوق عرش الحكم أو الادارة أو السياسة أو الفكر



الجامعة الأميركية في بيروت

كانت من طلابهما. وكانت كل منهما تضم جميع الفروع العلمية الأساسية تقريبا. إلا أن الجامعة الفرنسية تفردت بتعليم الحقوق.

ثانياً ـ اقتصار التعليم الجامعي على فئة معينة من المواطنين:

فأقساط التعليم فيهما كانت مرتفعة، ولهذا لم يتمكن من الانتساب اليهما إلا أبناء الطبقة الموسرة. والتعليم فيهما لم يكن حرا، بل كان يخضع لوسائل مختلفة من الاختيار والانتقاء. وكان للاقطاعية الرأسمالية والسياسية والزعامات الدينية والعشائرية دور ونفوذ في فرص الدخول إليهما. وكانت غالبية الطلاب فيهما تنتمي إلى طوائف معينة معدودة.

ثالثا ـ الاصرار على التعليم بالفرنسية أو الانجليزية:

واللغتان كانتا امتيازا لطبقة معينة. ومع أن الدستور اللبناني، الصادر في عام ١٩٢٦، قد نص على «أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية»، فقد أصرّت الجامعتان على التعليم باللغتين الأجنبيتين. ومع أن العربية كانت لغة القضاء والمحاماة والادارة، فان تعليم الحقوق في الجامعة الفرنسية كان (وما زال) يتم بالفرنسية.

رابعا ـ احتكار التعليم الجامعي ووأد كل محاولة لانشاء جامعة وطنية:

فأصحاب النفوذ وأنصارهم في الجامعتين كانوا يقفون بالمرصاد لكل رأي ينادي بوجوب انشاء جامعة وطنية في لبنان. وعلى الرغم من أن أقطارا عربية كانت تخضع للانتداب أو الحماية استطاعت انشاء جامعات وطنية فيها، فقد حرّم على لبنان مجرد التفكير في اقامة مشروع مماثل.

خامسا ـ تجزئة المعرفة وفصل العلم عن القيم الحضارية والقومية:

ولعل هذه الظاهرة هي من النتائج التي تترتب على انشاء الجامعات الأجنبية في الأقطار غير

المستقلة. فهذه الجامعات تؤدي خدمات لا تُنكر في حقل التعليم، ولكنها تسعى إلى إقامة حاجز صفيق بين العلم والقيم. انها تقدم للطلاب علما فقط وتمنع عنهم كل شيء يخرج عن العلم أو المعلومات الجاهزة أو المعلبة. انها تحوّل هؤلاء الطلاب إلى آلات صماء تُتقن وظيفتها ونقل المعلومات التي حفظتها إلى الناس دون أن تشعر برابطة عضوية تشدها الى المجتمع الذي تعيش فيه. إن عملية التفكير والتحليل والتشريح محرّمة على الطلاب. وكل محاولة للخروج من جزئيات الحياة إلى كلياتها ممنوعة. وبما أن الانسان لا يستطيع العيش دون قيم، فالجامعات الأجنبية تحاول، من خلال برامجها التعليمية، أن تبث في الطالب قيم بلادها وثقافتها، فتعزله بذلك عن تراث وطنه وقيمه وحضارته. واذا أضفنا إلى هذا الخلل تنوّع الثقافات الأجنبية، وتنازعها مناطق النفوذ، وتنافسها في استقطاب الأجيال وسلخها من بيئتها، أدركنا مدى الأخطار التي تعرّض لها شبابنا الذين تابعوا دراستهم في هذه الجامعات.

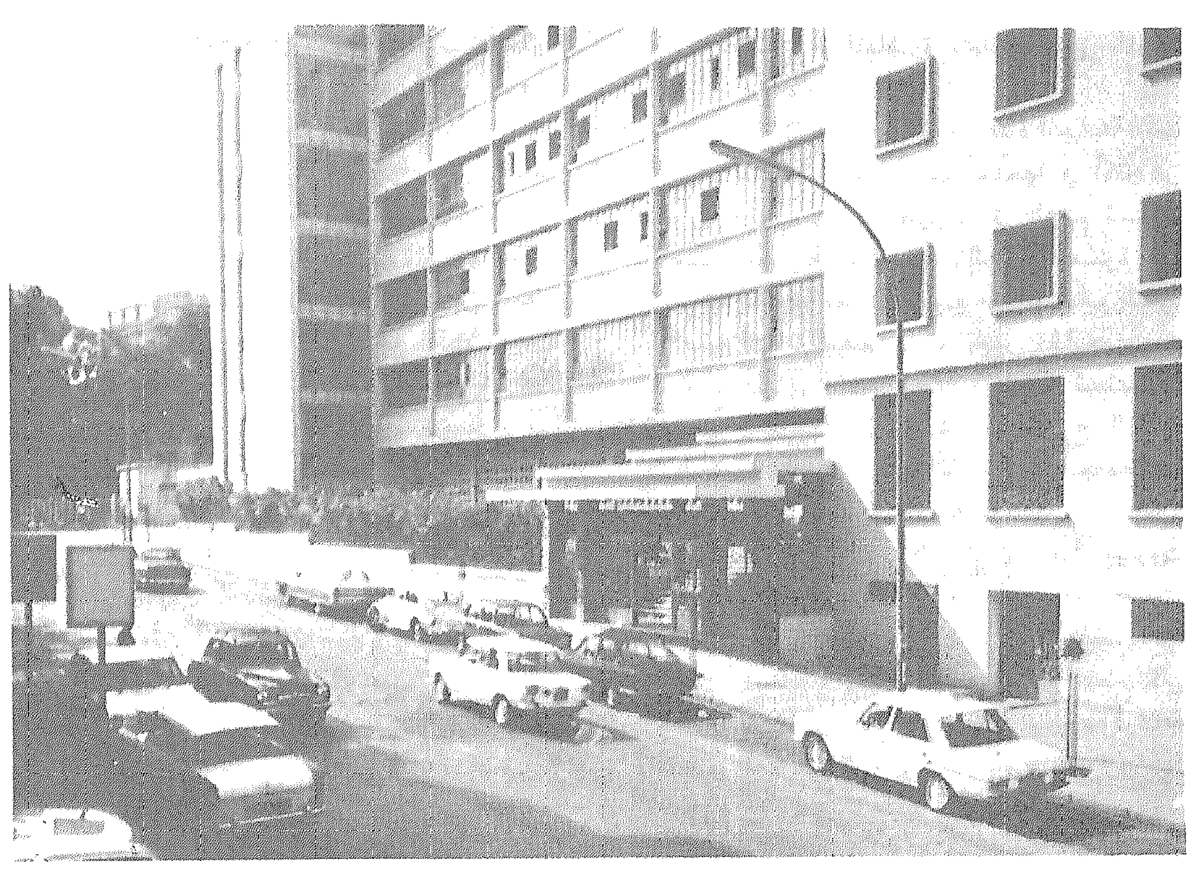
ولم يكد لبنان ينال استقلاله حتى ارتفعت أصوات مخلصة تطالب بانشاء جامعة وطنية واخضاع الجامعتين الأميركية والفرنسية لاشراف الدولة. واصطدم المطلبان بمعارضة شديدة على الصعيد الرسمي. ولكن عزيمة الشباب الذين تظاهروا واعتصموا في وزارة التربية وتعرضوا للقمع استطاعت، في النهاية، انتزاع المطلب الأول، فأنشئت الجامعة اللبنانية في عام ١٩٥٣، واقتصرت، حتى عام ١٩٥٩، على دار المعلمين العليا (التي أصبحت: معهد المعلمين العالي في عام ١٩٥٣، وكلية التربية في عام ١٩٦٧).

ومع أن الجميع يعرفون بأن الجامعة الوطنية في الدولة المستقلة مطلب تحرري وضرورة شعبية، فان الجامعة اللبنانية، خلال الثلاثين سنة من عمرها، قد عرفت، من المسؤولين والقيّمين، أنواعا شتى من الاهمال، مما دفع طلابها، وأحيانا أساتذتها، الى اللجوء إلى إعلان الاضراب والقيام بالمظاهرات والتعرض للاهانات، من أجل تحقيق بعض المطالب البديهية البسيطة (مثل المطالبة بسن قانون للجامعة، أو استحداث فروع علمية، أو المباشرة باقامة المبنى الموحّد للجامعة...).

ومن المؤسف أن نلاحظ أن هذه الجامعة، بعد بلوغها الثلاثين، وبعد إثبات نجاحها في أكثر من ميدان، وبعد حدوث تطورات في العالم تستلزم الأخذ بناصية العلم، ما زالت مقتصرة على الكليات النظرية تقريبا. ويبدو أن أصحاب النفوذ والامتيازات، بضغط أو تحريض خارجي، هم الذين يتصدون لكل محاولة خيرة تستهدف تطوير الجامعة وتزويدها بالفروع العلمية التطبيقية. ومع ذلك فان انشاء هذه الجامعة قد شكل حدثا تاريخيا في حياتنا الثقافية.

وفي عام ١٩٦١، انشئت جامعة بيروت العربية، كفرع لجامعة الاسكندرية، وضمت كليات الحقوق والآداب والتجارة والهندسة. والتقت مع الجامعة اللبنانية في أمرين مهمين كان لهما أثر كبير في التيار الداعي إلى ديموقراطية التعليم الجامعي:

الأمر الأول هو التعليم بالعربية: فليس من الوطنية والمنطق في شيء الاعتماد على اللغات الأجنبية في التدريس الجامعي، وخصوصا في تدريس العلوم الانسانية. إن استخدام العربية في التعليم الجامعي وسيلة فعّالة لربط الجامعة بالمجتمع ورفع المستوى العلمي والثقافي للأجيال والحفاظ على اللحمة بين التفكير والتعبير. وكل دعوة إلى بناء مجتمع متماسك ونشر ثقافة وطنية تبقى ضعيفة ما لم ترتكز على اللغة القومية. وكل تقصير أو اهمال في هذا المجال يؤدي إلى ابقاء المجتمع تحت رحمة السيطرة أو المخططات الأجنبية. وفي تقرير أعدّه خبراء منظمة اليونسكو، في عام ١٩٥١، عن قضية استخدام اللغات الوطنية في التعليم، وردت توصية باعتماد اللغة الأم في التعليم حتى أعلى مرحلة ممكنة، لأن الطالب يستوعب بسهولة ما يُكتب بلغته ويجد مشقة في فهم ما يُكتب بلغة أجنبية. ولهذا كان التعليم باللغة القومية أكثر إبداعا ومردودا منه باللغات الأجنبية. وهناك بعض الباحثين الذين يرون أن المجتمعات المتجانسة لغويا قادرة أكثر من غيرها على تحقيق التطور في كل مجال وتوفير قدر كبير من الهدوء والاستقرار لأبنائها. ولكن مستوى كل لغة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى



جامعة بيروت العربية

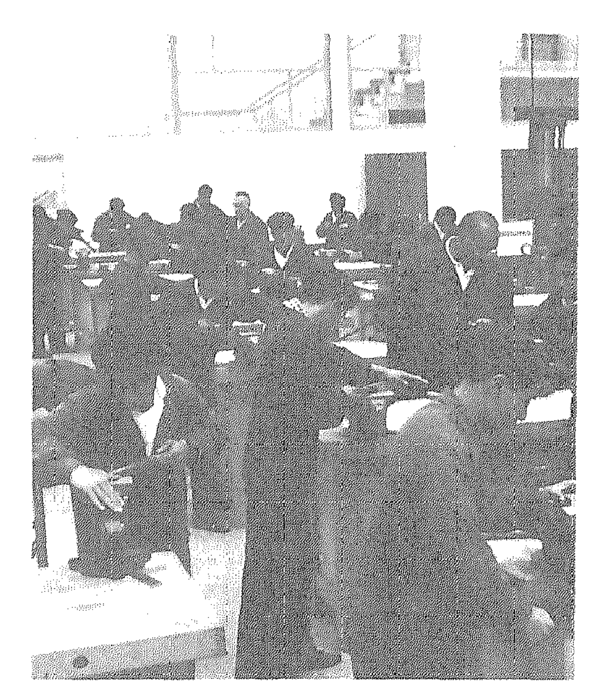
الحضاري للامة. ولهذا، فان لغتنا لن تتطور وتصبح لغة العلم الحديث الا اذا تقدمنا حضاريا وارتفعنا بمستوى جامعاتنا العلمي.

والأمر الثاني الذي تتميز به الجامعتان اللبنانية والعربية هو **جعل التعليم الجامعي ديموقراطيا وفي متناول أبناء الطبقات الشعبية**، ففي كل سنة ينتسب إلى الجامعتين عدد من الطلاب، اللبنانيين والعرب، يفوق بعشرات المرات عدد الطلاب المسجلين في الجامعتين الأميركية والفرنسية. ومن النتائج الحسنة التي تمخض عنها انشاء الجامعتين وفتح الأبواب الجامعية أمام كل راغب في العلم، ازدياد عدد المتخرجين من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، ووصولهم الى مناصب ومهن كانت حكرا لغيرهم، وحدوث تغير ملموس في موازين القوى الاجتماعية والتيارات السياسية والاتجاهات العقائدية في لبنان.

بالاضافة الى الجامعات الأربع الكبرى، فهناك جامعات ومعاهد جامعية أخرى نشأت في أوقات وظروف متفاوتة لتحقيق مقاصد وأغراض متباينة. ومن أهمها وأشهرها: كلية بيروت الجامعية، والأكاديمية اللبنانية، وكلية الحقوق في معهد الحكمة، وجامعة الكسليك...

ولكن الحكمة ليست في عدد الجامعات، بل في نوعيتها وفي الدور الذي تقوم به في المجتمع. فما هي، بأقصر بيان، وظيفة الجامعة؟ بامكاننا اجمالها بثلاث مهمات: التعليم، والبحث عن الحقيقة لانماء المعرفة، وتلبية حاجات المجتمع وتزويده بالعناصر البشرية المثقفة والمدربة التي يحتاج اليها.

فالجامعة ترتبط ارتباطا عضويا بالمجتمع، ولا وجود لها إلا بالمجتمع. والجامعة تتفاعل باستمرار مع مجتمعها: تتكيف به وتكيفه، تستمد منه خصائص وتمده بخصائص. والجامعة الحق، كما قال الدكتور قسطنطين زريق، هي التي تكون، أو تطمح إلى أن تكون، حرم العقل والضمير، تقف جهودها على تهذيب العقل وتنميته



المدرسة المهنية في الدكوانة

جامعة القديس يوسف
(اليسوعية) في بيروت

وبعث قدرته على الانتاج والابداع، وتسعى إلى تحصينه بمناعة خلقية وفضائل أدبية.

ومن أهم واجبات الجامعات في مجتمعنا العمل ضمن استراتيجية فعالة على التحديث الكلي للقيم والبنيات عندنا، أي العمل على استبدال قيمنا التقليدية المبتذلة بقيم حديثة تتلاءم وروح العصر. وهذه الاستراتيجية تقضي بنشر العقلية العلمية أو التفكير العلمي للاسهام في نقل مجتمعنا المتخلف من مرحلة الميثولوجيا الرومانطيقية إلى مرحلة الموضوعية العلمية والانتظام الفكري والابداع العقلي.

ان ولاء الجامعة للقيم الخلقية يدفعها إلى التحليق فوق مجتمعها للنظر اليه من علٍ، والتعرف الى نصيبه من الحقيقة التي يؤمن بها والقيم التي يعمل لها، وتنبيه الرأي العام الى الأخطاء والأخطار، وفضح الحكام اذا ما انحرفوا عن جادة الصواب واستهتروا بآمال الشعب وفرّطوا في مقدراته.

في عام ١٩٦٧، ألقى الأستاذ ك. اونوكا ديكيه (من جامعة أبدان في نيجيريا) محاضرة في الجامعة الأميركية، قال فيها: «ان الجامعات في الأقطار النامية تميل، وهي في غمار اهتمامها بالضرورات المادية، الى الأغضاء عن دورها باعتبارها ضمير الأمة، والناقد الجسور للسلطات القائمة، والمدافع عن الحق والعدالة. ففي المجتمعات النامية، حيث تكاد تنعدم ضوابط الرأي العام المستنير، وحيث يسود الجهل والفقر والمرض الكثرة الغالبة من الشعب، ويتدنى المستوى الخلقي، الفردي والعام، يقع على كاهل الجامعة دور عظيم في تنمية القدرات الخلقية والروحية...».

ان الجامعة التي كانت بالأمس القريب طليعة الثورة القومية التحررية يجب أن تصبح اليوم، في بلادنا النامية، طليعة الثورة العلمانية الاجتماعية القادرة على صنع أبطال التغيير ومواكبة الثورة العلمية التكنولوجية. ●

بيروت

ذكريات... وواقع

مقدمة: غسان تويني

تصوير: جبران تويني

بيروت عاصمة الصحراء ونقيضها، عروس البحر المتوسط، مدينة الحجارة الصلبة والتواريخ المتراكمة وملتقى الثقافات، تظهر في كتاب حمل عنوان «بيروت ذكريات... وواقع». تسعون صفحة حجم «ألبوم» هي عبارة عن صور تشهد للماضي في حركته الوادعة، وتؤرخ لانبعاث الحياة وألق الذكرى كإرث حضاري، وقلق الحاضر الحاضن هموم اللبنانيين ولبنان. الصور بعدسة جبران تويني، وللكتاب مقدمة بقلم غسان تويني.

كتاب يحكي عن الشيء ونقيضه أو هو الشيء فيه يحكي ويحكي نقيضه. صورة تشهد ضد الأخرى، صورة تلغي الأخرى. صورة الإله الذي يبني ويرعى، وصورة الآلهة التي ترقص على أوتار الرمل وآلات الدمار.

صور تواريخ وحالات ومراحل. لذلك فالكتاب رواية ذكية لا تقرر ولا تقول إلا الموحي والمعبر. إنها تسجل، أو تلتقط صوراً لمعابد المدينة وكاتدرائياتها ومساجدها وأبنيتها ومؤسساتها التي ترمز وتدل على حالة الحاضر المثقل والمطبوع بالألم، وحالة التطلع الذي يمتد بين ذاكرة الماضي المشحونة والمتحركة والنابضة بالحياة والتطور، وبين مستقبل كامن في روح الناس والأشياء.

صور تستبيح حرمة الذاكرة وحميميتها، فتظهر ساحة الشهداء حيث نبت العشب الذي تحت الرفت وعلى جدران أبنيتها المتهالكة والتي دمرتها الحرب.

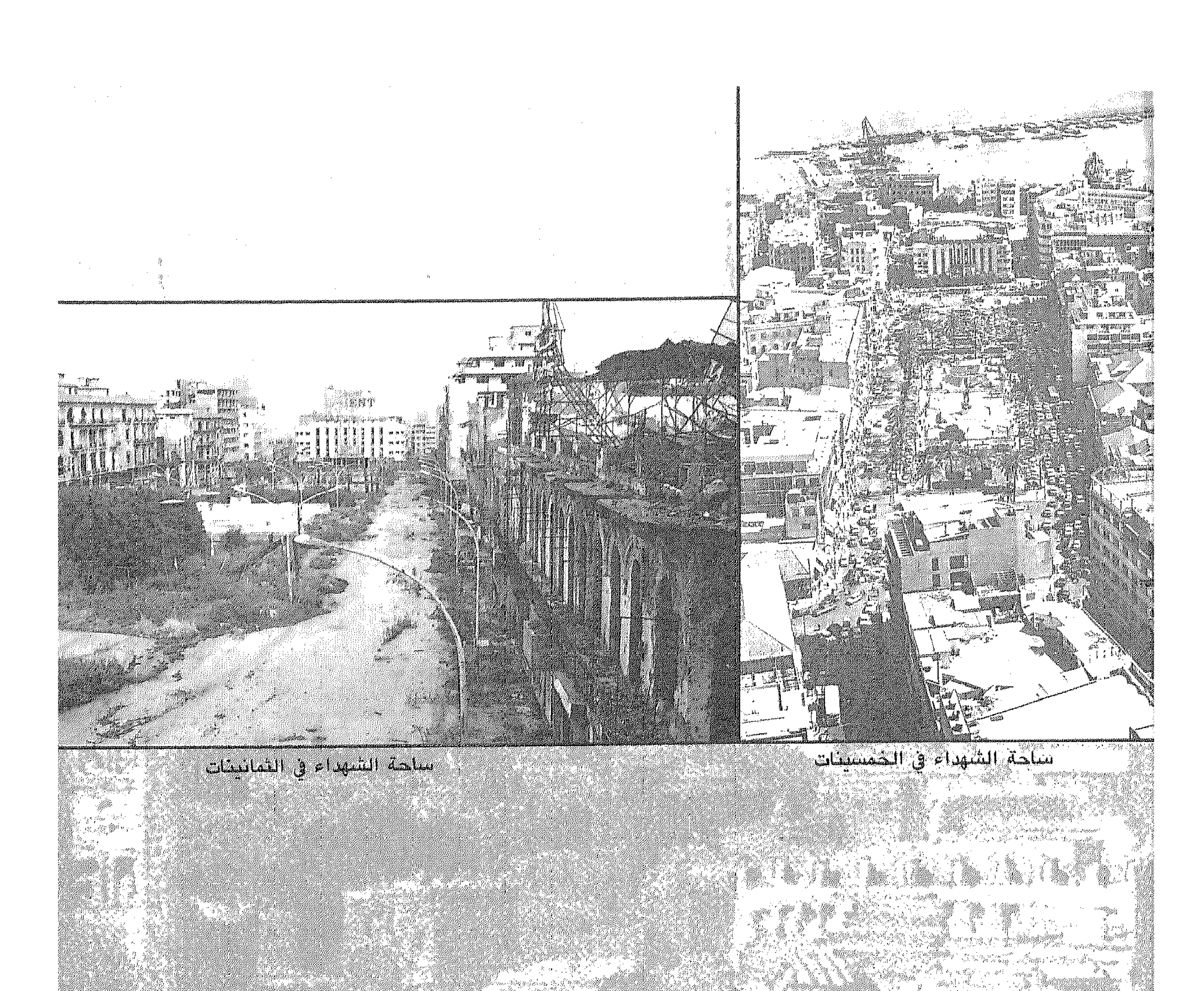
بيروت «ذكريات... وواقع» أمام الشرق والغرب كانت دائماً تتجاوز الحدود وتخترقها فكل شيء فيها «أصبح أداة اتصال وتواصل للحوار والتبادل» كما يقول غسان تويني في مقدمة الكتاب. «إنها الجسر بين القارات، هذا الجسر الجغرافي أصبح نقطة تلاقي الأجيال التي تنازعت العالم والأبدية».

كلام يختصر المراحل وسلسلة التواريخ الطويلة. يحدد الدور كثابت، ويكثفه كمفهوم تاريخي، رائياً اليه من خلال قسوة التجربة والخلاصات التي قدمتها.

بين الصورة العينية التي خبأت عيناً هاجسة وحساسة، والكلمة المختصرة لمعاني التاريخ ودلالاته وخلاصاته، تستقيم أطراف المعادلة. يستمر الرمز في التواصل والوجود، تستمر بيروت، أو رمز لبنان.

هـ. ق

□ بيروت «ذكريات... وواقع» صادر عن دار «هاشيت» الفرنسية و«النهار العربي والدولي».



ساحة الشهداء في الخمسينات

ساحة الشهداء في الثمانينات

سوق الصاغة... كما كان.

سوق الصاغة... اليوم

الأسواق التجارية... في الماضي

الأسواق التجارية... أطلال

باب ادريس... بعد الحرب

باب ادريس... أيام العز

منطقة الفنادق...
فندق «هوليدي ان»

فندق «هوليدي ان»
أثناء احتراقه

ساحة النجمة... في الثلاثينات

ثم تحولت الى ساحة رياض الصلح...

واليوم

شارع المتنبي... ايام زمان

واليوم...

المدينة الرياضية... في الخمسينات

المدينة الرياضية... بعد أن تدمرت...

تضامن المجتمع اللبناني

العوامل والعناصر التي ساهمت في تمتين أسباب التضامن والانسجام بين اللبنانيين

د. باسم الجسر

بعد خمسين سنة ونيف، من الحياة الوطنية والسياسية والاقتصادية المشتركة، ضمن كيان جغرافي واحد وفي ظل سلطة مركزية واحدة، هل يمكننا أن نقول بأن هنالك «أمة» أو «شعباً» أو «إنساناً» أو «مجتمعاً لبنانياً»؟

بعض علماء الاجتماع يقولون: أن لبنان هو «فسيفساء» مجتمعات أكثر منه مجتمعاً تعددياً(١). البعض الآخر يقول «أن هنالك شخصية لبنانية متميزة وشعباً مؤهلاً للاستمرار والاستقلال والحرية بسبب جغرافيته وتصرفه الشخصي والاجتماعي والديني، كذلك بسبب عاداته وتقاليده وأمانيه الأرضية والماورائية(٢).

هذان الحكمان شبه المتناقضين، لهما مايبررهما. فلو لم يكن هنالك حد أدنى من العوامل والعناصر النفسانية ـ الاجتماعية المشتركة لما استطاعت الطوائف والمناطق والفئات اللبنانية من أن تتعايش وتتعاون وتحيا وتزدهر معاً طيلة نصف قرن.

ولكن في الوقت نفسه، لو أن أسباب التضامن النفسانية الاجتماعية كانت حقيقية وعميقة الجذور، لما حصل ماحصل عام ١٩٥٨ ولما انهار كل شيء عام ١٩٧٥.

قبل أن نبحث في مسألية المصير اللبناني فلنحاول أن نظهر العوامل والعناصر النفسانية الاجتماعية المشتركة التي أنمت التضامن بين اللبنانيين منذ عام ١٩٢٠.

(أ) التدين والتعلق بالدين: (La Religiosité)

أياً كان معتقده الديني أو طائفته أو مذهبه ـ فان اللبناني ككل كائن سامي الأصل ظاهر التعلق بالدين. يجب التفريق، بالطبع بين «الايمان الديني» و«شعور الانتماء الطائفي». فالأول ظاهرة نفسانية والثاني ظاهرة اجتماعية كذلك يجب التفريق بين «الايمان» و«الممارسة الدينية» أو «التدين»(٣) ولكن بصرف النظر عن هذه الفروقات فان اللبناني بوجه عام «يعيش ديانته أكثر من الشعوب الغربية التي يحاول تقليدها وبطريقة تختلف عن الشعوب العربية التي يشاطرها المصير الجيو ـ سياسي». هذا التعلق بالدين، أو هذا التدين الظاهر بل هذا التطلع لله يظهر عند اللبنانيين في احترامهم للمؤسسات الدينية؟ تلك التي تخص الطائفة التي ينتمي اليها أو تلك التي تخص الطوائف الأخرى. كما يظهر في روح التسامح التي تعلمها كل الأديان، وفي احترام الأهل والعائلة وفي قيم اجتماعية وأخلاقية مشتركة بين كل الأديان التي يدين بها اللبنانيون(٤) فالدستور اللبناني يكاد يكون الوحيد بين الدساتير الذي

■ د. باسم الجسر، دكتور في الحقوق من جامعة باريس والسوربون. محام في الاستئناف في بيروت. استاذ القانون الدستوري وقانون الاعلام في كليتي الاعلام وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤). مستشار في جامعة الدول العربية.

ينص على «تأدية فروض الاجلال لله تعالى»[٥].

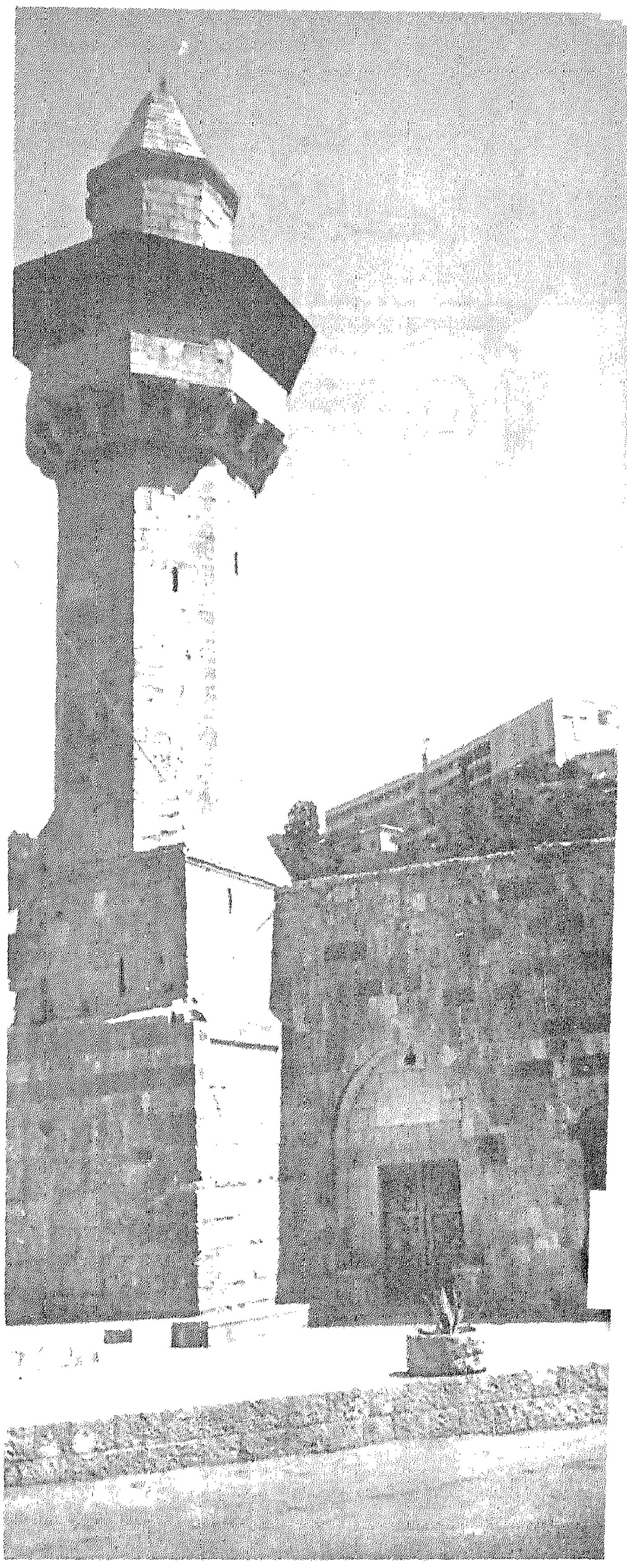
لسوء الحظ، شوهت الطائفية السياسية عند اللبنانيين التعبير عن شعور التدين فبعض الكوادر الدينية المسلمة والمسيحية، حولت التفكير الديني أحياناً الى تفكير جامد ومنتخلف[٦] ولكن هذا التشويه لم يعطل ما في هذا التدين من ايجابية بالنسبة للاندماج بين اللبنانيين.

اننا نخالف رأي المرحوم الدكتور كمال الحاج[٧] الذي كان يرى في الطائفية السياسية القاعدة الأساسية للوجود اللبناني ونشاطر رأي الفيلسوف الشخصاني رينه حبشي[٨] الذي رأى في ظاهرة «التدين» موقفاً جماعياً ايجابياً نظراً لما يبرزه من شخصية المجتمع ـ على اعتبار «أن التقاليد والتراث الثقافي والبوادر النفسانية والروحية تتجدد عندما تنهل من نبع ديني وتؤدي الى رسم معالم وجه الشعب».

ان ظاهرة التدين التي يطلق عليها رينه حبشي اسم « الطائفية المقربة» تتيح لقاء الآخرين وقبول خصائصهم[٩].

يجب بالطبع التفريق بين «العلمانية» أو «فصل الدين عن الدولة» وبين الألحاد. فتبني العلمانية وملاءمتها مع متطلبات التطور الاجتماعي والسياسي في لبنان، يشكل، ولا ريب، الحل الأفضل للنزاعات الطائفية. ولكن هذا لا يحول، من الناحية النظرية والعلمية، دون القول بأن التدين أو الايمان الحقيقي يمكن أن يشكلا عاملاً للاندماج. ولسنا بحاجة إلى أن ننتظر القرن العشرين لنتحقق من صحة ذلك. فالمسيحيون والمسلمون «اللبنانيون» عاشوا، قروناً، في سلام عندما كان، على رأسهم، حكام أو رجال دين، يعيشون حقاً ايمانهم ويمارسون القيم التي تعلمها تلك الأديان.

في الواقع ليس التدين، بحد ذاته، هو العامل الايجابي في عملية الاندماج بين اللبنانيين بمقدار ما هي القيم الأخلاقية والتقاليد التي تنبثق من الأديان، والتي هي مشتركة بين اللبنانيين، بصرف النظر عن انتمائهم الديني.





كنيسة سان جون في جبيل

(ب) الأخلاق والتقاليد والعادات المشتركة:

بالرغم من أن اللبنانيين يتحدرون من أثنيات (Ethnies) مختلفة ينتمون إلى أديان ومذاهب عديدة (١٧ طائفة معترف بها رسمياً)، وبالرغم من تنوع طبيعة الأرض اللبنانية (جبال، سهول، شواطيء) وتعدد الطبقات والفئات والمهن الاجتماعية (فلاحون، تجار، حرفيون، عمال، ملاكون صغار الخ...) فان للبنانيين أخلاقاً وعادات وتقاليد متشابهة ان لم نقل واحدة. وأنه لمن الصعب أن نسلم، مع بعض الكتاب الذين يتذرعون بنظريات عقائدية أو عرقية أو اجتماعية أو لغوية أو سياسية معينة، بأن هنالك «شخصية لبنانية» تختلف كلياً عن الشخصية السورية أوالعربية أو بأن هناك «شعباً لبنانياً مميزاً» أو «أمة لبنانية تامة» ولكنه من غير الجائز أيضاً أن ننكر ما كان لخمسين سنة من الحياة السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة، من أثر تكوين طريقة مشتركة للعيش وعقلية وتصرف مشترك يميز اللبنانيين هذه المجموعة من ردود الفعل والتصرفات والمواقف الواحدة، أياً كانت أسبابها المباشرة أو العميقة، أوجدت بين اللبنانيين أسباب تضامن ملموسة.

هذا لا يعني أن التصرفات المتشابهة والعادات والتقاليد الواحدة أو المتضاربة قد ألغت الخصائص والنزاعات. ولكنها، ولا ريب، خلقت نوعاً من التقارب الحقيقي والأكيد، بين اللبنانيين يظهر بشكل واضح عندما يلتقي اللبنانيون خارج وطنهم.

ان حب الحرية وروح المغامرة والفردية وسرعة اكتساب اللغات الأجنبية والعقلية التجارية والرغبة في الكسب السريع والعفوية والتعلق بالعائلة وبالمنزل والحديث عن الأمور الجنسية وعن الأسرار والغرائب، هي صفات مشتركة بين كل اللبنانيين سواء كانوا من أبناء المدن أو جبليين، مسيحيين أم مسلمين، أغنياء أم فلاحين أم عمالاً[١٠]. كذلك حب الضيافة



والرغبة في الظهور والاعجاب وحماية شرف العائلة وتبادل زيارات المجاملة و«الواجبات» والافتخار بالآباء والأجداد والأقرباء المشهورين هي أيضاً من خصائص معظم اللبنانيين.

هذه الخصائص والعيوب المشتركة لا يرجع عهدها بالطبع الى عام ١٩٢٠ وعلماء النفس والاجتماع يبررونها بأسباب لا علاقة للاطار السياسي والوطني بها. ولكن من المؤكد أن هذه الخصائص والصفات قد ازدادت نمواً منذ ما أصبحت المناطق والأهالي والطوائف المختلفة تؤلف مجتمعاً وطنياً واحداً تابعاً لكيان سياسي واحد مما اضطرهم الى مزيد من الالتقاء والتعاون والمشاركة في تقرير مصير واحد.

أنه بالرغم من استمرار الفروقات التي تشكل مصدراً للنزاعات، فالحياة المشتركة بين اللبنانيين استطاعت أن تنمي أسباباً تضامنية نفسانية واجتماعية ملموسة من شأنها تعزيز عملية الاندماج الاجتماعي الحقيقي وأهم مظاهر هذا التوحيد في العادات والتقاليد والأذواق هي التالية:

١ ـ الطعام وآداب المائدة:

ان المطبخ اللبناني هو مطبخ شرقي بالرغم مما أدخل اليه من أصناف أوروبية وأميركية أوجبتها ضرورة ارضاء السياح والأجانب أو فرضها تطور الحياة في المدينة (المأكولات الأميركية الجاهزة والسندويشات). فهو امتداد لما يمكن تسميته بالمطبخ العثماني العربي. ومعظم الأصناف اللبنانية تطبخ في سوريا والأردن وحتى في معظم الدول العربية ولكن نزوح مسيحيي الجبل نحو المدن في الشتاء وصعود مسلمي المدن الى الجبال لتمضية أشهر الصيف، مالبثا أن مزجا المطبخين وآداب المائدة بين الطائفتين.

ثمة ظاهرة أخرى وهي أن الأجيال الجديدة ولا سيما هؤلاء الذين لا يزالون على مقاعد الدراسة، أصبح لهم عادات غذائية واحدة بصرف النظر عن انتمائها الطائفي أو الطبقي (كارتياد محلات السندويش والمأكولات الجاهزة المعلبة).

٢ ــ الغناء والموسيقى والفنون:

ظل الفن والموسيقى والغناء «مطيفين» في لبنان لمدة غير قصيرة بعد قيام كيانه الحديث واستقلاله. ذلك أن انفتاح المسيحيين، بوجه عام على الثقافة الأوروبية سبق انفتاح المسلمين عليها. كما أن تأثرهم بها، لأسباب واضحة ومعروفة، شجعت عليه الارسليات الثقافية الدينية منذ القرن التاسع عشر وعززته فترة الانتداب الفرنسي، كان أكثر من تأثر المسلمين الذين تمسكوا بثقافتهم الشرقية والعربية لأسباب طبيعية وكردة فعل وطنية ضد الاستعمار السياسي الأوروبي المحتجب وراء تلك الثقافية.

وهكذا فان هذا البلد الصغير شهد خلال الخمسين سنة الأولى من حياته نوعاً من التضاد الفني. فبينما كنا نرى الأوساط المسيحية تقبل على الموسيقى الأوروبية والغناء الأوروبي كانت الأوساط الإسلامية تردد الأغاني والموسيقى العربية وبنوع خاص المصرية.

الا أنه مع تطور المجتمع اللبناني وتوسع الطبقة الوسطى والبورجوازية الوطنية حصل تحولان هامان على الصعيد النفساني والاجتماعي. فالبورجوازية المسيحية مالبثت أن تحررت من عقدة الذوق الأوروبي كما تحررت البورجوازية الإسلامية من ردة الفعل الرافضة لكل ما هو غربي.

ولقد تعدت هذه العودة الى الأصالة، مع الاستفادة من التقنية الغربية، الى كل أنواع الفنون: فالعمارة اللبنانية أخذت تحاول المزج بين ما يقتضيه تقدم فن البناء في الغرب وبين الستيل اللبناني أو العربي أو المتوسطي. وأخذ الكثيرون من أبناء البورجوازية المسيحية والإسلامية يدخلون الأثاث الشرقي أو العربي الى منازلهم بعد أن خلت منها أثناء الانتداب الفرنسي، ابان تحكم عقدة تقليد الغرب. حتى الملابس الشرقية عادت موضتها (القفطان المزركش والعباءة النسائية والرجالية) بعد أن



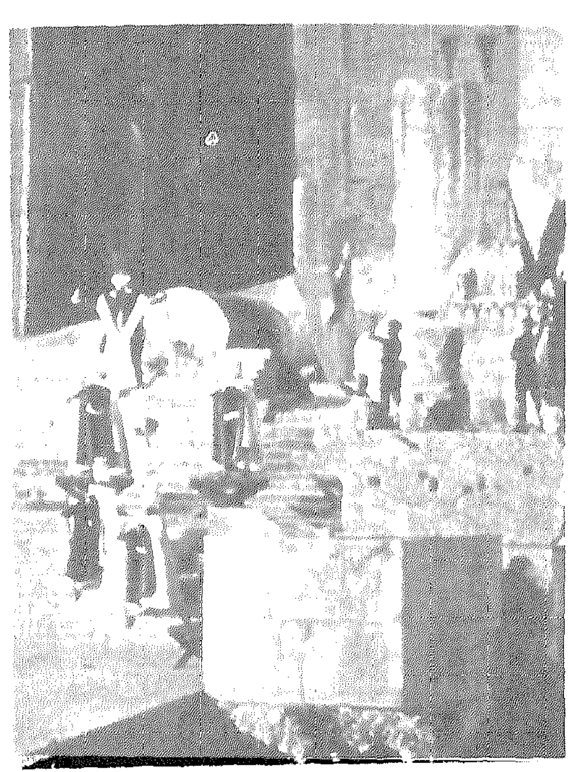


فيروز

أدخلت عليها لمسات عصرية. وكان لاختفاء الحجاب عن وجه الفتاة والسيدة المسلمة أثر في التقارب الاجتماعي بين الطوائف. ولا ريب في أن أبناء الجيل الجديد أياً كانت انتماءاتهم الطائفية أو الطبقية أصبحوا يرتدون الملابس العصرية ذاتها ويرتادون المقاهي والأندية ذاتها ويمتزجون امتزاجاً يومياً في أعمالهم وحياتهم ولهوهم.

ولقد ساعد انتشار التعليم الرسمي ونزوح أبناء الريف والمناطق نحو المدن وضواحيها على توسع الطبقة الوسطى مما أدى، مع نمو وسائل الاعلام (التلفزيون ـ السينما ـ الراديو ـ الصحف) الى توحيد الأذواق وأنماط العيش وأسباب اللهو بين اللبنانيين ولا سيما الذين هم دون الثلاثين.

وقد أدى هذا التقارب والتوحيد ـ بصورة لا شعورية ـ الى بروز بعض الظواهر الاندماجية المسترعية للانتباه. كاعطاء المواليد الجدد، مسيحيين كانوا أم مسلمين الأسماء ذاتها وكتعدد حالات الزواج المختلطة وكظهور الشخصية المميزة الى حد ما عن غيرها من الشخصيات العربية.



مهرجانات بعلبك

٣ ـ الأسماء المشتركة:

ان التأثر الثقافي والحضاري بثقافة وحضارة دولة خارجية هو أمر ملموس. فالموارنة تأثروا بالغرب وبفرنسا بنوع خاص ـ والأورثوذكس ما زالوا يحملون بذوراً ثقافية وحنيناً حضارياً لبيزنطيا وروسيا واليونان بالاضافة الى أصالتهم الشرقية والعربية. وبطبيعة الحال تأثروا بتأثر المسلمين اللبنانيين بالحضارة العربية الإسلامية.

ولقد ساعد انتشار الارساليات الدينية المسيحية على ازدياد تأثر المجتمع المسيحي بالغرب ومحاولة تقليده اجتماعياً وثقافياً. فاذا بجيل كامل من أبناء البورجوازية المسيحية لا يقرأون العربية ولا يكتبونها.

ومن بين نتائج هذا التأثر بالغرب أن أخذت العائلات المسيحية تطلق على أبنائها أسماء أجنبية: الفرد ـ اميل ـ ريمون ـ مرغريت ـ كلوفيس ـ لويس الخ.. حتى عندما كان أحد هذه الأسماء، له رديفه في اللغة العربية، كانت التسمية الأجنبية هي التي من قبيل التلطيف أو التودد(١١) أما المسلمون فقد احتفظوا

بالتقليد العربي الذي يقضي باعطاء الأبناء أسماء أجدادهم أو اختيارهم اسماً دينياً[١٢] وهكذا كان من السهل جداً منذ نصف قرن ولا يزال ممكناً حتى اليوم بنسبة كبيرة ــ التمييز بين المسلم والمسيحي من اسمه، بل بين طائفة وطائفة[١٣].

الا أنه منذ جيلين تقريباً ــ ظهرت معالم تحول أساسي في هذا المضمار. فظاهرة الحداثة وتداخل الثقافات والمدارس المشتركة مضافة الى التجاوز بين الطوائف، حملت الأهل على اعطاء أولادهم أسماء أقل دلالة على انتمائهم الطائفي ــ أي أسماء حيادية عربية ومن ثم سهلة اللفظ موسيقية الرنة[١٤].

ان من يراجع سجلات الأحوال الشخصية يلاحظ أن الأسماء الدينية القديمة أخذت تختفي تدريجياً وأن ثلاثين بالمائة من أسماء المواليد بعد عام ١٩٦٥ من بين أبناء العائلات البورجوازية والوسطى الإسلامية والمسيحية، هي ذاتها، أي أسماء قصيرة ــ عربية ــ لا مدلول طائفي لها[١٥].

ان هذه الظاهرة الثقافية أياً كانت أسبابها العميقة أو المباشرة ــ أو مبرراتها الاجتماعية أو السياسية، تدل على أن الأجيال اللبنانية الجديدة، تطمح من وراء هذه التسميات الى تجاوز مظاهر الانقسامات الطائفية أو ربما تجنب مضار النزاعات الطائفية. وربما كان من وراء هذه التسميات رغبة في العودة الى الاصالة العربية ولكن مع ادخال لمسات عصرية وعلمانية. أفلا يدل ذلك أيضاً على تبلور ارادة شعبية تتطلع الى الاندماج الاجتماعي والثقافي على أسس جديد؟

٤ ــ الزيجات المشتركة بين الطوائف:

في نهاية القرن التاسع عشر كاد خطف فتاة مارونية كسروانية من قبل شاب بيروتي مسلم يؤدي الى فتنة دامية. وقد اضطرت القوات المسلحة العثمانية الى التدخل لاخماد الفتنة واعادة الفتاة المخطوفة الى أهلها[١٦]. وفي الثلاثينات أدى زواج بعض الفتيات المسلمات من شباب مسيحيين الى نبذهن من عائلاتهن وأحياناً الى قتلهن حتى الزواج بين الطوائف المسيحية المختلفة كان حدثاً مستغرباً وكثيراً ماكان أحد العريسين يضطر الى تغيير مذهبه ليتم الزواج.

لقد أدت القوانين العديدة التي سنت لرعاية الأحوال الشخصية الطائفية الى خلق عقبات في وجه الاندماج الاجتماعي عن طريق التزاوج بين الطوائف. وحتى الخمسينات لم تكن نسبة الزيجات المشتركة بين المسلمين والمسيحيين تتجاوز النصف بالمائة.

في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد الستينات، أصبحت الزيجات بين أبناء الطوائف المسيحية المختلفة (موارنة ــ كاثوليك ــ روم ــ بروتستنت) أكثر عدداً بل باتت أمراً طبيعياً. كذلك الزيجات المسيحية ــ الإسلامية أصبحت تلاقي معارضة أضعف من قبل الأهل وباتت مقبولة في الطبقات المتقاربة اجتماعياً ولا سيما البورجوازية الكبرى.

ان قوانين الأحوال الشخصية المتعددة، ولا سيما السلطات الروحية ومحاكمها، ما زالت تشكل عقبة في وجه تعدد هذه الزيجات المشتركة. غير أن القانون اللبناني يعترف بالزواج الذي يعقده لبناني ولبنانية في بلد أجنبي بعد تسجيله في احدى القنصليات اللبنانية ومن ثم في سجل الأحوال الشخصية الرسمي. وقد أخذ اللبنانيون واللبنانيات يلجأون الى المخرج القانوني للزواج.

اننا لا نملك احصائيات دقيقة عن الزيجات المشتركة في لبنان، ولكن الأمر الثابت هو أن عدد هذه الزيجات هو في ازدياد وأن العائلات أصبحت أقل رفضاً ان لم نقل أكثر تقبلاً لهذه الزيجات المختلطة. ويرى علماء الاجتماع في هذه الظاهرة تأكيداً لخط اتجاه الأجيال الجديدة الراغبة في تجاوز الجدران الطائفية وفي الاندماج.

٥ ــ السحنة أو النموذج اللبناني
(Physiologie et Type)

الحديث عن الإنسان اللبناني (Homo Libanicus) أو عن عرق لبناني مميز يبعد عن الروح العلمية والموضوعية. فالعلماء متفقون على أن اللبنانيين الحاليين يتحدرون من أجناس

وأعراق متعددة بالرغم من أن الحياة الطائفية عبر القرون حولت الطوائف الى شبه كيانات عرقية ــ اجتماعية منفصلة عن بعضها البعض.

ولقد أدى انقطاع المواصلات السهلة في القرون الماضية بين المناطق الجبلية وبين الجبال والمدن ــ الى انعزال الطوائف عن بعضها البعض بعد أن كانت قد استقرت كل واحدة في منطقتها ونمت فيها ابتداء من القرن الثالث عشر. حتى بعض المهن أصبحت متعاطاة من قبل بعض الطوائف أكثر من غيرها بفضل الوضع الجغرافي من جهة ودرجة انتشار العلم من ثانية، حتى أنه جاز القول بأن الشعب اللبناني مؤلف من «اثنيات» تميزها خصائص ثقافية ودينية ولها جذور تاريخية واجتماعية مختلفة وموزعة بوجه عام توزيعاً جغرافياً خاصاً ومؤلفة محيطات اجتماعية مميزة.

الا أنه بالرغم من كل هذه الفروقات والمميزات ــ لا يمكننا الا ملاحظة وجود «نموذج انساني لبناني».

هذا الإنسان اللبناني يمتاز «بتعبير وجه» خاص، بطريقة اختيار وارتداء ملابسه، بحركات يديه أثناء الحديث، بطريقة قص شعره، بتصرفه أثناء وجوده في مكان عام أو خارج بلاده. فسمرة اللبناني أشد من سمرة أبناء الضفاف الشمالية للبحر المتوسط ولكنها أقل من سمرة أبناء الضفاف الجنوبية. ثم أن ما يميزه، ليس شكل الرأس أو لون البشرة أو خصائص عرقية مختلفة عن خصائص السوري أو الأردني أو الفلسطيني، ولكن تعابير الوجه والحركات والمظهر الخارجي وربما طريقة السير في الطريق والجلوس في الأماكن العامة والمبالغة في الأناقة وسرعة اقتباس الموضة الأوروبية بالاضافة الى ترحيبه الحار بمن يتعرف اليهم وبلطفه المبالغ به أحياناً والذي لا يخلو من السطحية والنفعية. فهو لين العريكة يحب المجادلة والتسوية والمغامرة[١٧].

لقد كان من السهل في القرن التاسع عشر أو حتى النصف الأول من القرن العشرين تميز الفلاح الماروني عن الشيخ الدرزي وابن الجبل، بسرواله ولبادته، عن ابن المدينة بقمبازه وطربوشه، والمسلم عن المسيحي، بالتطلع الى لباس رأسه.

أما اليوم فان معظم هذه المظاهر المميزة قد تلاشت، اذ أصبحت الملابس واحدة أو متقاربة وزالت الطرابيش والعقالات واللبادات والحجاب.

لا يزال هناك بعض التمييز في مستوى المظهر الخارجي بين الطبقات الغنية والمتوسطة والفقيرة. ولكن توسع الطبقة الوسطى ونزوح أبناء الريف الى المدن وانتشار العلم والثقافة وتأثير وسائل الاعلام على الذوق وتوحد أسباب اللهو والسلوى بين جميع الطوائف والفئات والطبقات (التلفزيون، السيارة، السينما، المقاهي، المراقص الخ..) كل ذلك أدى الى زوال معظم الفروقات والمظاهر المميزة بين الطوائف. لا سيما بين أبناء الجيل الجديد. وحين يكون أكثر من نصف اللبنانيين هم دون الخامسة والعشرين وتكون نسبة الأمية قد تراجعت الى ١٠ أو ١٥ بالمائة يكون ثمانون بالمائة من اللبنانيين يعملون أو يعيشون في المدن الرئيسية (بيروت، طرابلس، صيدا، صور، زحلة، جونية، بعلبك، النبطية) لا يمكننا الانكار بأن ثمة توحيداً في المظهر والتصرف والشكل بين اللبنانيين قد تحقق. وأن من يدخل مسبحاً في الصيف أو أحد دور السينما (قبل حرب ١٩٧٥) لا يستطيع التمييز طائفياً أو طبقياً بين ثمانين بالمائة من الموجودين.

□ المظهر الثاني للاندماج: تنمية أسباب التضامن على الصعيدين السياسي والإداري

(أ) المؤسسات السياسية ودورها في تنمية أسباب التضامن والاندماج بين اللبنانيين.

ان النظام السياسي اللبناني ــ هو نظام برلماني مرتكز على مبدأ تمثيل الطوائف الدينية بنسبة أهميتها العددية.

ويمتاز نظام الانتخابات في لبنان بأنه لا يرتكز على مبدأ الحرص على تأمين تمثيل نسبي بين مختلف المناطق فحسب، بل بين مختلف الطوائف التي تتألف منها السكان.

ويمثل النائب اللبناني، وتلك ثالثة قواعد النظام التمثيلي، الأمة جمعاء.

لقد ظل لبنان مقسماً انتخابياً، منذ عام ١٩٢٦ الى عام ١٩٥٣، الى خمس دوائر كبرى (المحافظات). كان هذا التقسيم مجمد للتطرف الطائفي، باعتبار أن المرشح، أياً كان انتماؤه الطائفي، كان مضطراً الى التزام الاعتدال لينال أصوات الطوائف الأخرى في منطقته. وهذا ما أبعد المتطرفين عن المجلس.

هذا النظام الانتخابي الذي ظل متبعاً لمدة ثلاثين عاماً، خلق محالفات انتخابية وسياسية بين العائلات السياسية والاقطاعية التي كانت تتزعم بشكل عام طوائفها أو مناطقها والتي كانت تقدم في الوقت ذاته كبار الموظفين للدولة.

ولقد أدى ذلك، ولا ريب، الى اندماج وتلاحم على مستوى الزعماء السياسيين وانعكست مواقفهم على الجماهير بشكل ايجابي لا سيما في مرحلة النضال من أجل الاستقلال.

ان التحالفات الانتخابية والتكتلات السياسية ــ النيابية خففت من حدة الحزازات والانقسامات الطائفية.

أما العامل الثاني من عوامل الاندماج التي وفرها النظام السياسي فكان طريقة عمل المجلس النيابي وتأليف الحكومات.

لقد كان النواب، بعد انتخابهم، ينتظمون داخل المجلس في «كتل» ونادراً ما كانت الكتل النيابية مؤلفة من نواب ينتمون الى طائفة واحدة أو منطقة واحدة[١٨].

كان أساس تأليف الكتلة النيابية اما تحالف انتخابي واما تحالف للوصول الى الحكم، واما تحالف حول برنامج اصلاحي أو برنامج عقائدي، كانت الطائفية تلعب أحياناً دورها في تأليف الكتل أو في توجيه السياسة العامة لبعض الكتل، ولكن، في معظم الأحيان وباستثناء فترات الأزمات الحادة، كانت اعتبارات وعوامل أخرى، غير الطائفية هي الحاسمة. حتى كان يخيل للناس أحياناً أن لبنان قد تجاوز النزاعات الطائفية وبلغ نوعاً من الديمقراطية البرلمانية.

أما السلطة التنفيذية، المؤلفة من رئيس الجمهورية وحكومة، فكانت تؤلف المظهر الأبلغ للاندماج الوطني على الصعيد السياسي.

لقد أشار أكثر من محلل للواقع اللبناني الى ضعف وعدم استقرار النظام السياسي اللبناني[١٩]. ولكن بالرغم من كل التحفظات والمظاهر السلبية. فانه يصعب انكار الحقائق التالية.

أولاً ــ أن النظام السياسي قد عزز التلاقي والتضامن بين اللبنانيين كما عزز وحدة الشعب اللبناني[٢٠].

ثانياً ــ باستثناء الفترات التي كان لبنان يجتاز فيها أزمة طائفية حادة، مرادفة أو نابعة عن أزمة اقليمية، فان النظام السياسي اللبناني، كان يعمل بشكل معقول موفراً الحد الأدنى من الحرية والديمقراطية الشكلية للبنانيين.

ثالثاً ــ ان النظام السياسي اللبناني كانت غايته تخفيف حدة النزاعات وضبطها. وقد نجح في ذلك «فاللبنانيون كما يقول العالم السياسي الأميركي ليونارد بايندر ــ «يعتقدون أن مؤسساتهم ليست مؤهلة لحل النزاعات» فبدلاً من استعمال هذه المؤسسات لحل النزاعات العميقة ــ يحاولون تحاشي اندلاع النزاعات العقائدية التي من شأنها تحطيم المؤسسات السياسية[٢١].

رابعاً ــ ان الأمثلة الأكثر دلالة على الاندماج السياسي، هي الأحزاب السياسية غير الطائفية التي لم تكف عن النمو وازدياد عدداً[٢٢].

(ب) دور الادارة والبنيات الفوقية في الاندماج الوطني:

ان الدور الذي لعبته الإدارات الرسمية والعامة في إنماء أسباب التضامن ومن ثم التلاحم والاندماج بين اللبنانيين، كان دوراً رئيسياً أو على الأقل دوراً بالغ الأهمية، فبعكس البنيات الفوقية السياسية التي كان يسيرها التوازن الطائفي، فان الإدارات الرسمية والعامة، على تأثرها بالطائفية السياسية، كانت بمثابة «مصهر» واقعي لكل اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومناطقهم، بل شكلت أساس الدولة التي وجدت قبل ولادة الوطن وأصبحت، فيما بعد، العمود الفقري، لوطن يضم فريقين طائفيين اجتماعيين ــ سياسيين متضادين.

ان مركزية الإدارة الرسمية وحصرها، لمدة طويلة، في بيروت ثم في المدن الرئيسية ــ جعلت عشرات الألوف من الموظفين وعائلاتهم، المنتمين الى مختلف المناطق والطوائف والفئات، يتلاقون ويتقاربون. كانت بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة مراكز التقاء واندماج عائلات الموظفين والاجراء الذين مالبثوا أن شكلوا قطاعاً كبيراً من البورجوازية المتوسطة كما أن انحصار المدارس في هذه المدن، ساعد على مزيد من الاختلاط والاندماج بين أبناء الموظفين.

ثم أن مركزية الإدارة أدت الى تمركز الصناعات ومختلف نشاطات القطاع الثالث في بيروت وضواحيها. فأصبح ثلثا سكان لبنان يعيشون أو يعملون في منطقة جغرافية ممتدة جنوبي وشمالي وشرقي بيروت.

لا ريب في أن هذا الاكتظاظ السكاني حول بيروت كان من أهم أسباب تولد نزاعات جديدة (سوف تنفجر عام ١٩٧٥) غير أنه، في الوقت نفسه خلق مصالح مشتركة وبالتالي أسباباً للتضامن والاندماج بين عدد كبير من اللبنانيين الذين جمعتهم ظروف السكن أو العمل المشتركة.

ومن المظاهر الايجابية الأخرى، على صعيد دور الإدارات الحكومية في الاندماج الوطني، كون هذه الإدارات، قانونياً ورسمياً، غير طائفية. ذلك أنه بالرغم من روح الحزبية التي مارسها معظم رؤساء الجمهورية في تعيين الموظفين بل بالرغم من التوازن الطائفي الذي فرضه الدستور والقوانين، فان الإدارة اللبنانية عرفت موظفين عديدين خدموا المصلحة العامة أو المصلحة الوطنية بصرف النظر عن أي اعتبار آخر. فالجيش مثلاً استطاع حتى السبعينات، أن يرتفع فوق الانقسامات والحزازات الطائفية والحزبية السياسية والانقسامات العقائدية. وقوى الأمن الداخلية، بالرغم من تأثرها، بحكم طبيعة عملها، بالسياسة المحلية وأحياناً بالحزبية، استطاعت أيضاً أن تتجاوز العصبية الاقليمية أو الطائفية الضيقة وأن تمارس وظيفتها على مستوى الوعي الوطني والمدني.

وفي عام ١٩٥٩ أعطت المراسيم الاشتراعية للمصالح الحكومية، قانونياً ورسمياً دوراً اندماجياً، اذ حدد مهمة المصالح العامة «بخدمة الصالح العام والخير المشترك».

صحيح أن التوازن الطائفي في الإدارة كرس، قانونياً، عام ١٩٥٩ وأصبح يسبق بكثير من التشدد والدقة. ولكن الغاية من هذا التشدد كانت وضع حد للمزايدات الطائفية التي كان السياسيون يلجأون اليها لأسباب انتخابية وغوغائية انسجاماً مع غاية العهد الشهابي الرسمية والمعلنة التي كانت تنادي بتجاوز الطائفية وبناء الدولة الحديثة ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والانماء الاقتصادي والاجتماعي، قاعدتي أي اندماج مجتمعي حديث.

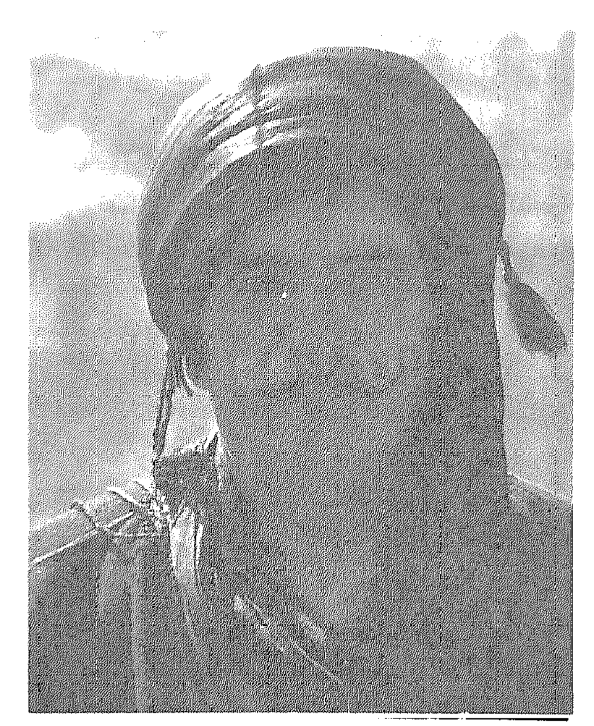
ان مركزية الإدارة اللبنانية ولا حزبيتها المبدئية، بالاضافة الى تركيبها على الطريقة الغربية(٢٣) أدى الى تعزيز الروابط بين عدة أجيال من اللبنانيين (١٩٢٠ ــ ١٩٧٥) ينتمي أبناؤها الى الطبقات الوسطى والبورجوازية فبالاضافة الى أسباب التضامن التي كان النظام السياسي قد أوجدها بين العائلات السياسية والاقطاعية والبورجوازية الكبرى، في مختلف المناطق، جاءت الإدارة الحكومية تخلق أسباباً أخرى للتضامن على صعيد الطبقات الوسطى.

□ المظهر الثالث للاندماج: تنمية أسباب التضامن على الصعيدين الاجتماعي ــ الاقتصادي والثقافي:

ان كل الاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمجتمع اللبناني بعد الاستقلال، تدلنا على أن اللبنانيين كانوا سائرين بخطى بطيئة ولكن أكيدة، نحو الاندماج.

فميزانية الدولة التي كانت لا تتعدى الـ ٣٧ مليون ليرة عام ١٩٤٣ ارتفعت عام ١٩٥٨ الى ٢٢٥ مليوناً. وفي عام ١٩٦٨ بلغت ٥٧٤ مليوناً وأصبحت عام ١٩٧٣ ملياراً و٢٢٥ مليون ليرة.

والدخل الوطني الذي كان يبلغ عام ١٩٤٥ الـ ٢٥٠ مليون ليرة. أصبح عام ١٩٧٥: ٧ مليارات أي بمعدل نمو سنوي تعدى الـ ١٠ بالمائة.



الحاضر قوة



والمستقبل أمل

الودائع المصرفية ارتفعت من ٢٢٠ مليون عام ١٩٥١ الى ٧٢٨ مليوناً عام ١٩٦١ الى ١٠ مليارات عام ١٩٧٤.

في عشر سنوات ارتفع عدد تلامذة المدارس الرسمية ثلاثة أضعاف. وهذه احصائيات تدل على الجهد الذي بذلته الدولة في حقل التعليم.

□ عام ١٩٦١ كان عدد المدارس الرسمية يبلغ:
٩٩٨ مدرسة ابتدائية.
١٩٥ مدرسة تكميلية وثانوية.

□ في عام ١٩٧١ أصبح عدد المدارس الرسمية يبلغ:
٧٧٠ مدرسة ابتدائية.
٥٤٠ مدرسة ثانوية.

□ في عام ١٩٦١ كان عدد تلامذة المدارس الرسمية يبلغ:
١١٣٠٠٠ تلميذ في المدارس الابتدائية.
١٦٠٠٠ تلميذ في المدارس الثانوية.

□ في عام ١٩٧١ أصبح عدد تلامذة المدارس الرسمية يبلغ:
١٩٢٠٠٠ تلميذ في المدارس الابتدائية.
٧٥٠٠٠ تلميذ في المدارس الثانوية.

ثمة أرقام واحصائيات أخرى تدلنا على التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تحقق في غضون ثلاثين سنة من الاستقلال.

شبكة الطرقات كانت لا تتجاوز الـ ٣٠٠٠ كيلومتر طولًا عام ١٩٤٣ أصبحت تبلغ ٦٦٠٠ كيلومتر عام ١٩٦٥. ومن عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣ وصلت الطرقات والماء والكهرباء الى أكثر من ألف قرية ودسكرة كانت محرومة منها.

□ في عام ١٩٤٣ كانت هنالك أقل من ١٠٠٠ مؤسسة خاصة تجارية أو صناعية.

□ في عام ١٩٧٣ بلغ عددها الـ ٧٠٠٠ وبلغ رأسمالها ١٤٠٠ مليون ليرة وصادراتها ٣٤٥ مليون ليرة وارتفع عدد الشركات المغفلة من ١٠٣ عام ١٩٤٣ الى ٢١٣٨ عام ١٩٧٣.

□ في عام ١٩٧٣ كان الانطباع بأن لبنان بدأ يقلع اقتصادياً واجتماعياً، انطباعاً حقيقياً. فمعدل دخل الفرد كان قد تعدى الألف دولار سنوياً. والصادرات اللبنانية كانت قد تجاوزت الثلاثمائة مليون ليرة.

وكانت الخطة الخمسية تلحظ نمواً في الدخل الوطني يتجاوز معدله الـ ٧ بالمائة كان هنالك أكثر من ٢٠٠ ألف سيارة (سيارة لكل ١٠ لبنانيين)، وكانت المصارف متخمة بالودائع. وكان عدد الطلاب الجامعيين في بيروت يتجاوز الـ ٣٠ ألف طالب وطالبة. وكان ثلث سكان

لبنان (أي حوالي ٢٣٥ ألف مضمون اجتماعياً وكان ٧٠٠ ألف من أفراد عائلاتهم يستفيدون من الضمانات الاجتماعية.

هذه الأرقام كانت تخفي وراءها نوعاً من الخلل الاقتصادي، الاجتماعي على مستوى التوزيع العادل للدخل الوطني. وكان هذا الخلل مصدراً للنزاعات. غير أن ذلك لا يحول دون الاعتراف بأن لبنان بعد ثلاثين سنة من الاستقلال، كان قد سار شوطاً لا بأس به على طريق الاندماج الاقتصادي الاجتماعي. فالطبقة الوسطى اللبنانية كانت تتسع وأبناء هذه الطبقة المؤلفة من الموظفين والاجراء والمستخدمين والحرفيين والعمال الماهرين الذين كانوا يدرسون في المعاهد الرسمية ــ كانوا يشكلون نواة مجتمع لبناني وطني ــ أقل ارتباطاً بمنطقته أو ولاء لطائفته وبالتالي أكثر ارتباطاً بالدولة وشعوراً بالمواطنية.

ان أصحاب المهن الحرة (أطباء ومحامون ومهندسون) كانوا يؤلفون مع نقابات العمال واتحادات المزارعين والحرفيين، هيكليات أفقية جديدة تتقاطع مع الهيكليات الطائفية العمودية، وتخفف من حدة التقاطعات الجغرافية والدينية. ولقد تولدت أسباب تضامن جديدة على صعيد المصالح المهنية والاقليمية والمحلية والاقتصادية والاعلامية، أقوى من غيرها في الحياة اليومية وفي الحياة السياسية[٢٤] فالأحزاب السياسية غير الطائفية كانت قد نجحت في نقل الصراع السياسي الى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. وكانت الاضرابات التي يقوم بها الطلاب والعمال والمستخدمون تدل على نشوء أسباب تضامن جديدة تتجاوز التضامن الطائفي أو الاقليمي.

خلاصة:

ان خمسين عاماً من الحياة في ظل دولة واحدة وثلاثين عاماً من الحياة الاستقلالية الوطنية أنمت أسباب تضامن نفسانية واجتماعية وسياسية واقتصادية بين الطبقات والمناطق اللبنانية. غير أن هذا التضامن لم يرتكز على بنيات مثبتة ليحل محل التضامن الطائفي أو التضامن العائلي اللذين بقيا في الواقع اليومي كما في الحياة العامة.

غير أن هذا الحكم يبقى حكماً عاماً وغير شامل لكل الخصائص.

يرى البرت حوراني أن العناصر السياسية التي يمكن الارتكاز عليها للحديث عن الاندماج بين اللبنانيين هي:

١ ــ شعور خفيف ولكن أكيد ــ بالروح المدنية (Civisme).
٢ ــ مصالح مشتركة بين كل اللبنانيين.
٣ ــ مجلس نيابي تتمثل فيه كل الطوائف وتعبر عن وجهة نظرها.
٤ ــ رئيس للوزراء يستطيع أن يلعب دور الزعيم المسلم.
٥ ــ رئيس للجمهورية هو المرجع الأخير لوحدة لبنان وطابعه المسيحي[٢٥].

أما بيار راندو[٢٦] فيقول «أن المؤسسات اللبنانية قد ساعدت على ضبط التجاور والتعاون المتوازن بين المسلمين والمسيحيين».

وتقول نجلا عطية في أطروحتها[٢٧] أن موقف المسلمين السلبي من الدولة اللبنانية قد تراجع بسبب الحياة المشتركة التي عاشوها مع المسيحيين (في الانتخابات والإدارة والمخالفات السياسية) وكذلك بسبب خفوت توهج فكرة الوحدة العربية، أما السبب الثالث لتبدل موقف المسلمين واندماجهم في الكيانة اللبنانية فيعود الى مشاريع الاصلاح الإداري والتنمية الاجتماعية التي قام بها عهد الرئيس فؤاد شهاب. ثمة سبب رابع في نظر نجلا عطية وهو أن لبنان تطور من دولة منازعات عام ١٩٤٣ الى دولة عقات ومشاركات حيث توزعت المصالح وانضبطت. وقد ساعد على موازنة المصالح تحسن أوضاع المسلمين المالي وتعريب لبنان المتزايد بعد الاستقلال ولا سيما بعد ظهور النفط.

أما أرنولد هوتنغر[٢٨] فيرى أن الاصلاح الاداري والانماء الاقتصادي المعطوف على العدالة الاجتماعية التي تجلت في عهد الرئيس شهاب والتي كانت غايتها احلال الدولة محل الزعماء الطائفيين أو التقليديين في تأمين مصالح المواطنين شكلت عوامل جدية للاندماج بين اللبنانيين بل كانت عوامل أفضل من التمثيل

الطائفي.

ويرى ايليا حريق: أن نظام الزعامة في لبنان كثيراً ما شوه وانتقد ظلماً فهذا النظام، في نظره، استطاع أن يلحق التطور وأن يتلاءم مع بروز طبقات جديدة. ففي كتابه «من يحكم لبنان»[٢٩] يقول «أن النواب الذين هم من أصل ارستقراطي ــ أصبحوا أقلية في المجلس النيابي عام ١٩٦٠ (١١ على ٩٩) بينما كانت نسبتهم عام ١٩٢٩ تبلغ ٢٢ بالمائة وفي عام ١٩٣٦: ٣٦٪ وفي عام ١٩٤٣: ٢٠٪ أما في عام ١٩٧٢ فكانت نسبتهم لا تتجاوز الـ ٧٪.

ويقول حريق أيضاً: أنه من أصل ١٥٤ وزيراً تعاقبوا على الحكم منذ عام ١٩٤٣ عشرة فقط هم من أصل ارستقراطي. فالنظام البرلماني اللبناني، كما كان يقول حريق، كان مجدياً في المحافظة على الانسجام الاجتماعي وساعد على الاندماج والاستقرار السياسيين كما أنه نجح في جعل الطائفية مؤسسة ثابتة.

مظهر آخر من مظاهر اندماج الطوائف الدينية هو تداخل مناطق سكنها، ان نظرة سريعة على المناطق اللبنانية تظهر لنا مدى التعايش الإسلامي المسيحي، وهذه بعض الاحصائيات والأرقام (عام ١٩٦٥) على أساس القضاء:

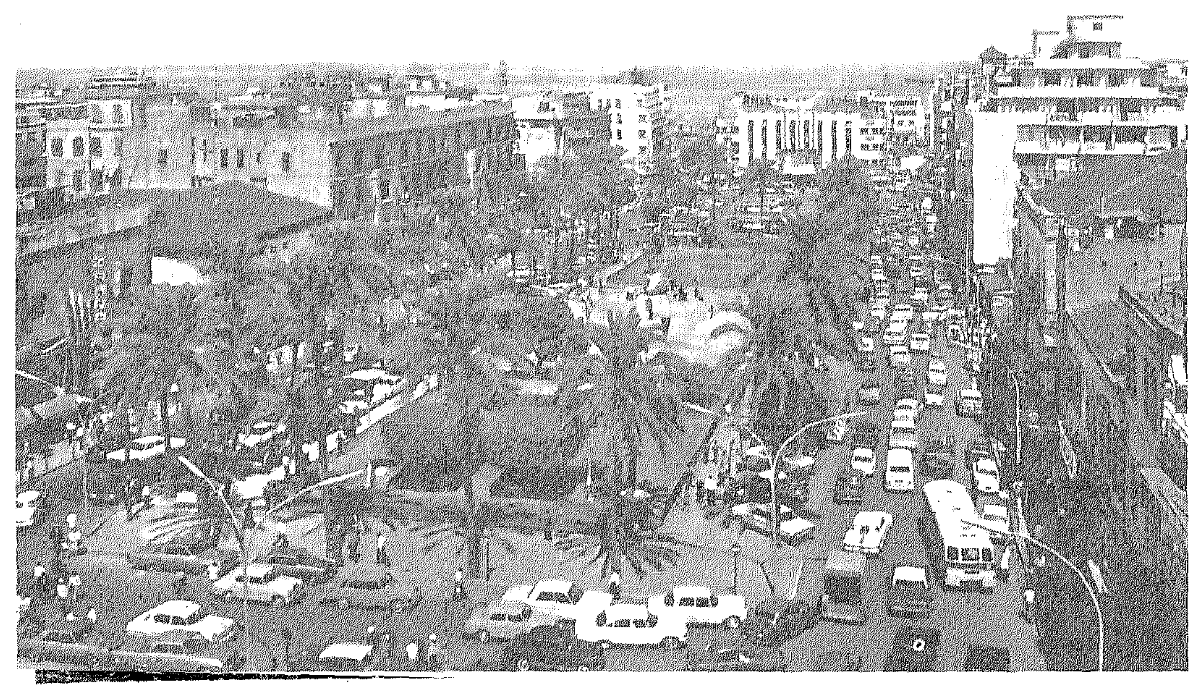
□ قضاء عكار ٢١٪ موارنة ــ ٢٦٪ ارثوذكس ــ ٤٤٪ سنة.
□ طرابلس: ٧٪ موارنة ــ ١١٪ ارثوذكس ــ ٧٥٪ سنة.
□ الكورة: ١٦٪ موارنة ــ ٧٠٪ ارثوذكس ــ ١١٪ سنة.
□ زغرتا ــ البترون: ٨٦٪ موارنة ــ ٨٪ ارثوذكس.
□ قضاء جبيل: ٨٧٪ موارنة ــ ٢٪ ارثوذكس ــ ٧٪ شيعة.
□ المتن: ٤٤٪ موارنة ــ ١٤٪ ارثوذكس ــ ٧٪ كاثوليك ــ ٢١٪ أرمن ــ ٣٪ سنة.
□ بعبدا: ٥١٪ موارنة ــ ٩٪ أرثوذكس ــ ٤٪ كاثوليك ــ ٨٪ سنة ــ ١٦٪ شيعة ــ ١٢٪ دروز.
□ عاليه: ٣٢٪ موارنة ــ ٢٥,٨٪ ارثوذكس ــ ٣,٨٪ كاثوليك ــ ٤٧٪ دروز ــ ٢٪ سنة.
□ الشوف: ٣٧٪ موارنة ــ ٢٢٪ سنة ــ ٣٠٪ دروز ــ ١٠٪ كاثوليك.
□ صيدا: النبطية: ١٠٪ موارنة ــ ١٠٪ كاثوليك ــ ٦٢٪ سنة ــ ٢٨٪ شيعة.
□ صور ــ بنت جبيل: ١٧٪ مسيحيون ــ ٨٢٪ شيعة.
□ جزين: ٦٧٪ موارنة ــ ١٦٪ ارثوذكس ــ ١٦٪ شيعة وسنة.
□ مرجعيون: ٨٪ موارنة ــ ١٦٪ ارثوذكس ــ ٥٪ كاثوليك ــ ٣٨٪ شيعة.
□ حاصبيا: ٩٪ موارنة ــ ٣٠٪ ارثوذكس ــ ٣٦٪ سنة ــ ٣٤٪ دروز.
□ زحلة: ٢١٪ موارنة ــ ١٠٪ ارثوذكس ــ ٢٥٪ كاثوليك ــ ٢٥٪ سنة ــ ٨٪ شيعة.
□ بعلبك ــ الهرمل: ١١٪ موارنة ــ ١٠٪ كاثوليك ــ ١٢٪ سنة ــ ٦٧٪ شيعة.

أرقام أخرى يمكن أن نستدل منها على بروز بنيات طائفية جديدة، كتلك التي تقدمها الاحصائيات حول التعليم والقوى العاملة في لبنان. فهنالك ٥١٪ من تلامذة الصفوف الابتدائية و٣٠٪ من تلامذة الصفوف الثانوية و٢٩٪ من الطلاب الجامعيين، ممن يتلقون دروسهم في المعاهد والكليات التابعة لوزارة التربية الوطنية. ٢٧٪ من مجموع القوى العاملة لها مصالح غير طائفية وهذه المصالح تشرف عليها ١١١ نقابة و١٥ اتحاداً عالمياً[٣٠].

ثمة شهادة هامة بالنسبة لنمو الاندماج السياسي بين اللبنانيين أدلى بها العالم السياسي الأميركي ليونارد بايندر في اختتامه للندوة التي عقدت في جامعة شيكاغو عام ١٩٦٥ وكان موضوعها: النظام السياسي اللبناني قال بايندر في محاضرته[٣١].

«ان المؤسسات السياسية اللبنانية ــ تسمح للسياسيين حل كل المشاكل في اطار النظام القائم فهذه المؤسسات تثبت الاستقرار وتتجنب الخضات».

«ان النظام السياسي اللبناني يتماشى مع الديمقراطية ولكنه ليس له هدف مشترك، عمله ينحصر في خيارات محدودة وفقاً لتسوية تقضي بأن لا تمس الخيارات الكبرى».



ساحة البرج

«بدلاً من الاعتماد على المؤسسات لحل النزاعات يحاول اللبنانيون تلافي النزاعات العقائدية التي من شأنها تهديم المؤسسات السياسية».

«ان طبقة جديدة من السياسيين قد ولدت مؤلفة من هؤلاء الذين انخرطوا في الأحزاب السياسية من الصحافيين وأساتذة الجامعات. هذه الطبقة تحاول خلق شعور جديد بالهوية الوطنية. انها تسعى إلى إضعاف الطائفية وبالتالي إلى تجاوز الطائفية».

«الا أن ما يربط المسلمين بالمسيحيين لا يزال محصوراً بالطبقات العليا من البورجوازية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية...».

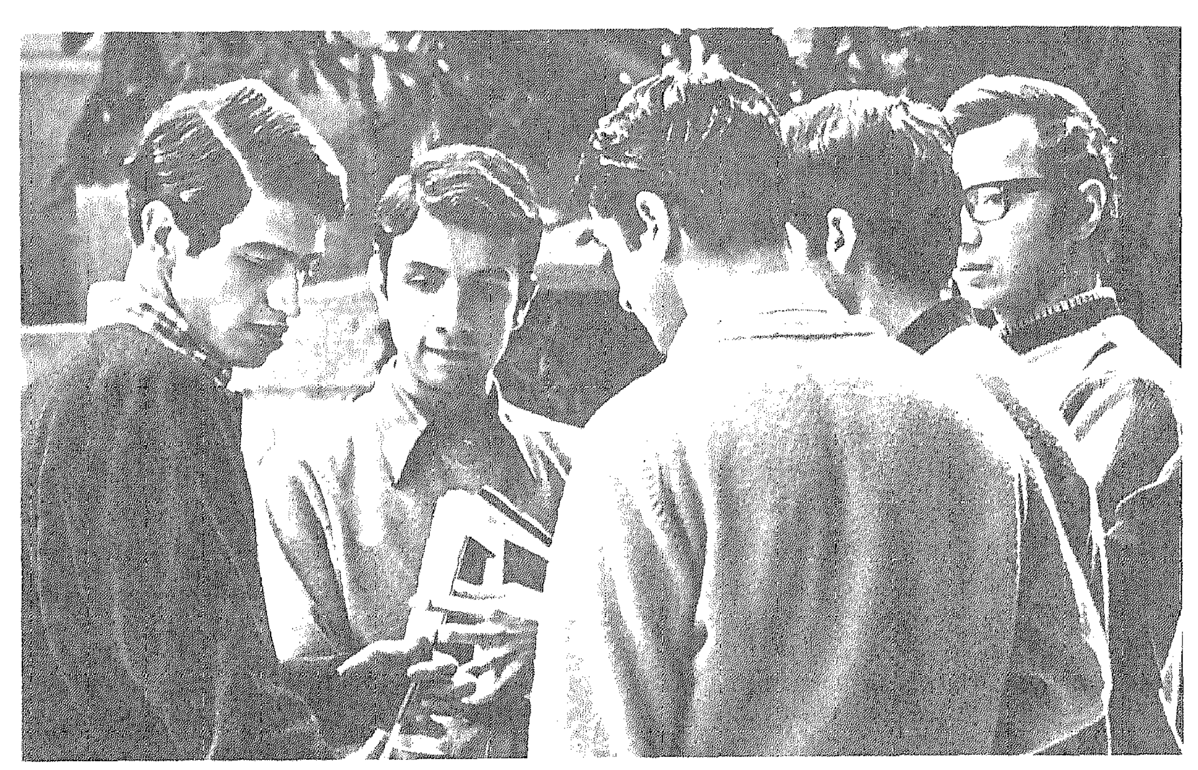
«أن النظام الطائفي، هو الذي يحول دون نشوء علاقات عضوية أساسية، وهذا ما يعطل الاندماج ويجعل تحقيقه صعباً مع استمرار النظام الطائفي...».

«ان الميثاق الوطني لا يمكن اعتباره غاية مقدسة». بل تسوية مؤقتة بين السياسيين. ان النظام السياسي سوف يضعف كلما نما الشعور الوطني وكلما قويت الدولة. أم العاملان اللذان من شأنهما تأخير أو تجميد انحطاط النظام السياسي الراهن، فهما: المؤسسات التي يرتكز عليها النظام وطعم الحرية...».

ان الاندماج أو الالتحام أو اللحمة بين اللبنانيين، يمكن، في النهاية أن تحدد وتقيم ويحكم عليها انطلاقاً من المعايير والعوامل والعناصر التالية:

أولاً ــ ان النظام السياسي الطائفي، مضافاً الى النظام الاقتصادي الحر قد أدى الى تلاقي والتحام العائلات الاقطاعية والبورجوازية الكبرى أياً كانت انتماءاتها الطائفية فعلى مستوى الخمسمائة عائلة السياسية ــ البورجوازية، كل النزاعات، كان يمكن حلها أو تسويتها. ان ارضاء مصالح هذه الطبقة هو الذي أتاح للنظام بأن يستمر وللكيان اللبناني بأن يبقى ملتحماً من فوق.

ثانياً ــ ان نمو المؤسسات العامة في شتى القطاعات والاصلاحات الإدارية المتعاقبة، بالاضافة الى النمو الاقتصادي للبلاد قد خلق طبقة وسطى واسعة النطاق[٣٢] هذه الطبقة لم يندمج أفرادها بعد اندماجاً تاماً ولم ينسجموا طائفياً. ولكن ارتكازها على شبكة واسعة وحقيقية من المصالح الاقتصادية



جيل المستقبل

والاجتماعية والثقافية المشتركة، دفعها نحو تبني نظرة جديدة الى الوطن الى التحسن بالمصلحة العامة، وربما الى تطلعات جديدة، بالنسبة لمفاهيم الحرية والحداثة والتقدم والتعايش الطائفي. على مستوى هذه الطبقة أو الطبقات الوسطى، ترتكز فكرة وامكانيات الاندماج الوطني على الوطنية والروح المدنية والانماء الاقتصادي الاجتماعي. ولا يزال هذا الاندماج في بدايته وغير ثابت.

ثالثاً ــ أما على مستوى الطبقات الفقيرة والمحرومة المؤلفة في أكثريتها من فلاحين وعمال عاديين ينتمون الى الطوائف الإسلامية، فان الاندماج يبدو ضعيفاً. ويرتكب السياسيون وعلماء السياسة خطأ كبيراً عندما لا يميزون، على مستوى هذه الطبقة ــ بين الانسلاب (Alienation) الاقتصادي ــ الاجتماعي والانسلاب الوطني والانسلاب الطائفي.

ان معظم المناطق الريفية التي تسكنها أكثرية المسلمين (شيعة أو سنة) كعكار والهرمل والجنوب، تشكو ولا تزال من التخلف بالنسبة للمناطق اللبنانية الأخرى. ولقد حاولت الدولة تنمية هذه المناطق بعد عام ١٩٦٠ غير أن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بينها وبين المناطق الأخرى ظل شاسعاً. ولعل مشكلة الاندماج أو عدمه قد طرحت، على أخطر ما طرحت، عندما نزح أبناء هذه الطبقة المحرومة الى ضواحي بيروت وأقاموا فيها. واختلطوا بفئات محرومة أخرى (أكراد ــ فلسطينيين) ولعل في قيام هذا الحزام البؤس حول بيروت ما شكل كبسولة الانفجار الذي حدث عام ١٩٧٥.

الا أنه من الضروري أن نشير هنا الى مشكلة الاندماج بين اللبنانيين المحرومين والفقراء فقد أسيء طرحها أو حرفت معطياتها، من قبل بعض العقائديين تحقيقاً لغاية حزبية أو عقائدية.

فثمة فريق يميني راح يعتبر مطالب الطبقات المحرومة خروجاً عن الولاء للبنان أو دليلاً على استحالة ايجاد مجتمع وطني متلاحم. أما بعض الأحزاب اليسارية فراحت تعتبر هذه المطالب سبباً لاعادة النظر بالنظام، وبامكانية هذا النظام في تحقيق الاندماج الوطني.

ولكن، أياً كانت الأسباب العميقة والتأويلات

والاستغلالات لهذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تتخبط فيه المناطق أو الطبقات الفقيرة، فالأمر الثابت هو أن الالتحام الوطني على هذا المستوى كانت أوفر عدداً وأسهل للاستغلال واللاستثارة.

رابعاً ـــ على مستوى الأجيال: هنا يبرز الاندماج الاجتماعي بصورة أكثر وضوحاً. فالحداثة في الذوق، بسبب وسائل الاعلام، قد خلقت جيلاً جديداً من اللبنانيين، يكاد يكون موحداً على صعيد اللباس واللهو والتصرف بوجه عام. الا أن الاندماج أو التوحد توقف عند حد المشاكل العقائدية والقومية التي كانت تقسم أبناء هذا الجيل. الا أنه من الخطأ اهمال ظاهرة الاندماج في الأجيال الصاعدة، رغم سطحية مظاهرها، لأنها تتمشى مع روح العصر أو بتعبير أكثر دقة، مع الموقف الواقعي والوجودي والاستمتاعي الذي يتخذه الشباب في مختلف أنحاء العالم. ان مطالب الأجيال الصاعدة، بصرف النظر عن المشاكل السياسية والعقائدية ـــ الدينية، قد تحمل معها، بذور اندماجية ـــ ذات أبعاد جديدة.

خامساً ـــ ثمة مستوى أو مظهر آخر للاندماجية نلاحظه في «البنيات المتوسطية» أو العارضة. (Diagonales). ذلك أن اللبنانيين لا ينقسمون الى طبقات اقتصادية (أغنياء ـــ متوسطي الحال ـــ فقراء) فحسب ولا الى فئات طبقية (مسلمين ـــ مسيحيين) ولا الى أبناء مناطق (أبناء مدن، أبناء شمال أو أبناء جنوب) بل ينقسمون أيضاً الى أصحاب مهن والى حزبيين والى نقابات وجمعيات. وهذه التجمعات تضم لبنانيين من مختلف الطوائف والطبقات والمناطق والأجيال. وتتداخل مع البنيات العمودية والأفقية، وهي تولد أسباباً للتضامن، داخل وخارج التكتلات الطائفية والعائلية. ولقد تمت هذه «التجمعات المتوسطية» في السنوات العشرين الأخيرة بحيث أنها باتت تشكل شبكة واسعة من المصالح الجديدة التي ترتسم عليها معالم لبنان جديد.

سادساً ـــ ان النظام السياسي اللبناني قد نجح، رغم كل الاعتراضات والانتقادات، في ابقاء حد أدنى من الحريات العامة والخاصة ومن مظاهر الحياة الديمقراطية. صحيح أن اللبنانيين لا يتمتعون جميعهم، وبشكل متساو، بهذه المكاسب ولكنه من الصحيح أيضاً أن هذه المكاسب أصبحت بالنسبة لأكثرية اللبنانيين مبررات كافية بحد ذاتها لتبرير الولاء للبنان أو التمسك ببقائه وطناً مستقلاً.

ان الاستمتاع والتمسك بالحرية وبالديمقراطية يمكن اعتباره بعداً جديداً من أبعاد الاندماج بين اللبنانيين.

سابعاً ـــ على الصعيد الثقافي: ان اللبنانيين قد خطوا في هذا المضمار خطوات كبيرة. فبالاضافة الى الأسماء العربية القصيرة و«الحيادية» المشتركة التي أخذ المسلمون والمسيحيون يطلقونها على مواليدهم بعد عام ١٩٦٠. نجد تقارباً بل شبه توحد في العادات والاحساس الفني والذوق وأسباب اللهو والطعام بين المسلمين والمسيحيين والجبليين وأبناء المدن، مما يدل على ارادة واعية لا شعورية ـــ في الاندماج والتلاحم. صحيح أن هناك ظاهرة «التثاقف»[٣٣] التي لا تزال سطحية وتكاد تكون أحياناً تقليداً سريعاً وسطحياً للغرب[٣٤] ولكنه لا يجوز تجاهل، وجود أرض مشتركة اجتماعية ـــ ثقافية، أخذت الطوائف اللبنانية، عبر أجيالها الطالعة، تلتقي عليها وتنسجم وتندمج وتتلاحم فيها.

الهوامش

(١) راجع حليم بركات «الاندماج الاجتماعي والسياسي في لبنان» Middle East Journal, 1973, XXVII, No. 13.

(٢) راجع الأب جوزف مونس «العناصر البنوية في الشخصية اللبنانية (بالفرنسية جامعة روح القدس، الكسليك، ١٩٧٣، ص ٢٠.

(٣) نشرت مجلة الحوادث في عددها الصادر في ١٢ نيسان ١٩٧٢ دراسة يستدل منها أن نسبة الذين يصلون بشكل دائم في الكنائس والجوامع لا يتجاوز الـ ٢ الى ٥ بالمئة من اللبنانيين الذين هم دون الثلاثين.

(٤) هذه الحقائق كانت ملموسة قبل حرب ١٩٧٥ التي شوهت الكثير منها بيد أن ثمة مقولة بأن معظم أعمال العنف والتعصب والتعرض للمقدسات الدينية صدرت عن عناصر غير لبنانية أو بتحريض من أشخاص وقوى غير لبنانية

ولاغراض سياسية تفريقية مصممة من الخارج.

(٥) المادة ٩ من الدستور.

(٦) راجع الأب جوزف مونس المرجع المذكور سابقاً ص ١٣٩.

(٧) راجع فلسفة الميثاق الوطني ص ٤٠ ــ ٤٢.

(٨) راجع رينه حبشي «حضارتنا على المفترق» بيروت ١٩٥٨، ص ٤٤.

(٩) المرجع ذاته ص ٤٥.

(١٠) هذه الخصائص ذكرها وتحدث عنها طويلاً الأب جوزف مونس في كتابه «الشخصية اللبنانية» مرجع سبق ذكره (من الصفحة ٦٥ ــ ٩٣) فمع موافقتنا على قسم كبير من التحليل الا أنه لا يسعنا الا التحفظ بالنسبة لبعض الاستنتاجات السياسية.

(١١) مثلاً: انطوان (طوني أو انطوان) بطرس: (بيار) حنا: (جان أو جانو) جبرائيل: (غابي).

(١٢) الاسم الديني عند المسلمين هو أحد أسماء الأنبياء (اسماعيل ــ ابراهيم) أو احدى صفات الله مسبوقة بعبارة عبد أو أحد صحابة النبي محمد (كعمر أو عثمان).

(١٣) مارون وانطوان كانت أسماء مارونية. واسكندر وجبران ونقولا والياس أسماء ارثوذكسية وعمر وعبد الرحمن وأحمد سنية وعلي وحسين أسماء شيعية وقاسم وملحم أسماء درزية.

(١٤) فريد، كامل، سليمان، خليل، ابراهيم هي أسماء مشتركة بين كل الطوائف.

(١٥) مثلاً: كريم، نبيل، سمير، رامي، سامر، ندى، هدى، لينا، ريما، ليلى، وليد، منى، أمل، مالك، زينا الخ...

(١٦) يروي لحد خاطر في كتابه (في عهد المتصرفية) تفاصيل هذه الحادثة.

(١٧) راجع كتاب الشخصية اللبنانية للأب جوزف مؤنس مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

(١٨) في عام ١٩٦٤ كان في المجلس النيابي ١١ كتلة و٢٧ نائباً مستقلين. كتلة كرامي (١٤ نائباً مسلمين ومسيحيين (شهابيين) كتلة الأسعد (١٠ مسلمين ومسيحيين) كتلة جنبلاط (١٠ دروز ومسيحيين وسنيين) الكتلة الدستورية (٨ مسيحيين من مختلف المناطق كتلة سلام ــ فرنجية (٦ موارنة ومسلمين) كتلة حزب الطاشناق (٤ أرمن) الكتلة الوطنية (٢ موارنة وشيعي).

(١٩) راجع كتاب مايكل هدسون الجمهورية غير المستقرة (بالانكليزية).

(٢٠) راجع مقال «الأقليات في الشرق لبيار راندو مجلة «أفريقيا وآسيا» الحديثتين عام ١٩٧٥ العدد ١٠٧ ص ٢٣.

(٢١) راجع ليونارد بايندر، المرجع المذكور سابقاً، ص ٢٨٣.

(٢٢) في عام ١٩٧٠ كان هنالك عدة أحزاب غير طائفية: الحزب القومي السوري، الحزب الشيوعي، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب البعث والحزب الديمقراطي.

(٢٣) مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، المجلس التأديبي، معهد الإدارة تعاونية الموظفين.

(٢٤) من أهم عوامل التضامن بين اللبنانيين عن طريق توحيد المشارب والآراء هي وسائل الاعلام. فوجود محطة تلفزيونية واذاعة وعدة صحف مستقلة ووزارة تخطيط وصندوق وطني للضمان الاجتماعي ومصلحة كهرباء واحدة ومصلحة مياه واحدة ومصلحة نقل واحدة لكل لبنان، كل ذلك يشكل شبكة من الاتصالات والمواصلات التي توحد وتدمج بين اللبنانيين على صعيد الحياة اليومية وكان صغر مساحة لبنان ومركزية المصالح الرسمية يسهلان عملية تخالط السكان اليومي.

(٢٥) راجع كتاب (Politics in Lebanon) بايندر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢٦) المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢٧) «موقف المسلمين السنة من الكيان اللبناني» جامعة لندن، ١٩٧٣.

(٢٨) راجع كتاب بايندر، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٢٩) منشورات دار النهار ١٩٧٢، بيروت.

(٣٠) راجع القوى العاملة في لبنان، منشورات مديرية الاحصاء، ص ١٣١.

(٣١) راجع كتاب (Politics in Lebanon) مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

(٣٢) يعتقد بعض علماء الاجتماع أن مساحة الطبقة الوسطى في لبنان ٦٥٪ من السكان. المعايير الاقتصادية والاجتماعية لتحديد درجة الطبقة، تختلف، بالطبع، بين الغرب ولبنان. ففي لبنان يعتبر الموظف والعامل الماهر والحرفي والملاك الصغير والأخير في بعض القطاعات الخاصة طبقة وسطى، ومن هنا يبدو أن أرقام دراسة «ايرفد» التي جرت عام ١٩٦٠ بحاجة الى اعادة النظر. كذلك تفسيراتها. كما أن الحرب اللبنانية وارتفاع أسباب المعيشة السريع والكبير قد خلقا أوضاعاً جديدة تستحق الدراسة على حدة ومن شأنها التأثير على مجرى الاندماج أو النزاعات طبقياً وطائفياً.

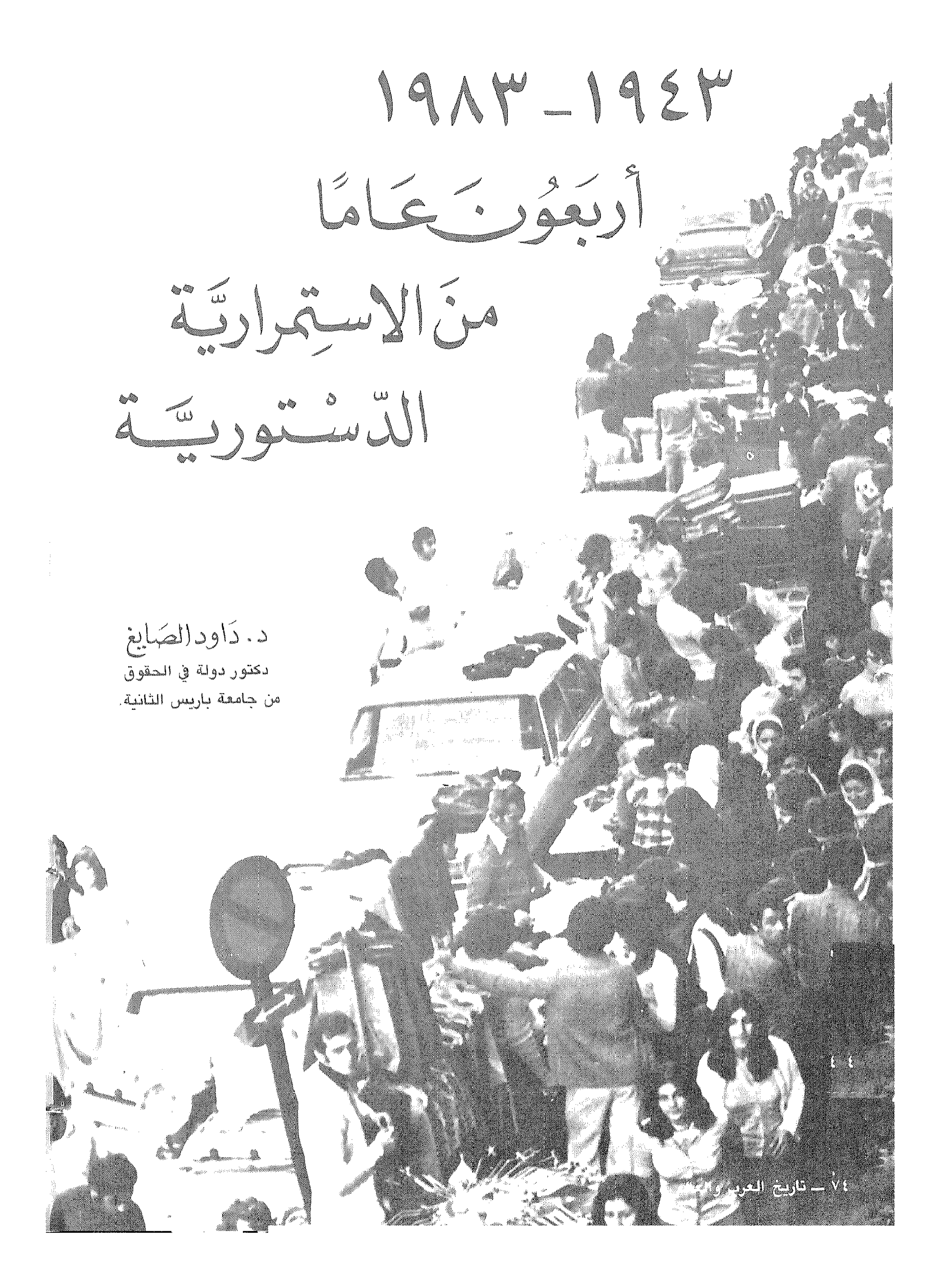
(٣٣) Acculturation

(٣٤) راجع كتاب ناصيف نصار «نحو مجتمع جديد».

١٩٤٣ - ١٩٨٣

أربعون عاماً من الاستمرارية الدستورية

د. داود الصايغ
دكتور دولة في الحقوق
من جامعة باريس الثانية.



الدستور اللبناني هو أحد أقدم الدساتير المعمول بها في العالم. فهو يرجع الى عام ١٩٢٦، ولا يزال قيد العمل دون انقطاع منذ وضعه ــ في ما عدا حالتي تعليقه أيام الانتداب ــ وبالانسجام المعروف مع الميثاق الوطني.

وان هذه الاستمرارية الدستورية ساعدت لبنان على الصمود في أشرس محنة عرفها في تاريخه الحديث، وساعدت المؤسسات الدستورية على مثابرة العمل أحياناً باسم الشرعية وحدها، وان مجردة من أية قوة فعلية.

لم يكن من السهل تدمير المؤسسات في لبنان، عندما أتت الحرب على الكثير من معالم الحياة فيه، وعندما بدا ان لبنان نفسه تعرض للزوال في بعض مراحل الحرب وبعض الخطط، كما لم يعد مجهولاً.

سنوات المحنة واجهها اللبنانيون بالعديد من الوسائل، قد يكون من بينها، كما نشهد حالياً، ذلك الوعي الوطني الشامل الذي لم يسبق أن ظهر من قبل بهذا الوضوح وهذه القوة. وهو، ان قيس بكل سلبيات الماضي لبدا أنه العنصر الايجابي الوحيد بعد سنوات الحرب.

اللبنانيون تمسكوا بعدد من القيم والمبادىء ساعدتهم على مواجهة مؤامرة متعددة الوجوه والأساليب، فكان لهم من ماضيهم وحاضرهم تراث غني من الثوابت والمنجزات الأصيلة، سمح بابقاء الشرعية الدستورية قائمة، بالرغم من جميع محاولات شلها وتدميرها، مما فرض على جميع المتعاملين مع لبنان في سنوات المحنة، التعامل مع سلطته الشرعية بالدرجة الأولى، ومع المؤسسات الدستورية التي كان متيسراً لها أن تعمل.

فلبنان، بخلاف معظم البلدان التي ضربتها محن وهزات مشابهة، تمكن من الحفاظ على عنصر أساسي من عناصر وجوده ككيان، وهو الاستمرار الذي تجسد عمليا في شبه اجماع من قبل معظم الأطراف الفاعلة على الالتزام بنظام الحكم القائم، النظام الديموقراطي البرلماني، وان في دعوات متنوعة للتطوير أو التعديل، والى الاعتراف بالتالي بشرعية الحكم القائم، انطلاقاً من الأصول الواجب اتباعها في انتخاب رئيس الجمهورية، وفي تأليف الحكومات، وفي اصدار القوانين والمراسيم، وفي العمل الاداري والقضائي، وفي جميع القرارات الحكومية التي ثبت انها كانت الأساس في التحولات ناحية الحلول.

في الأساس: الاطار الدستوري

منذ بدء العمل بالدستور اللبناني في ٢٦ أيار ١٩٢٦ وحتى اليوم، لم ينقطع العمل بالدستور، ولم يتوقف سير المؤسسات المنبثقة منه إذ في ما عدا حالتي تعليق الدستور من قبل المفوض السامي عامي ١٩٣٢ و١٩٣٩، فان العمل الدستوري في لبنان لم ينقطع. وفي مطلق الأحوال، منذ الاستقلال وحتى اليوم لم يحصل ان خرج أي عهد او أي مجلس نيابي او أية حكومة أو أية مؤسسة أو إدارة عن واجب التقيد بالنصوص، حسب تسلسلها الهرمي المعروف كما في كل نظام دستوري برلماني.

منذ الاستقلال وحتى الآن تعاقب على رئاسة الجمهورية ثمانية رؤساء جمهورية هم: الشيخ بشارة الخوري (١٩٤٣ ــ ١٩٥٢) لم يكمل ولايته الثانية التي بدأت بعد التجديد له عام ١٩٤٩ فاستقال في أجواء أزمة في أيلول عام ١٩٥٢، والرئيس كميل شمعون (١٩٥٢ ــ ١٩٥٨) والرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ ــ ١٩٦٤)، والرئيس شارل حلو (١٩٦٤ ــ ١٩٧٠)، والرئيس سليمان فرنجية (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦)، والرئيس الياس سركيس (١٩٧٦ ــ ١٩٨٢)، والرئيس الشيخ بشير الجميل (انتخب في ٢٣ آب واستشهد في ١٤ أيلول ١٩٨٢) والرئيس الشيخ أمين الجميل الذي انتخب في ٢١ أيلول وتسلم سلطاته في الموعد الدستوري المحدد أي في ٢٣ أيلول ١٩٨٢.

مع هذه العهود تعاقبت ٥٤ وزارة، وثمانية مجالس نيابية انتخبت على أساس خمسة قوانين انتخابية متعاقبة.

الاستمرارية الأولى في لبنان وفي نظام الحكم تتمثل في ما يعرف بالانتقال الدستوري، أي في توالي ولايات الرؤساء بشكل طبيعي، بالانتخاب من قبل المجلس حسب الأصول الدستورية، وفي المهل الدستورية، وفي ما يعرف حسب التقليد بعملية التسلم والتسليم بين الرئيس القديم والرئيس الجديد.

هذا التقليد مورس باحترام من قبل الجميع، لأن عملية التغيير كلها تتم بتقيد دقيق بالنصوص، ونظراً لأهمية الحدث الذي يمكن مقارنته بتغيير الرؤساء في الولايات المتحدة وفي فرنسا، وتبعاً لاستمرارية السياسة نفسها او لتغيرها. فالرئيس اللبناني، في هذه الناحية، ولايته هي بين الولايتين الفرنسية والأميركية (الرئيس الفرنسي ينتخب لسبع سنوات والأميركي لأربع سنوات، واللبناني لست سنوات).

ولكن بخلاف النظم السياسية الأخرى، فان النظام اللبناني ينطوي على عدد من العناصر الذاتية مما يجعل الاستمرارية أمراً مقبولاً لدى الجميع فلبنان بلد صغير يبرز فيه عنصران أساسيان في الحياة السياسية هما الطائفية والوراثة السياسية. ولذلك فان الطبقة السياسية — الادارية قلما يصيبها تغير أساسي، فضلاً عن أن العلاقات القائمة بين الزعماء والسياسيين هي من القدم والتشعب والاستمرارية بشكل او بآخر، بحيث أنه قلما يطرأ تبدلات أساسية في مفاهيم الحكم الذي يستند، من ناحية أخرى، على ثوابت معينة في السياستين الداخلية والخارجية، تسهم في تثبيت الاستمرارية، حتى وان اتخذت أحيانا شكل الجمود.

ثم أن الأحزاب السياسية العقائدية لم تتمكن حتى الآن من التفاعل داخل الحياة السياسية اللبنانية او التأثير عليها بحيث أن التمثيل النيابي بقي في غالب الأحيان محصوراً — عبر المناطق والدوائر والطوائف — في وجوه تقليدية لم يكن من السهل حتى الآن استبدالها أو تغييرها على أساس عقائدي. ولكن الحياة النيابية في لبنان، بالرغم من هذا الجمود الظاهري، كانت ولا تزال محركاً أساسياً لمجمل الحياة السياسية اللبنانية، بكون المجلس النيابي ليس فقط هيئة تشريعية بل ملتقى لتجمع ممثلي الفئات والطوائف اللبنانية كافة. والمجلس النيابي الحالي أدى في مرحلة المحنة اللبنانية دوراً أساسياً وتاريخياً ثبتت فائدته الحاسمة في صيف ١٩٨٢، فانتخب رئيسين متواليين في وقت خشي فيه الكثيرون، في الداخل والخارج من الفراغ الدستوري، الذي لو كان حصل لوقع خطر تمزق البلاد الفعلي.

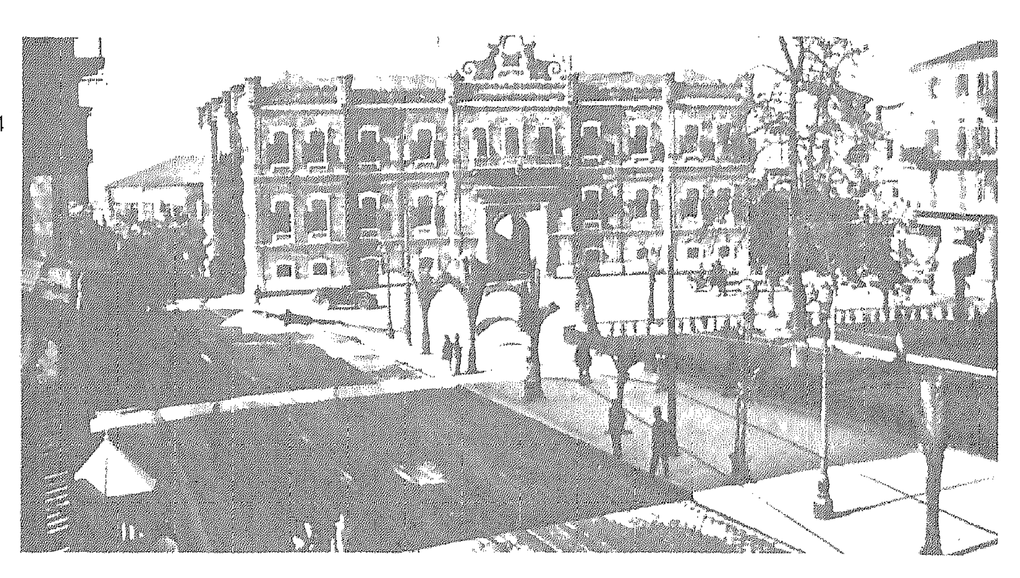
«قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر، يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس» (المادة ٧٣ من الدستور).

اجتماع المجلس في اليوم العاشر حكماً يعني اعطاء مهلة قصوى قبل — وخلال — العشرة أيام التي تسبق انتهاء ولاية الرئيس. وهذه الحالة انطبقت على الوضع الاستثنائي بوفاة الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل، قبل تسلمه سلطاته الرسمية، فكان لا يزال في الامكان تطبيق أحكام المادة ٧٣ من الدستور، وهذا ما حصل، فاجتمع المجلس وانتخب رئيساً جديداً تسلم سلطاته رسمياً في اليوم المحدد، في ٢٣ أيلول، وبعدما أقسم اليمين أمام المجلس حسب نص المادة ٥٠ من الدستور.

ان هذه الاستمرارية الدستورية على مستوى رئاسة الجمهورية، وفي أوقات الحرب بالذات، اعتبرت انجازاً أساسياً في تطور الأزمة اللبنانية كلها، وذلك في عامي ١٩٧٦ (انتخاب الرئيس سركيس) و١٩٨٢ (انتخاب الرئيسين بشير وأمين الجميل). وهو انجاز استتبعه ترجمات أخرى على صعيد الأعمال الحكومية والتشريعية والادارية والقضائية. إذ أصبح بالامكان تشكيل الحكومات وسن القوانين وتعيين الموظفين وتحريك الادارة.

الاستمرارية الحكومية

بين أيلول ١٩٤٣ وأيلول ١٩٨٢ تعاقب على رئاسة الحكومة في لبنان خمسة عشر شخصية



السراي «الصغير» القديم في ساحة البرج عام ١٩٢٥

منهم من تولى الرئاسة مرات عديدة، وهم على التوالي: رياض الصلح، عبد الحميد كرامي، سامي الصلح، سعدي المنلا، حسين العويني، عبد الله اليافي، صائب سلام، خالد شهاب، رشيد كرامي، أحمد الداعوق، أمين الحافظ، تقي الدين الصلح، رشيد الصلح، سليم الحص، شفيق الوزان. تسعة من هؤلاء الرؤساء ألفوا أكثر من وزارة: رياض الصلح في عهد الشيخ بشارة الخوري، عبد الله اليافي في عهود بشارة الخوري وكميل شمعون وشارل حلو (وألف وزارة له قبل الاستقلال)، وكذلك سامي الصلح الذي ألف وزارات في عهدي بشارة الخوري وكميل شمعون، وحسين العويني (في عهود بشارة الخوري وفؤاد شهاب وشارل حلو)، وصائب سلام (في عهود بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب وسليمان فرنجية) ورشيد كرامي (في عهود كميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجية)، وسليم الحص (حكومتان في عهد الياس سركيس) وشفيق الوزان (في عهدي الياس سركيس وأمين الجميل).

في آخر عهد الشيخ بشارة الخوري وخلال الأزمة السياسية التي أدت الى استقالته تألف ثلاثة وزارات مصغرة (من ثلاثة أعضاء) لم تعمر، ورئسها على التوالي ناظم عكاري وصائب سلام واللواء فؤاد شهاب. وبعد ذلك، بعد انتخاب الرئيس كميل شمعون، ألف الأمير خالد شهاب الوزارة، وكانت رباعية (خالد شهاب، موسى مبارك، سليم حيدر وجورج حكيم).

أما وزارة أحمد الداعوق عام ١٩٦٠ فقد تألفت للاشراف على الانتخابات. وهي لم تتقدم من المجلس ببيان وزاري. وأما وزارة الدكتور أمين الحافظ عام ١٩٧٣ فقد تبعها أزمة خطيرة أدت الى عدم تمكنها من الوصول الى المجلس فاستقالت. وحكومة نور الدين الرفاعي العسكرية فقد تألفت في ٢٣ أيار ١٩٧٥ واستقالت في أول تموز من العام نفسه، وقد حالت ظروف أمنية وسياسية دون استمرارها، وهي بالتالي لم تتقدم ببيان وزاري الى مجلس النواب.

الوزارات في لبنان راوح عدد أعضائها من ثلاثة إلى اثنين وعشرين (حكومة الرئيس تقي الدين الصلح عام ١٩٧٣). فعدد الوزارات ازداد والمهام الحكومية تضاعفت، وعملية تأليف الحكومات في لبنان باتت تنطوي على عدد من العناصر والاعتبارات التي لم تكن شديدة التأثير قبل عام ١٩٧٠. بعد ذلك التاريخ لم تعد المعطيات الداخلية وحدها كافية لارساء أسس الحكومة اللبنانية، ولذلك أصبح اختيار رئيس الحكومة والوزراء مسألة دقيقة.

لكن كل الاعتبارات الداخلية والخارجية لم تحل يوماً دون التقيد بالنصوص والأصول. فاستمرت الاستشارات كتقليد يتمسك به رئيس الجمهورية قبل التكليف، والرئيس المكلف قبل التأليف. هذا فضلاً عن مواجهة المجلس ببيان

مجلس النواب.. على الرغم من الدمار استمر في اعماله وانتقل إلى قصر منصور

وزاري حسب نص المادة ٦٦ من الدستور: «يتحمل الوزراء إجمالياً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة، ويتحملون افرادياً تبعة أفعالهم الشخصية، ويعد بيان خطة الحكومة ويعرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه».

فالديموقراطية البرلمانية كانت الأصل والمنطلق. والعالم كله شهد باعجاب إصرار اللبنانيين على التمسك بالديموقراطية كممارسة ملتصقة بالحرية التي لا يقوم الكيان اللبناني بدونها. ولذلك بنصوص الدستور، وباحكام الميثاق الوطني، وبأجواء الديموقراطية الحقيقية تم ويتم تأليف الحكومات في لبنان. فالمحنة لم تسقطنا في الامتحان في هذا المجال، لا في الجوهر ولا في الشكل، فالمراسيم تصدر انطباقاً للنصوص، والرئيس المكلف يقوم بزياراته التقليدية، وان بصورة مختصرة نتيجة للظروف الحاضرة، ولكن الشرعية ــ وهي ليست في النتيجة سوى مبدأ قانوني ــ بقيت مصانة، برضى الجميع وموافقتهم وان أحياناً بغير دعمهم الحقيقي.

في الأعمال النيابية

المجلس النيابي، حين يعود بعد قليل الى ساحة النجمة، انما يوصل بالمكان والزمان، تراثاً سياسياً قومياً لم ينقطع وأن غير طريقه في غفلة من عين القدر. المجلس الحالي الذي انتخب عام ١٩٧٢ جدد له حتى الآن بواسطة ثلاثة قوانين: في ١٣ آذار ١٩٧٦ وفي ٢٠ شباط ١٩٧٨ وفي ٢ حزيران ١٩٨٠. فمدته التي كانت ستنتهي في ربيع عام ١٩٧٦ (أربع سنوات) صادفت للمرة الأولى وقوع «حرب السنتين»، ثم تبين بعد ذلك أنه لن يكون من السهل اجراء انتخابات نيابية جديدة طالما أن البلاد في حالة أمنية متأزمة، وان قوات وجيوشاً أجنبية موجودة على الأراضي اللبنانية بشكل أو بآخر.

وهكذا استمر مجلس ١٩٧٢ حتى اليوم، فانتخب ثلاثة رؤساء للجمهورية، وأعطى الثقة لثماني حكومات (حكومة صائب سلام في أيار ١٩٧٢، حكومة تقي الدين الصلح في تموز ١٩٧٣، حكومة رشيد الصلح في تشرين الثاني ١٩٧٤، حكومة رشيد كرامي في تموز ١٩٧٥، حكومة سليم الحص في كانون الأول ١٩٧٦، وحكومته الثانية في تموز ١٩٧٩، حكومة شفيق الوزان الأولى في تشرين الثاني ١٩٨٠، والثانية في تشرين الثاني ١٩٨٢).

وهذا المجلس الذي يرأسه منذ انتخابه الرئيس كامل الأسعد، فوض الحكومة حق التشريع بمراسيم اشتراعية في ثلاث مناسبات، (مرتان لحكومة الرئيس سليم الحص الأولى في مطلع عهد الرئيس سركيس، ومرة لحكومة الوزارة الثانية في مطلع عهد الرئيس أمين الجميل).

فالمراسيم الاشتراعية التي صدرت بين ١/١/١٩٧٧ و٣٠/٦/١٩٧٧ والتي وافق عليها مجلس النواب تناولت الشؤون الأمنية والدفاعية، والانماء والتعمير، والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والتربوية والاعلامية، وشؤونا أخرى مختلفة.

ولكن مجلس النواب في لبنان، مثله مثل سائر المجالس النيابية في العالم، عرف تباطئا في ممارساته التشريعية بسبب حاجة السلطات

التنفيذية الى التشريع السريع والمتخصص احيانا، والذي لا يتناسب احيانا مع الاجراءات البرلمانية الطويلة النفس. وهكذا بين حق اقتراح القانون (وهو المبادرة الصادرة عن أعضاء المجلس) وبين مشروع القانون (المبادرة الصادرة عن الحكومة) هناك فجوة كبرى لصالح مشاريع القوانين التي تقدم الى المجلس ليوافق عليها، وبينها عدد غير كبير من مشاريع القوانين المرسلة بصفة المعجل حسب المادة ٥٨ من الدستور، التي تجيز للحكومة حق نشر مشاريع القوانين بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بعد أربعين يوماً من إرسالها الى المجلس بصفة المعجل، بموافقة مجلس الوزراء وخلال الدورات العادية.

وهكذا خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ ــ ١٩٦٤) صوت المجلس على ٦٧٥ قانونا بينها ١٢٠ من أصل برلماني، وذلك عدا القوانين المنشورة بمراسيم حسب المادة ٥٨ من الدستور وعددها ٢٣٥ مشروعاً، وعدا المراسيم الاشتراعية التي اتخذ[illegible]اك وعددها ١٥٦. فمجموع النصوص الاشتراعي[illegible]ي أقرت في عهد الرئيس شهاب بلغت ١٠٧٥ نصا.

في عهد الرئيس حلو (١٩٦٤ ــ ١٩٧٠) أقر المجلس ٣٤٢ قانونا بينها ٤٣ من أصل نيابي بالاضافة الى ٧١ مرسوما اشتراعيا و٨١ مشروعاً معجلاً. أي ان ٤٩٤ نصاً قانونياً أقرت في عهد الرئيس حلو.

أما في عهد الرئيس فرنجية (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦) فقد بلغ عدد القوانين ٣٨٦ قانوناً، ١٩٥ منها ذات أصل حكومي و٢٥ ذات أصل برلماني و١٩١ وضعت موضع التنفيذ بمرسوم.

أما في عهد الرئيس سركيس فان أعمال الدولة كانت في معظم الأحيان مجمدة، بحيث أن مجمل المراسيم (وليس القوانين) لم تتجاوز الخمسة آلاف.

على أن مجلس النواب في لبنان له مهمات أخرى، بالاضافة إلى صلاحياته التشريعية التي يوافق فيها على مشاريع القوانين المرسلة إليه من قبل الحكومة، أو يقر فيها الاقتراحات التي يتقدم بها أعضاؤه، أو يوافق على المراسيم الاشتراعية بصورة صريحة أو ضمنية، أو أنه يترك فترة الأربعين يوماً تنقضي، في حال المشاريع المعجلة، وبذلك يخول الحكومة حق إصدار القوانين بمراسيم. ولجانه البرلمانية هي لجان نشطة، وتقوم بمعظم العمل التشريعي.

فمجلس النواب ينتخب رئيس الجمهورية، وأمامه يقسم الرئيس الجديد اليمين الدستورية، وهو الذي يحق له الموافقة على تعديل الدستور، ويعطي الحكومة الثقة ويراقب أعمالها، كما ان له صلاحيات تتعلق بالموافقة على المعاهدات، وبمحاكمة الرؤساء والوزراء حسب المواد ٦٠ و٧٠ و٩٠ من الدستور (المحكمة العليا التي لم تنشأ).

وبالاضافة إلى كل ذلك فهو منبر وملتقى. انه منبر لجميع الآراء، وملتقى لجميع التيارات. فمهما اشتدت وطأة الكلام في الداخل، ومهما تضاربت الأفكار وعنفت الا انها تبقى ضمن اطار الحوار والكلام، وأقل ضرراً بكثير فيما لو خرجت الى الخارج. لذلك فان المتمسكين بالنظام البرلماني في لبنان، حريصون جداً على ابقاء دور المجلس التقليدي، وان بصيغ معدلة، وان بقانون انتخابي جديد يأخذ بالاعتبار متغيرات البلاد ومتطلباتها.

فالابقاء على الديموقراطية والحرية كانا من جملة المكاسب التي خرجت من دروس المحنة اللبنانية. ونظامنا الذي صمد في مختلف مرتكزاته بقي يعمل، وبقيت المؤسسات الدستورية شاهداً على ذلك الاستمرار، الذي ان وصف بالصمود أو بالعناد، إلا انه يمثل وجهاً من أوجه الحياة اللبنانية، ولعله أنبلها.

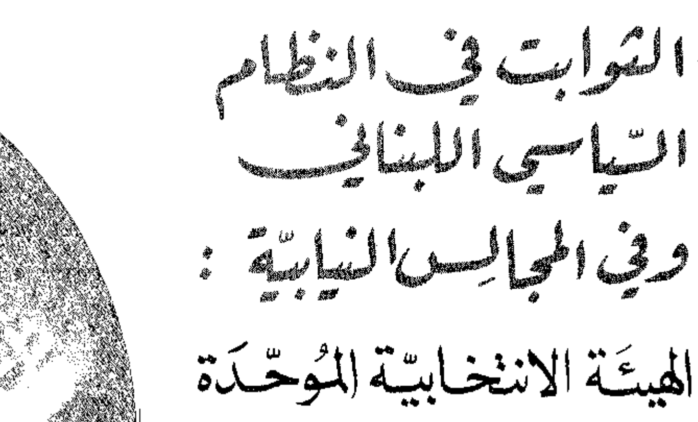
المراجع

ــ جان كلود دو وانس: المادة ٥٨ من الدستور اللبناني (مجلة الشرق الأوسط، ١٩٧٢، عدد ١٤).
ــ انطوان عازار: لبنان أمام الغد (المكتبة الشرقية ــ ١٩٧٨).
ــ انور الخطيب: الدولة والنظم السياسية (١٩٧٠).
ــ أدمون رباط: التكوين السياسي والتاريخي والدستوري للبنان (المكتبة الشرقية ــ ١٩٧٣.
ــ سليم سليمان: البرلمان اللبناني (١٩٧٩).
ــ باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ (بيروت ١٩٧٨).
ــ ندي تيان: السلطة التنفيذية في النظام اللبناني (١٩٧٠).
ــ شارل رزق: النظام السياسي اللبناني (١٩٦٦).

الثوابت في النظام السياسي اللبناني وفي المجالس النيابية : الهيئة الانتخابية الموحدة

د. انطوان مسرّة

إن دراسة التمثيل النيابي في لبنان تتطلب، انطلاقاً من قاعدة منهجية، مقارنة حول المجالس النيابية في المجتمعات الكثارية، لأن الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات مرتبط بدور القيادات ومركزها الاستراتيجي في قلب كل فئة وفي علاقتها بباقي الفئات. هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن كيفية تصنيف النظام السياسي اللبناني وعن ماهية التمثيل الذي يؤمن التجانس في المجتمع السياسي اللبناني.



قاعة مجلس النواب اللبناني

الثوابت في التصنيف:

ليس النظام السياسي اللبناني «فريداً من نوعه» بل ينتمي الى نمط من الأنظمة يسمى الأنظمة التوافقية المطبقة حاليا، او في فترات تاريخية سابقة، في الديموقراطيات الاوروبية الصغرى (سويسرا، النمسا، بلجيكا، والبلاد المنخفضة) وفي بعض بلدان العالم الثالث (لبنان، ماليزيا، قبرص، نيجيريا، غانا، سورينام..) وهي تتميز بالمواصفات الأربع الآتية:

١ ــ الحكم بواسطة الائتلاف الواسع، مما يميز هذه الأنظمة عن النمط البريطاني حيث تحكم الاكثرية وتبقى المعارضة خارج الحكم.

٢ ــ اعتماد مبدأ النسبية بدلا من قاعدة الأكثرية في التمثيل وفي توزيع المناصب العليا.

٣ ــ الفيتو المتبادل الذي تمارسه احدى الأقليات كوسيلة للحفاظ على حقوقها.

٤ ــ الادارة الذاتية في بعض الشؤون التي هي في لبنان منذ العثمانيين، عملا بالمادتين ٩ و١٠ من الدستور، شؤون الأحوال الشخصية والتعليم.

يتوج هذه الأسس الأربعة دور القيادات في الحفاظ على استقرار النظام الذي لا ينطوي على شروط الاستقرار ذاتها كما في البلدان المتجانسة. يفترض هذا الدور نخبة واعية لطبيعة النظام وشروطه ولها مركز استراتيجي في قلب كل فئة وفي علاقتها بباقي الفئات. يتميز النظام اللبناني عن الأنظمة التوافقية الأخرى بتفاعله مع خصائص الدين الاسلامي وبمحيط خارجي لا توافقي أو مناقض للتوافقية. أما عبارة توافقية كترجمة لعبارة (Modéle Consociatif) فلا علاقة لها بالكلمة المتداولة حول ما يسمى «الوفاق» اذ التوافقية في علم السياسة المقارن وخاصة في مؤلفات أرنت

ليبهارت (Arend Lijphart)(١) تصنيف ونمط مؤسسي من الأنظمة السياسية.

أساس الجدلية حول النظام اللبناني مرتبط بأسباب منهجية. من يستند مثلا الى بعض المفاهيم التقليدية يتوصل الى نتيجة أن الميثاق الوطني ظاهرة «شاذة» أو فيها «ازدواجية» أو «تناقض» مع الدستور بينما الدستور والميثاق يؤلفان معا النظام السياسي اللبناني كتعبير عن النموذج التوافقي ومبادئه الاساسية الأربعة ودور النخبة الاستراتيجي فيه.

يفترض النموذج شروطاً لنجاحه يتعلق أهمها: «بميزان القوى» وبتنظيم النخبة وبالحد من اللجوء الى الفيتو بتقليص الفروقات الاجتماعية والثقافية التي تشكل عامل استقطاب للنزاعات وشروطا اخرى حول العلاقات مع المحيط الخارجي. هذه الشروط مرتبطة بعوامل أربعة:

١ ــ انها مرتبطة بالبنيات الذهنية التي، من التجارب الثابتة والمؤلمة، تكسب القناعة بأن اللجوء الى العنف لتغيير الثوابت الأساسية باهظ الكلفة ونتائجه غير مضمونة، وان كانت مضمونة فهي زهيدة نسبة الى ضخامة الكلفة.

٢ ــ انها مرتبطة ايضا بالاعتراف بشرعية الفدرالية اللاجغرافية في لبنان وتكريسها مؤسسيا. ليست الدولة الموحدة مناقضة للدولة الفدرالية، كما سارت على شرحه النظرية الدستورية التقليدية. في المجتمعات المتنوعة يمكن تطبيق الفدرالية في اطار دولة موحدة كما الحال في لبنان بموجب المادتين ٩ و١٠ من الدستور اللتين تعطيان الطوائف الحق في ادارة أمورها في الأحوال الشخصية والتعليم. في المجتمعات المتنوعة تطبق الفدرالية على أساس جغرافي عندما تلتقي الفروقات الاجتماعية مع الحدود الجغرافية، وتطبق على أساس شخصي في البلدان حيث تمتزج الفروقات الثقافية جغرافيا. فالخريطة الطائفية اللبنانية تسمح باعتماد فدرالية لا جغرافية كما الحال منذ العثمانيين مع امكان إعادة تنظيم الادارة الذاتية إذا اقتضى الأمر.

٣ ــ استمرارية النموذج تقضي باعادة النظر في تنظيم العلاقة مع المحيط الخارجي انطلاقا



جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٤.

من الدراسات حول وضع الدول الصغرى في النظام العالمي. فالسياسة الخارجية التي تؤمن استمرارية النموذج هي مزيج من «الانحياز» الواضح بين القطبين الاميركي والسوفياتي ومن «الحياد العربي» وإلا ظل النظام مسرحا وضحية للحرب العالمية الثالثة التي تجري على أرض الآخرين وللحرب العربية الباردة.

٤ ــ ان استمرارية النموذج تفترض داخلياً توازناً للقوى للحفاظ على طبيعة النظام كي لا يسعى أي من الفرقاء للاستقواء على الآخر الى ان تتوصل الذهنيات الى العدول النهائي عن المسعى الى الاستقواء.

النموذج التوافقي يوفق بين ضرورة السلطة المركزية القوية للحد من المداخلات الخارجية ومن السعي الداخلي الى الهيمنة، وضرورة الحفاظ على الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المتنوع. ونجاح التوافقية يسمح بتخطيها، لأنه نجاح يوفر الأمان النفسي للمجموعات التي يتألف منها المجتمع المتنوع».

الثوابت في التمثيل:

أما معضلة التمثيل النيابي في لبنان فانها تكمن في التوفيق بين التمثيل الوطني وتمثيل الطوائف. اعتمد النظام اللبناني لحلها مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة، الذي بموجبه يشترك ناخبون من طوائف مختلفة في انتخاب مرشحين من طوائف مختلفة، بدلًا من أن يشكل الناخبون في كل طائفة على حدة هيئة انتخابية منفردة لانتخاب ممثلين عنهم. تنص المادة ٣ من قانون الانتخاب تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠ في هذا الصدد على ما يلي:

«يحدد عدد نواب كل طائفة في كل دائرة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون»، بينما تنص المادة ٤ بأن جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية **على اختلاف طوائفهم** يقترعون للمرشحين عن تلك الدائرة. «الغاية من اعتماد ما نسميه مبدأ الدائرة الانتخابية الموحدة هو حمل المرشحين على التعاون والاعتدال، لأن

المرشح مرغم على الاعتماد على أصوات ناخبين لا ينتمون الى طائفته.

لا ينسجم مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة إلا مـع الدائرة الكبـرى التي بطبيعتهـا متعددة الطوائف. فكلما صغرت الدائـرة كلما انحصر تكوينها الطائفي وانحرف المبدأ عن روحيته. لذا فان حجم الدائرة الانتخابية موضوع رئيسي في العملية التمثيلية. يمكن التمييز بين ثلاث مراحل في موضوع حجم الدوائر الانتخابية ابتداء من الدائرة الكبرى على أساس المحافظة (١٩٣٤ ــ ١٩٥٠)، وانتقالا الى زيادة عـدد الدوائر الى تسع (١٩٥١ ــ ١٩٥٣) وانتهاء الى التصغير مـن ٣٣ الى ٢٦ دائـرة (١٩٥٣ ــ ١٩٥٧)، حسبما هو مفصل في البيان رقم ١.

مـرشحا لبيـروت الثانيـة أو الثالثـة. اظهـرت الأزمات في لبنان الطابع الشكلي للنص القانوني القائل بأن «عضو مجلس النواب يمثل الأمـة جمعا» (المادة ٢٧ من الدستور).

٢ ــ ينافس المجلس في دوره خلال الأزمات مجالس تمثل الطوائف مباشرة، أو «الشـارع» الذي هو مؤسسة فعلية تنتحل صفة تمثيـل الطوائف. انها الظاهرة السلبية لحسنات الهيئة الانتخابية الموحدة: حيث ان المبدأ يرغم على الاعتدال (وان كان ذلك نسبياً ضمن الدائرة المصغرة الحالية) فانه يعزل عن المجلس النيابي الممثـلين «الحقـيقـيـين» للطوائف، او الذيـن يعتبرون أنفسهم كذلك وينتحلون هذه الصفة، مما يؤدي خلال الأزمات الى ظهور قمم ومجالس

بيان رقم (١)
تطور الجغرافية الانتخابية في لبنان

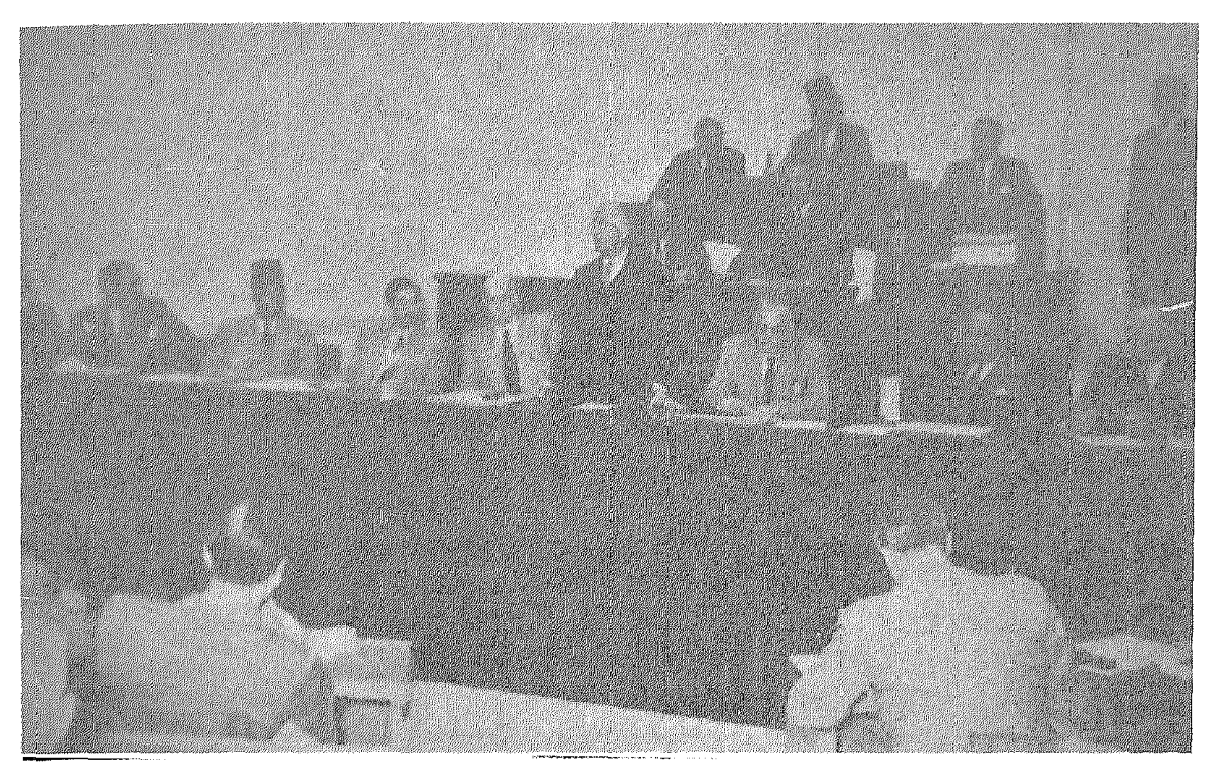
	السنة	عدد الدوائر	عدد المقاعد
الدائرة الكبرى	١٩٣٤ ــ ١٩٥٠ المجالس رقم ٣، ٤، ٥، ٦	٥	٢٥، ٦٣، ٥٥، ٥٥
الدائرة الكبرى نسبياً	١٩٥١ ــ ١٩٥٣ المجلس رقم ٧	٩	٧٧
الدائرة الصغرى	١٩٥٣ ــ ١٩٥٧ المجلس رقم ٨	٣٣	٩٩
	١٩٥٧ ــ ١٩٦٠ المجلس رقم ٩	٢٧	٩٩
	١٩٦٠ ــ ١٩٨٣ المجالس رقم ١٠، ١١، ١٢، ١٣	٢٦	٩٩

ما هي الثوابت في التجربة الانتخابية خلال نصف قرن في ما يتعلق بمبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة وعلاقتها بحجم الدوائر؟ نستخلص من التجربة النتيجتين التاليتين:

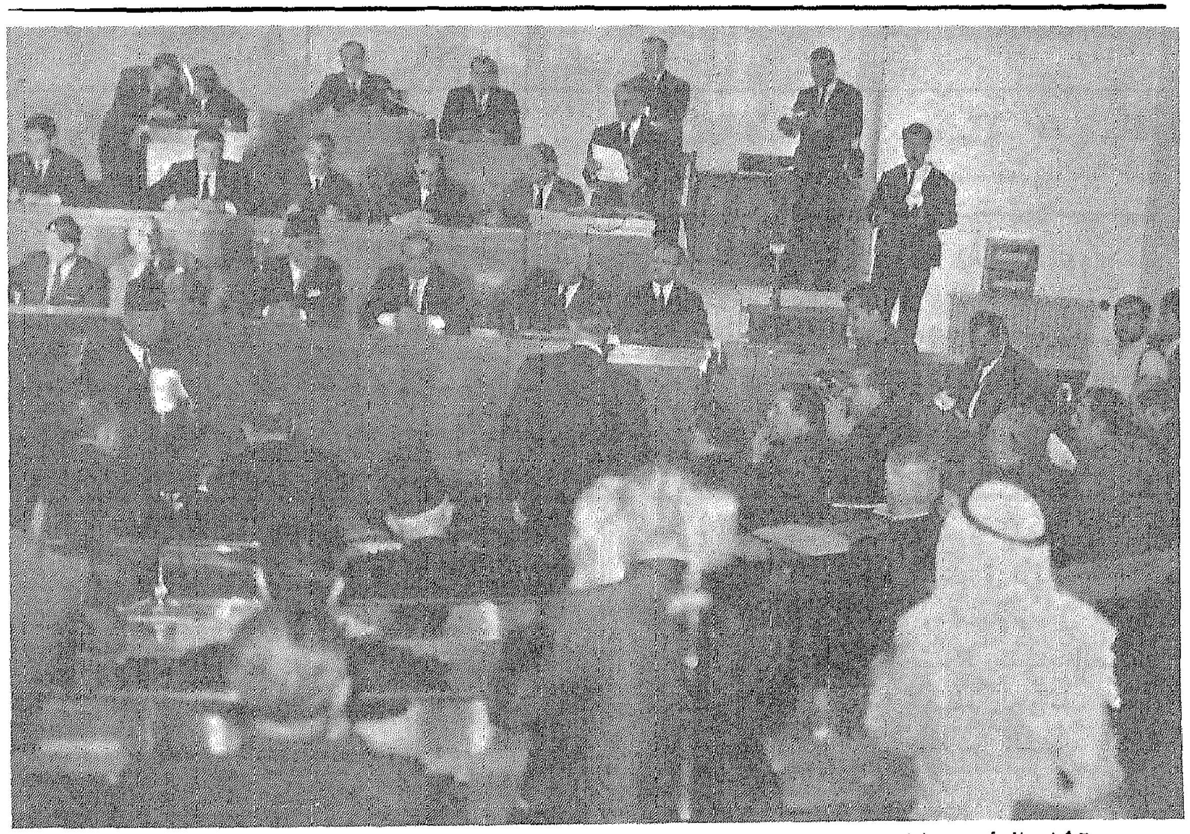
١ ــ لا ينسجم مبـدأ الهيئة الانتخـابيـة الموحدة مع الدائرة الصغرى. يجعل هذا الحجم من النـائب منتخبا عمليا من أبنـاء طائفتـه أو طوائف محددة. فمرشح البسطا، الذي كان يعتمد قبل ١٩٥٣ على ناخبي الأشرفية، اصبح

خارج المجلس تحد من دور المجلس النيـابي الشرعي. انها ظاهرة مستمرة ترتبط معالجتها بموضوع حجم الدائرة وبكيفية تمثيل الطوائف المؤسسي. ان جولة الرئيس رشيـد الصلح في نيسـان ١٩٧٥ بين رؤسـاء الطوائف لاحتواء النزاع هو مظهر من مـظاهر النـظام اللبناني خلال الأزمات.

حـين تحتاج البـلاد الى دور نيـابي دون منافس تسعى كل مجمـوعة من الطوائف الى



١٩٥١: أحمد الأسعد يرئس جلسة نيابية. في مقاعد الحكومة من اليمين: رشيد بيضون، فيليب تقلا، اميل لحود، عبد الله اليافي، فيليب بولس، رشيد كرامي، يوسف الهراوي، محمد صفي الدين وبشير الأعور.



١٩٦٠: الرئيس كامل الأسعد. في مقاعد الحكومة من اليمين: رضا وحيد، فؤاد عمون، شارل حلو، حسين العويني، جبران نحاس، وفؤاد نجار.



١٩٦٨: الرئيس صبري حماده. في مقاعد الوزراء «حكومة المجهولين» من اليمين: الياس سابا، جميل كبي، هنري اده، صائب سلام، غسان تويني، حسن مشرفية، منير حمدان، خليل أبو حمد، صائب جارودي، أميل بيطار، وجعفر شرف الدين.

التعبير عن ارادتها في **هيئات منفردة** من خلال من تعتبرهم القيادات الطبيعية. فيتحتم على السلطة التنفيذية اجراء مشاورات مع ممثلي الطوائف بين القوى السياسية أو الفعاليات. لم ينعدم دور المجالس النيابية في لبنان خلال التاريخ النيابي، ولكن منافسة القمم والشارع تحد من هذا الدور بالرغم من جهود رئاسة المجلس والكتل، إذ ان السبب هو بنيوي يكمن في مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة وطريقة ممارستها.

ان دراسة المجلس النيابي خلال الأزمات، وخاصة خلال الحرب منذ ١٩٧٥، وبالتالي دور القمم والتجمعات وهيئات الحوار والتنسيق، يحتم الاعتماد على تصنيف استنتاجي للنظام السياسي اللبناني وعلى مقاربة جديدة حول دور القيادات الاستراتيجي فيه.

السؤال المطروح، من خلال تجربة نصف قرن، هو كيفية تأمين قيادات فاعلة وذات مركز استراتيجي تنوب عن الشارع وعن **التجمعات شبه البرلمانية**. ان النظام اللبناني القائم على التفاوض من أجل احتواء النزاعات يقضي بايجاد صيغة تحافظ على مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة التي هي عنصر اعتدال وتضامن، ولكن بتصحيح احدى نتائجها باجراء تمثيل مباشر للطوائف ضمن **هيئة مصغرة** كمجلس شيوخ، أي بتكريس مؤسسي لما يجري في الواقع من انتحال صفة التمثيل ومن الحد من دور المجلس النيابي. ●

المراجع

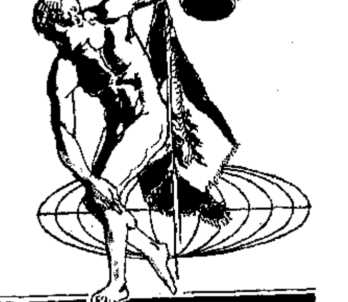
(1) Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies. A Comparative Exploration,* New Haven and London, Yale University Press, 1977, 248 p.

لمزيد من التفاصيل يراجع كتابنا:

Le Modéle Politique Libanais et sa Survie. Essai sur la Classification et L'aménagement d'un Systéme Consociatif, Beyrouth, 1982, 727 p. (Sous Presse).

وكتابنا حول «البنية الاجتماعية للمجلس النيابي اللبناني»:

La Structure Sociale du Parlement Libanais (1920-1976), Publications du Centre de Recherche de L'Institut des Sciences Sociales, n° 18, Université Libanaise, Beyrouth, Librairie Orientale, 1977, 381 p.



الرياضة في لبنان
خلال نصف قرن

ناصيف مجدلاني

وفد الاتحاد الرياضي اللبناني للجامعات إلى بطولة العالم الجامعية «الأونفرسياد» التي أقيمت في بودابست سنة ١٩٦٥. ويبدو في المقدمة أحمد الطرابلسي، ووراءه من اليمين: دبس، كشلي، نصار، ومجدلاني

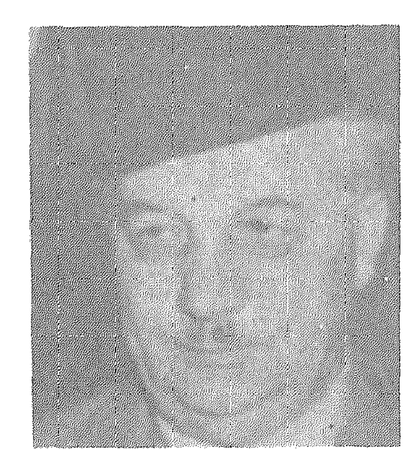
شاء القدر أن أعيش نهضة لبنان الرياضية، وأن أسجل وقائعها وتطورها في «الحياة الرياضية» التي أصدرتها في مطلع سنة ١٩٣١، بعدما عملت محرراً رياضياً أو بالأحرى «متطوعاً» لتغطية مباريات كرة القدم الكبيرة في «الأحوال» و «النداء» سنة ١٩٣٠. و «الحياة الرياضية» هي أول صحيفة رياضية متخصصة ظهرت في لبنان والعالم العربي.

وكتب لي الحظ أن اشاهد شارل حلو رئيس الجمهورية الأسبق يدافع عن مرمى فريق السركل اليسوعي في كرة القدم، والشيخ بيار الجميل، الذي قدم لوطنه رئيسين للجمهورية، يقود فريق السركل لاعباً مميزاً ورئيساً مطاعاً وحكماً محترماً وادارياً فاعلاً، كما كتب لي الحظ ان التقي الرئيس صائب سلام، أول من أدخل قفازات الملاكمة الى لبنان، وأول من لعب مباراة ملاكمة مع رفيقه في الجامعة حسين سجعان وأن أرافق محيي الدين النصولي عندما كان رئيساً للكشاف المسلم واتحاد هواة الرياضة البدنية السوري ـ اللبناني وقبل أن يحترف الصحافة والسياسة ويصبح نائباً ووزيراً، وأواكب هنري فرعون بطلا في كرة المضرب وركنا في السياسة الوطنية، ومعروف سعد النائب الشهيد وبطل قذف الكرة الحديد ورمي القرص وكرة السلة، وأرى توفيق عساف النائب والوزير ينطلق من بساط المصارعة الى فنزويلا ليصارع مشاق الحياة وينتصر عليها، ويحمل جنى انتصاره الى وطنه.. وأصفق لأدمون ربيز رئيس فريق النهضة الرياضية وامير الكرة اللبنانية كما أسميته، لا لتفوقه الرياضي، وخلقه الرياضي وشعبيته الواسعة فحسب، وانما لمساهمته في تأسيس أول ناد وطني لكرة القدم، وشد جمهور اللعبة الشعبية في «الاونيون سبورتيف» الذي أسسه جورج ديمون أحد كبار موظفي المفوضية الفرنسية العليا في فرن الشباك الى نادي «الرينيسانس» المجاور لمار الياس بطينا في المصيطبة.

صور وأسماء عزيزة تعيش في ذاكرتي، أحببت عرضها قبل أن استعرض الرياضة اللبنانية في «٥٠ سنة» لأنها تعني الكثير بالنسبة للرياضة. في لبنان وانطلاقتها الأولى وأبعادها وأهدافها، كما هي اطلالة مشرقة لكل حديث يتناول تاريخ الرياضة في لبنان.

وبعد، ماذا يمكن أن أرويه عن الرياضة اللبنانية في نصف قرن؟

القصة طويلة، وغنية بالعطاء اللبناني الفردي، والحماسة الوطنية، والانفتاح على الدنيا، والأحداث والتضحيات والتغييرات





الرئيس رياض الصلح



الرئيس شارل حلو



الرئيس صائب سلام

والمبادرات الجريئة، ولكني سأحاول أن أوجزها بقدر ما استطيع، واتوقف قليلاً عند المنعطفات المثيرة والتحولات الرائعة والانجازات الفذة في مسيرتنا الرياضية بدءاً من سنة ١٩٣٢، أي خلال ٥٠ سنة كما شاء الصديق العزيز والزميل الكريم فاروق بربير أحد حكامنا السابقين الناجحين في كرة السلة.

ملامح نهضتنا الرياضية في الثلاثينات

كان عدد الجمعيات الرياضية في لبنان في الثلاثينات محدوداً. وكانت كثرة الجمعيات تعمل في محافظة بيروت، وتعنى أكثر ما تعنى بكرة القدم التي لا تزال الرياضة الشعبية الأولى في لبنان شأنها في معظم بلدان العالم.

أما الألعاب التي كانت تستهوي اللبنانيين في الثلاثينات إضافة الى كرة القدم، ووجدت لها جمعيات مرخصة تهتم بها وتنظم لها مباريات ومسابقات بنسب متفاوتة فهي: كرة المضرب، ألعاب القوى، الجمباز، المصارعة، الملاكمة، رفع الأثقال، كرة الطاولة، الدراجات، السباحة والتزلج على الثلج.

وقد سجل العقد الثلاثيني تصاعدا في شعبية كرة القدم وفي عدد هواتها ورواد ملاعبها، وكان لتأسيس اتحاد لها وانضمامه الى الاتحاد الدولي «الفيفا» سنة ١٩٣٣، وتنظيمه مسابقات رسمية لها (بطولة وكؤوس) واستضافة فرق سورية وفلسطينية ومصرية ويونانية ونمساوية ورومانية أثر كبير في تطوير اللعبة بالاضافة إلى ظهور نادي حلمي سبور وتعاقده مع المدرب المجري شامو زنجر، الى جانب النهضة الرياضية، والسكة و«الفارستي» والهومنتمان والهومنمن.

ومن سمات العقد الثلاثيني أذكر:

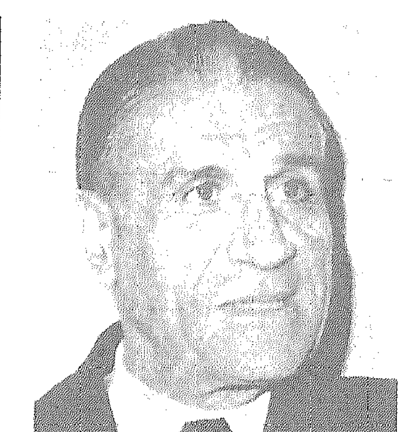
● بناء ملعب بيروت البلدي وافتتاحه سنة ١٩٣٦. وكان أكبر ملعب رياضي لا في العاصمة وانما في لبنان كله. وقد بناه الجيش الفرنسي على أرض مقدمة من بلدية بيروت وفق عقد يقضي بعودته الى البلدة بعد أن يستعمله الفريقان بالتساوي مدة ١٥ سنة.

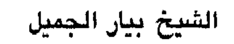
● اطلاقي دعوة العرب الى اقامة أولمبياد عربي، وقيامي باتصالات واسعة بمختلف المراجع الرياضية والاعلامية وذلك سنة ١٩٣٧. وقد تحقق «الحلم» ولو باسم آخر سنة ١٩٥٣ ببادرة من جامعة الدول العربية.

● تأسيس ثاني اتحاد رياضي لبناني مرخص سنة ١٩٣٧، وهو «الاتحاد اللبناني» للمصارعة ورفع الأثقال، واقامة أول بطولة لبيروت ولبنان في كلتا اللعبتين.

● تأليف لجنة عليا للرياضة والتربية البدنية سنة ١٩٣٧ بقرار من وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة حبيب أبو شهلا للنهوض بالحركة الرياضية، ولكن هذه اللجنة لم تعقد أي اجتماع لأنها ضمت أسماء أكثر مما ضمت فعاليات..

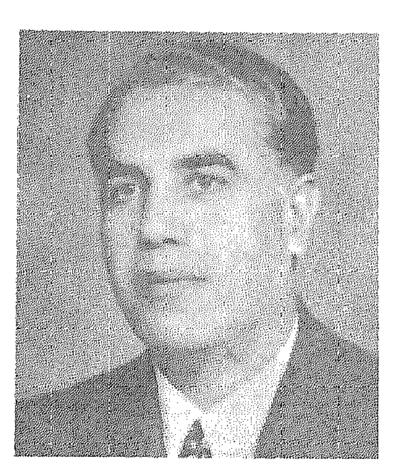
● اهتمام صحافي ملحوظ بالنشاط الرياضي في




الشيخ بيار الجميل




الشهيد معروف سعد



غبريال الجميل

الصحافة اللبنانية، وتخصيص صفحة رياضية أسبوعية في معظم الصحف السياسية اليومية.

- صدور أكثر من صحيفة رياضية اسبوعية إضافة الى «الحياة الرياضية» التي عطلتها السلطة أربع سنوات، وحلت محلها «الملاهي» الى أن تم الافراج عن «الحياة الرياضية» فاستأنفت الصدور ١٩٣٨ وغابت «الملاهي» مع «شقيقاتها» الصحف الرياضية.
- طلب انشاء نقابة للصحافة الرياضية و«وأد» الطلب في ادراج المسؤولين!
- اعلان الحرب العالمية الثانية في أول أيلول ١٩٣٩، واطفاء جذوة انطلاقة الرياضة اللبنانية، وانشغال اللبنانيين بتدابير الحرب الاستثنائية وتأثرهم بها، لأن فرنسا الدولة المنتدبة على لبنان، كانت مشاركة فيها.
- فوز جورج مانوكيان بالمرتبة الثالثة في بطولة اوروبا لكمال الأجسام التي جرت قبل اعلان الحرب العالمية الثانية.

انتفاضة لبنان الرياضية والتنظيم الرسمي للرياضة والاشتراك في الألعاب الاولمبية

كَوَت السنوات الخمس الأولى من الأربعينات العالم بنار حربها وعطلت نشاطات الانسان الخيرة، وطبيعي أن يتأثر لبنان وبالتالي حركته الرياضية بلهيب الحرب واجراءاتها للسبب الآنف الذكر.

وفي النصف الأول من شباط ١٩٤٢ دعا الشيخ بيار الجميل وحسين سجعان وجوزف فرام الهيئات الرياضية اللبنانية والصحافة الرياضية الى الاجتماع في مكتب الاتحاد اللبناني لكرة القدم للبحث في ما آلت اليه الحركة الرياضية في لبنان من جمود واتخاذ التدابير الناجعة لاعادة نشاطها وازدهارها السابقين. فلبى الجميع الدعوة وعقدوا اجتماعين: الأول في ١٦ شباط، والثاني ٢ آذار ١٩٤٢ وقد تم فيه بعث «اللجنة العليا للرياضة والتربية البدنية» وانتخاب لجنة جديدة بدل اللجنة «المعينة» قوامها: حسين سجعان، خليل حلمي، ويتولد راتنسكي، جميل مطر وناصيف مجدلاني، واعتمد وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة رامز سركيس هذه اللجنة بقرار رقمه ٢٦٥ تاريخ ١٩٤٢/٣/٢١، وذلك للعمل على اعادة النشاط الى الحركة الرياضية.

افتتحت اللجنة عملها باقناع المسؤولين بتعيين خليل حلمي مفتشاً للرياضة. وهو أول موظف رياضي إداري في الدولة. ثم أسست ثالث اتحاد رياضي في لبنان وهو اتحاد السباحة والتزلج في ٨ حزيران ١٩٤٢، ونظم أول بطولة للبنان سنة ١٩٤٣.

وأقامت اللجنة العليا أول بطولة للبنان في كل من لعبتي كرة السلة وكرة المضرب ١٩٤٤ وكانت كرة السلة بدأت تحتل المركز الثاني، بعد كرة القدم، بين الألعاب الأكثر شعبية في لبنان.



السفير اللواء عبد الحميد غالب (سفير مصر)، اسحق حلمي أول عربي قطع بحر المانش عام ١٩٢٨، اللواء صبري رئيس الاتحاد العالمي لسباحة المسافات الطويلة، وفيق العجوز رئيس نادي الجزيرة منظم سباقات صيدا ــ بيروت علم ١٩٥٥.

ووضعت مع مفتش الرياضة الخطوط العريضة لأول مرسوم تنظيمي للرياضة اللبنانية الذي يحمل الرقم ٢٤٣٧ تاريخ ٧ كانون الأول ١٩٤٤.

وقد جرى دعم هذا المرسوم شعبياً في مؤتمر رياضي، عقد في بيت النجادة في ٤ كانون الأول ١٩٤٤ بدعوة من حسين سجعان وعبد الوهاب الرفاعي وناصيف مجدلاني، وكان في مقدمة الحاضرين رئيس مجلس الوزراء رياض الصلح ووزير التربية حبيب أبو شهلا.

وكانت السنوات الخمس الثانية من الاربعينات استكمالاً لبنيتنا الرياضية: لبنانياً وعربياً ودولياً، وانتفاضة شبيهة بانتفاضتنا الوطنية سنة ١٩٤٣، وقد شاركت الدولة فيها كما شارك الرياضيون في معركة الاستقلال. وأثمرت هذه المشاركة الانجازات التالية:

ــ الغاء الاتحادات الرياضية السابقة وتأسيس اتحادين رياضيين فقط لادارة الألعاب الرياضية في لبنان الأول باسم: «الاتحاد اللبناني لكرة القدم» والثاني يحمل اسم: «الاتحاد اللبناني للألعاب الرياضية»، والى هذا الاتحاد الذي تولى ادارة معظم الألعاب المعروفة عندنا في حينه، يرجع الفضل في انضمامنا الى اتحاداتها الدولية، وذلك سنة ١٩٤٥.

ــ انشاء اللجنة الاولمبية اللبنانية والانضمام الى اللجنة الاولمبية الدولية ١٩٤٧.

ــ الاشتراك في بطولة العالم للجامعات في باريس ١٩٤٧، واحراز المرتبة الثانية في الكرة الطائرة.

ــ الاشتراك في الألعاب الاولمبية الشتوية في سان موريتز (سويسرا) والألعاب الاولمبية الصيفية في لندن سنة ١٩٤٨، للمرة الأولى، وحصول اثنين من مصارعينا على نتيجتين مرموقتين وهما: شريف دمج الذي حل رابعاً في الوزن الخفيف وصافي طه الذي جاء سادساً في وزن الريشة.

— تنظيم أول دورة رياضية عربية مدرسية في بيروت سنة ١٩٤٩. وقد اشتركت فيها سوريا والعراق ومصر بالاضافة الى لبنان، واقتصرت مسابقاتها على كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة.

— موافقة وزارة التربية الوطنية وبالتالي مجلس الوزراء على كتاب حسين سجعان الذي يطالب فيه الدولة بتحقيق انشاءات رياضية سميت في ما بعد، «المدينة الرياضية» وتكليف لجنة قوامها حسين سجعان وخليل حلمي لاختيار قطعة أرض مناسبة للانشاءات الرياضية التي أزمعت وزارة التربية على انشائها.

— مساهمة الصحافة الرياضية في تحقيق المدينة الرياضية، ومراجعة المسؤولين بهذا الشأن ومطالبتهم بشراء أرض المدينة قبل نهاية السنة لئلا يعود المبلغ المرصد في الموازنة لهذه الغاية، الى صندوق الدولة. وقد تم فعلاً شراء الأرض في الدكوانة في الأيام الأخيرة من عام ١٩٤٩.

المداليات الأولى للبنان في بطولة العالم للمصارعة والألعاب الاولمبية

كان عام ١٩٥٠ امتداداً للنصف الثاني من عام ١٩٤٩ فحفل بالمراسيم والقرارات التنظيمية وبالنشاطات الرياضية الكثيفة، لبنانياً وعربياً ودولياً. ولما كان المجال محدوداً، والقصة التي أرويها جد طويلة اكتفي بذكر أهم الأحداث التي اتسمت بها سنة ١٩٥٠.

● أحرز لبنان أول ميدالية في أول بطولة للعالم يشارك فيها. وهي بطولة المصارعة اليونانية — الرومانية التي جرت في استوكهولم ١٩٥٠، حيث فاز صافي طه بالمدالية الفضية في وزن الريشة.

● شارك لبنان، أول مرة، ببطولة العالم للدراجات في بلجيكا ببطله جان نلتشيان، ولم يكمل السباق. وكان طارق أبو الذهب، أفضل حظاً، فاشترك خمس مرات ببطولة العالم: ٦٠،

البعثة اللبنانية الأولى إلى الألعاب الاولمبية (لندن ١٩٤٨) من اليمين: ميشال غاوي، ابراهيم محجوب، شريف دمج، بشارة أبو رجيلي.
الوقوف: خليل حلمي، صافي طه، سليم علي سلام، المدرب ابراهيم مصطفى، عبد الله صيداني، محمود القيسي، ناصيف مجدلاني



٦١، ٦٢، ٦٤، و١٩٦٧. وكانت أفضل نتيجة له فيها المركز ٦٠ بين ٢٠٠ متسابقاً في سباق ١٩٦٠ في براغ.

● اشترك لبنان في بطول العالم لرفع الأثقال وكمال الأجسام التي أقيمت في باريس سنة ١٩٥٠ بالرباع مصطفى اللحام (الوزن المتوسط) وابراهيم محجوب (أبولون لبنان).

● جزيء اتحاد الألعاب بمرسوم رقمه ٣٤٤٧ تاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٠ الى خمسة اتحادات وهي: كرة السلة وكرة الطائرة. كرة المضرب وكرة الطاولة، المصارعة والملاكمة ورفع الأثقال، السباحة والتزلج، الدراجات والرماية وألعاب القوى وبقية الألعاب غير الوارد ذكرها (هكذا ورد اسمه في المرسوم)..

وعدلت المادة الأولى من المرسوم ٣٤٤٧ تاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠ بمرسوم رقمه ٨٦٩٣ تاريخ ١٩٥٢/٦/١٦ أخضع انشاء الاتحادات الرياضية التي تشرف على لعبة أو أكثر لشروط يحددها وزير التربية الوطنية بقرار.

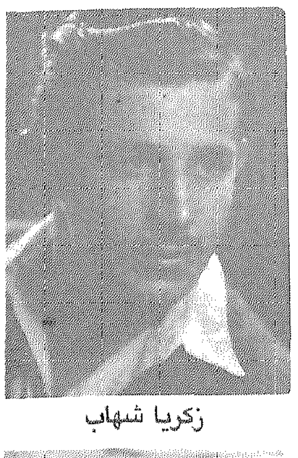
وصدر هذا القرار، ورقمه ٣٠٩٦ تاريخ ١٩٥٢/١١/٨ مشترطاً ألا يقل عدد الجمعيات الرياضية المجازة عن أربع جمعيات.

وهكذا بدأت الاتحادات تتفكك وتسرع كل لعبة الى انشاء اتحاد خاص بها فبلغ عدد الاتحادات اللبنانية الرياضية ٢١ اتحاداً (عدا اتحاد الجامعات الذي تأسس بمرسوم رقمه ١٤٠٦٤ تاريخ ١٩٤٩/١/٢. وجميع هذه الاتحادات منضمة الى الاتحادات الدولية لألعابها.

● الاشتراك في الدورة الأولى لألعاب البحر الأبيض المتوسط التي أقيمت في الاسكندرية ١٩٥١.

● انضمام الاتحاد اللبناني الرياضي العسكري الى المجلس الدولي للرياضة العسكرية في مؤتمره السادس المنعقد في أثينا ١٩٥٢، ومساهمته في نشاطات هذا المجلس منها اقامة بطولة العالم في التزلج في الأرز، وفوز العقيد غالب فحص بعضوية مكتبه التنفيذي ورئاسة مركز الارتباط للشرق الأوسط سنوات.

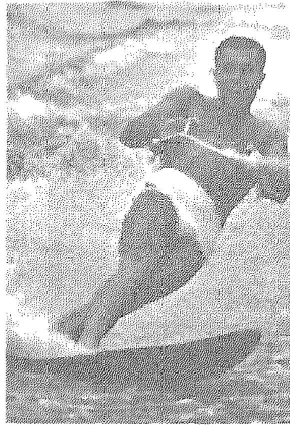
● الاشتراك في الألعاب الاولمبية الشتوية في أوسلو (اسوج) والألعاب الاولمبية الصيفية في



زكريا شهاب



عبد المنعم فخر الدين



سيمون خوري

هلسنكي (فنلندا) ١٩٥٢.

وقد أحرز لبنان في هلسنكي مداليتين اولمبيتين في المصارعة بواسطة زكريا شهاب (فضية في وزن الديك) وخليل طه (برونزية في الوزن الخفيف المتوسط). كما حقق فوزاً إدارياً، بانتخاب الشيخ كبريال رئيس اللجنة الأولمبية اللبنانية عضواً في اللجنة الاولمبية الدولية وناصيف مجدلاني رئيس الاتحاد اللبناني للمصارعة والملاكمة ورفع الأثقال عضواً في المكتب التنفيذي للاتحاد الدولي للمصارعة.

● الاشتراك في بطولة العالم للكرة الطائرة، للمرة الأولى، في موسكو ١٩٥٢.

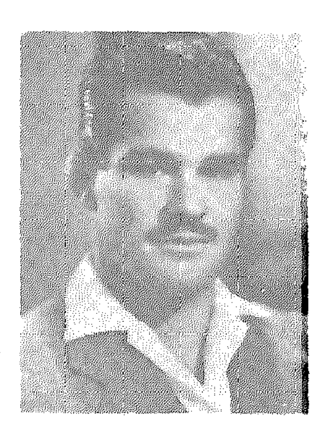
● فوز سيمون خوري بالمركز الثاني في بطولتي اوروبا والعالم في التزلج المائي، ثم فوزه ببطولة اوروبا والعالم.

● الاشتراك في بطولة العالم للمصارعة في نابولي وفوزايلي نعسان بمدالية برونزية في وزن الريشة ١٩٥٣.

● عقد أول مؤتمر أولمبي في ضهور الشوير



وفد لبنان إلى دورة (الجانيفو) للدول الناهضة في جاكارتا سنة ١٩٦٣
ويبدو في المقدمة الرباع الدولي جورج لحمجيان يحمل علم لبنان.



ايلي نعسان

ببادرة من الشيخ كبريال الجميل، ووضع الخطوط العريضة لتنظيم الرياضة العربية ورفع مستواها وانشاء اتحاد للجان الاولمبية العربية ١٩٥٤.

● الاشتراك في الدورة الرياضية العربية الأولى في الاسكندرية ١٩٥٣.

● نجاح السباح اللبناني توفيق بليق في نهر المانش سنة ١٩٥٣، وهو أول لبناني يحقق هذه المأثرة وكررها، في مابعد، عثمان غندور وعبد المنعم فخر الدين.

● اشتراك لبنان سنة ١٩٥٤ في سباق النيل للسباحة وبطولة العالم للتزلج في أسوج ومسابقة «پو» الدولية في جنوب فرنسا واحتلال فوزي الحص المرتبة الثانية بين ١٤٩ فارساً ينتمون إلى مختلف بلدان العالم.

● بدأ لبنان يشارك في سباق كابري نابولي للسباحة الطويلة الذي هو بمثابة بطولة للعالم للسباحة الطويلة ١٩٥٦.

● فوز لبنان ببطولة اوروبا في الرماية على الأطباق فريقاً وللأفراد (موريس ثابت) ١٩٥٦ و١٩٥٧.

● بناء المدينة الرياضية، أجمل مجمع رياضي في الشرق الأوسط، وتدشينها باستضافة الدورة الرياضية العربية الثانية ١٩٥٧.

● تنظيم الدورة الثالثة لألعاب البحر الأبيض المتوسط ١٩٥٩ وانشاء اللجنة الدولية لهذه الألعاب التي ترأسها الشيخ كبريال الجميل ٢٠ سنة (١٩٥٩ ـ ١٩٧٩).

● وفي الخمسينات أحرز رزق الله الدواليبي المركز الثاني لبطولة العالم في الرماية على الحمام في مصر، وفازت أولغا نادر بالمرتبة الثانية لبطولة اوروبا والبحر المتوسط في التزلج المائي ونظم لبنان هذه البطولة في «السان جورج» وشارك لبنان في بطولة اوروبا لكرة السلة.

مديرية عامة للرياضة ورقم عالمي للطرابلسي وكأس العرب لكرة القدم

تابعت الحركة الرياضية في الستينات تقدمها وتطورها وتوسيع إطار نشاطها محلياً وعربياً واقليمياً وقارياً وعالمياً واولمبياً، وساعد وجود المدينة الرياضية ثم بناء ملاعب بلديات صيدا وطرابلس وبرج حمود وجونية وفرن الشباك على تكثيف الزيارات بين الفرق اللبنانية والفرق الخارجية والاشتراك في المسابقات العربية والدولية وتنظيمها في مختلف الألعاب الرياضية ومنها: كرة القدم والسباحة والتزلج على الثلج والتزلج المائي والسلاح، كما ساعدت الملاعب والزيارات المتبادلة والمسابقات الكبيرة التي نشارك فيها أو ننظمها على رفع المستوى الفني للرياضة في لبنان وازدياد عدد هواتها ورواد الملاعب.

وإلى جانب حرص لبنان على عدم التخلف عن المؤتمرات والمسابقات العربية والدولية والأولمبية واستضافة العديد منها انشأ سنة ١٩٦٣ مسابقة كأس العرب للمنتخبات الوطنية في كرة القدم، ونظم، على ملعب المدينة الرياضية، أولى دوراتها، وعقدت اللجنة الاولمبية اللبنانية، لهذه المناسبة، مؤتمراً للجان الاولمبية العربية بعد أن علقت مؤتمراتها عقب مؤتمر



□ فريق النادي الرياضي الذي أحرز بطولة لبنان في كرةالسلة عام ١٩٥٤ للمرة الرابعة ضد أبناء نبتون ويبدو في الصورة في الصف الخلفي من اليسار: ابراهيم بلطجي، سمير ديب، ابراهيم دبوس، فاروق ميداني، فاروج ازاديان، احمد ادلبي، رئيس الفريق، خليل مكاوي، المدرب فاروق البربير. جلوساً: سمير بدوي، مصطفى طوسون، سعد الدين عيتاني، أحمد عبد العال، عدنان مكاوي.

الخرطوم ١٩٥٧، وتقرر تنفيذ مقررات العاصمة السودانية وتأليف لجنة عربية للرياضة بدلاً من اتحاد اللجان الاولمبية العربية، لعدم موافقة اللجنة الاولمبية الدولية على التسمية لتعارضها والشرعة الاولمبية، وقد تم انتخاب هذه اللجنة برئاسة الشيخ كبريال الجميل.

وشاهد عام ١٩٦٥ قيام المديرية العامة للشباب والرياضة التي حلت محل مصلحة الرياضة والكشفية في وزارة التربية التي انبثقت عن مفتشية الرياضة.

وبدأ في هذا العام اشتراك لبنان في بطولة آسيا لرفع الأثقال.

وفي سنة ١٩٦٨ حقق الرباع الفتي الفذ محمد طرابلسي أول رقم عالمي للبنان وله في الوزن الخفيف (فتيان) فخطف ١٢١ كيلوغراماً في احتفالات اليوم الأولمبي السبت في ١٩٦٨/٧/٦. وأحرز سيمون خوري بطولة العالم في التزلج المائي في الولايات المتحدة.

وعلى صعيد الاعلام الرياضي أنشئت سنة ١٩٦٣ جمعية المحررين الرياضيين اللبنانيين بمبادرة شجاعة من نقيب محرري الصحافة اللبنانية الزميل ملحم كرم. وانضمت الجمعية الى الاتحاد الدولي للصحافة الرياضية سنة ١٩٦٨ في مؤتمر بوخارست، وعملت على تأسيس جمعيات مماثلة في البلاد العربية التي تتوافر فيها هذه الجمعيات والانضمام الى الاتحاد



اللواء عادل شهاب قائد الجيش السابق، يعلن افتتاح بطولة العالم العسكرية الحادية عشرة للسلاح في قاعة الاونيسكو

الدولي تمهيداً لتكوين اتحاد عربي للصحافة الرياضية وقد تم ذلك فعلاً في مؤتمر ميونيخ ١٩٧٠ وأبدل اسمه باسم: «الرابطة العربية للصحافة الرياضية» في اجتماع بغداد ١٩٧١.

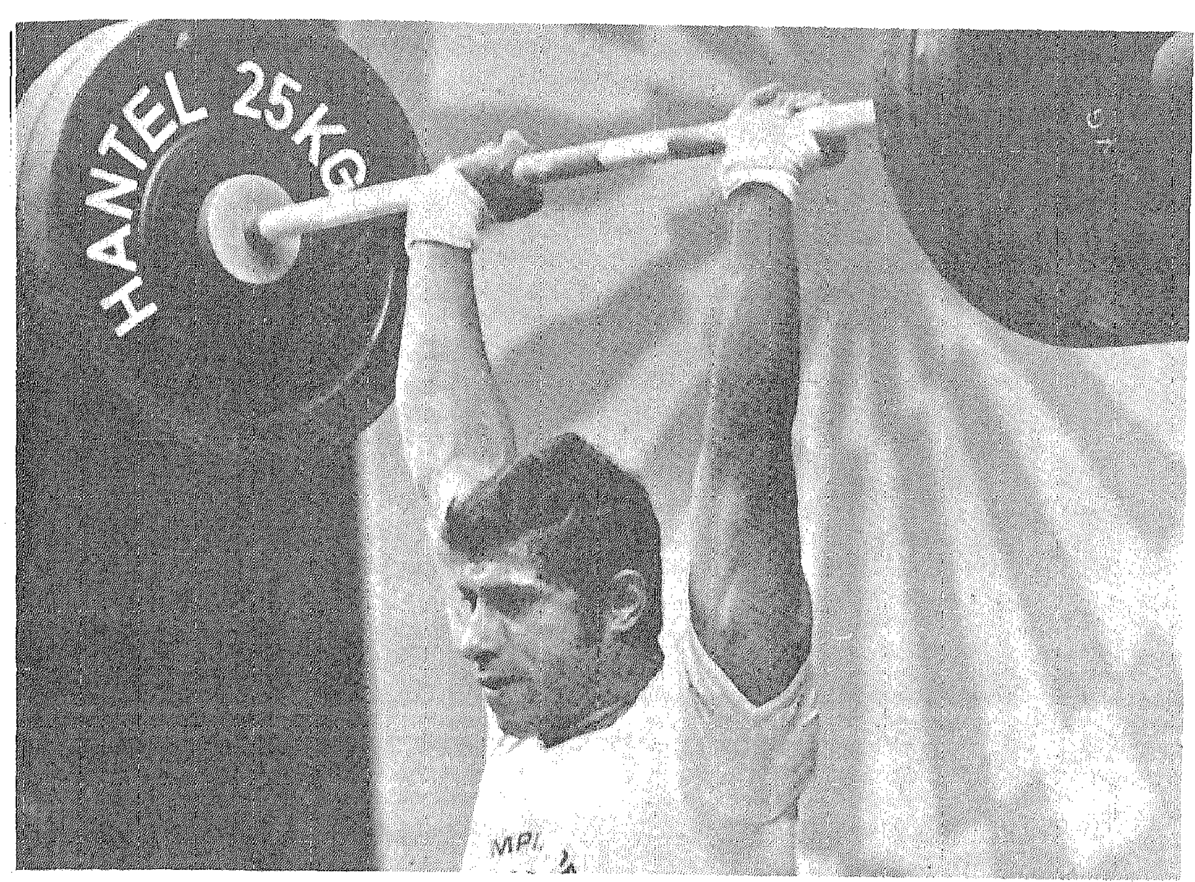
فضية أولمبية للطرابلسي وانتصار «النجمة» التاريخي على بطل الاتحاد السوفياتي

استقامت البنية الرياضية اللبنانية في السبعينات وتكاملت أجهزتها الادارية والفنية الرسمية والأهلية، ولكنها لم تنعم طويلاً بما حققته بالعرق والجهد المضني، ففي منتصف العقد السبعيني، وعقب عودة الوفد اللبناني من الجزائر بعد اشتراكه في دورة البحر المتوسط سنة ١٩٧٥، استقبلته الأحداث اللبنانية الأليمة التي لا نزال نعاني منها الأمرين.

وقبل وقوع المحنة، فاز محمد الطرابلسي (الوزن المتوسط) بمدالية فضية في دورة ميونيخ الأولمبية ١٩٧٢، وهي الأولى للبنان في رفع الأثقال، واستضاف لبنان الدورة الرياضية العربية المدرسية الخامسة للشباب والأولى للشابات. وسجل فريق النجمة بطل لبنان وحامل كأسه في كرة القدم حدث سنة ١٩٧٤ بفوزه على فريق ارارات يريفان بطل الاتحاد السوفياتي ١ ــ صفر يوم الأحد في ٤/٢/١٩٧٤ على ملعب المدينة الرياضية. وقد فجر فوز «النجمة» على «ارارات» المشاعر الوطنية وغمر الصدور بالاعتزاز والبهجة وغمر الرياضة ومعطياتها بهالات التقدير وتبارى رجالات لبنان في التنويه بانتصار البلد ذي الملايين الثلاثة على البلد الذي يبلغ تعداده ٢٥٠ مليوناً بكرة القدم وفي مقدمة هؤلاء الرئيس سليمان فرنجية الذي افتتح اجتماع مجلس الوزراء في ٢٧/٢/١٩٧٤ بنقل نبأ هذا الحدث الى الوزراء وأعلن أنه منح نادي النجمة رئيساً ولاعبين ومدربين أوسمة تقديرية.

وأنشأ لبنان سنة ١٩٧٥ مسابقة عربية جديدة هي البطولة العربية للغولف «ونظم دورتها الأولى في النادي اللبناني للغولف/ الأوزاعي ــ بيروت».

ورغم ظروف لبنان المؤلمة وتأثر لبنان واللبنانيين، جميع اللبنانيين بها، وفي طليعتهم الرياضيون شارك لبنان رمزياً، بالدورة الرياضية العربية السادسة في دمشق ١٩٧٦، وفي الألعاب



محمد خير الطرابلسي

الآسيوية الثامنة في بانكوك (تايلند) ١٩٧٨ وفي دورة المتوسط الثامنة في سبليت (يوغوسلافيا).

وأحرز سنة ١٩٧٩ سمير بنوت بطولة العالم في كمال الأجسام في الوزن الخفيف الثقيل في الولايات المتحدة. وشاركت فريدة رحمة في أولمبياد ٧٦ وبطولة العالم ١٩٧٨ في التزلج على الثلج.

«الأنصار» يغلب حامل كأس فرنسا بكرة القدم ومدالية أولمبية بالمصارعة

ورغم أننا لا نزال في أوائل الثمانينات، ولبنان لا يزال ينزف، وحركته الرياضية تفقد أكثر فأكثر مما كسبته خلال ٥٠ سنة. فقد شارك في اولمبياد موسكو سنة ١٩٨٠، وأحرز مصارعه البطل في وزن فوق الثقيل حسن بشارة مدالية برونزية، وكانت المدالية الوحيدة التي أحرزها الرياضيون العرب في الأولمبياد المذكور.

وسجل فريق الأنصار ثاني أكبر انتصار لبناني في كرة القدم، بعد انتصار النجمة على ارارات، إذ فاز على فريق باستيا حامل كأس فرنسا ٢ ـ ١ على ملعبه في مدينة باستيا الكورسيكية في تموز ١٩٨١. وكان قد استضافه في ٨١/١/١٨ وخسر أمامه صفر ـ ١ على ملعب بيروت البلدي.

و«الأنصار» هو أول ناد يستقدم فريقاً فرنسياً بكرة القدم ويرد له الزيارة في تاريخ الكرة اللبنانية.

وفي السنة المنصرمة شاركنا للمرة الثانية في الألعاب الاسيوية التاسعة التي أقيمت في نيودلهي (الهند)، وفاز «الطرابلسي» فيها بمدالية مذهبة ومدالية فضية في الوزن الخفيف الثقيل. والطرابلسي يحافظ على بطولته الدولية منذ ١٤ سنة، وهو حدث في حد ذاته، ومؤشر على أن لبنان لن يتخلى عن دوره الحضاري في جميع النشاطات الانسانية، وأنه سيعمر بانسانه مما



رئيس الاتحاد السيد طانيوس المير يقدم كاساً فضياً للفائز الأول طارق أبو الذهب في السباق الأول لبطولة لبنان للدراجات في ١١ حزيران ١٩٧٢

دمرته وتدمره المؤامرات في مرافقه الحيوية ومنها منشآته الرياضية.

الرياضة اللبنانية: رسالة إنسانية ومحبة وحرية واخوة وفرح وسلام

أخيراً، في سنة ١٩٣٢، أي منذ ٥٠ سنة، كان عدد الجمعيات الرياضية في لبنان معدودة، ومعظمها يهتم بلعبات لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، ولم يكن عندنا أي اتحاد رياضي بمعناه الصحيح. وكانت زيارات فرقنا قاصرة على سوريا وفلسطين. أما اليوم فعدد جمعياتنا تجاوز الألف، واتحاداتنا الـ ٢١ عدا الاتحاد الرياضي للجامعات، والاتحاد الرياضي العسكري، وجميع هذه الاتحادات أعضاء في الاتحادات الدولية وفي اللجنة الاولمبية اللبنانية. والألعاب التي يهتم بمزاولتها ولها اتحادات هي: كرة القدم، كرة السلة، الكرة الطائرة، كرة الطاولة، كرة المضرب، كرة اليد، المصارعة، الملاكمة، رفع الأثقال، السلاح، الرماية، الفروسية، ألعاب القوى، الدراجات، الجمباز، السباحة، التزلج المائي، التزلج على الثلج، اليخوت، التجذيف، الجودو والكاراتيه. إضافة إلى الغولف وكرة الريشة «البادمنتون» والسكواتش التي ليس لها اتحادات بعد لضآلة عدد جمعياتها.

والرياضيون اللبنانيون حملوا علم المستقبل الى قارات العالم الخمس وشاركوا في المباريات والمسابقات والبطولات والدورات ونظموا العديد منها، وكذلك كان شأنهم في المؤتمرات العربية والاقليمية والدولية والاولمبية، وكانت صحافتهم الرياضية رائدة في نهجها الرياضي وحرصها على القيم الرياضية وفضائلها وانفتاحها على كل جديد في الكون.

ويتجند الرياضيون اللبنانيون اليوم، ويحشدون طاقاتهم لمعاودة نشاطهم ومرافقهم الرياضية لاستئناف مسيرتهم في الموكب الرياضي العربي والانساني مؤمنين بأن رسالتهم هي رسالة انسانية ومحبة وحرية وأخوة وفرح وسلام بقدر ما هي رسالة صحية وأخلاقية وأجتماعية ووطنية.



معهد الإنماء العربي

انكليزي - عربي

اتصالات آثار احافير احصاء احياء الكترونيات

خلايا صوتيات بحار جيولوجيا معلوماتية

كهرباء جغرافيا صخر عمارة كهرمغنطيسية

كيمياء فلزيات فواريات فطريات مناعة فلك

نباتات ملاحة صيدلة معادن مناخ نوويات

الخط المباشر
نيويورك
مع طيران الشرق الأوسط

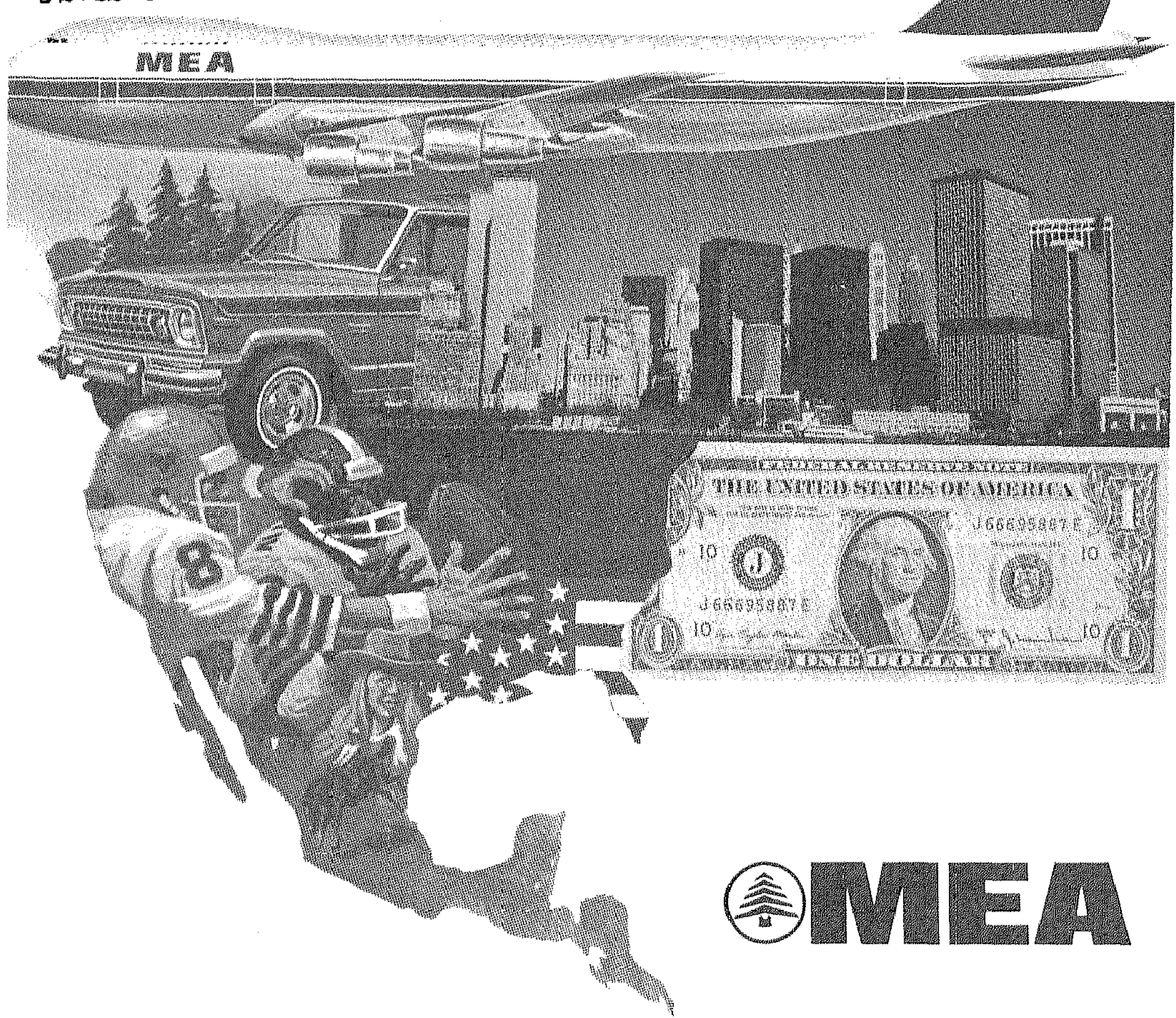
ابتداء من اول آذار ــ مارس ١٩٨٣

تستطيعون منذ الان السفر الى نيويورك بطائراتنا الجمبو الفخمة من طراز بوينغ ٧٤٧ ونضع في تصرفكم خيارات ثلاث : الدرجة الاولى (مع مقاعد خاصة sleeperettes)، الدرجة سيدر والدرجة السياحية. تقلع طائراتنا من بيروت في رحلاتها الجديدة * ايام الثلاثاء والخميس والسبت من كل اسبوع في الساعة ١٣,١٠ تماما وتعود اليها ايام الاربعاء والجمعة والاحد.

المحطة الخاصة التابعة لشركة اميركان آرلاينز في نيويورك توفر لكم رحلات مباشرة لمتابعة سفركم داخل الولايات المتحدة.

للحجز الرجاء الاتصال بوكيل سفركم المعتمد لدى « اياتا » او باقرب مكتب مبيعات لطيران الشرق الاوسط.

* عن طريق باريس



MEA

العدد الأول - السنة الأولى
حزيران - تموز/يونيو - يوليو 1982

العلم والتكنولوجيا

science
& technology

No. 1 June/July 1982

كيف نشأ الكون

الخلايا الكهرضوئية
توليد الكهرباء من الشمس

الاسس الجزيئية
لنظرية الكود الوراثي

العددان ٢٩ - ٣٠

مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية

الفكر العربي

تشرين الأول . كانون الأول ١٩٨٢ . العددان التاسع والعشرون والثلاثون . السنة الرابعة

مسألة المدينة والمدينة العربية

تصدر عن : معهد الإنماء العربي - بيروت

في سبيل إنشاء لبنان الغد



بيـروت في أوائـل القـرن الحـالي من كتـاب (Wortabet, Syria and the Syrian, Ip. 67) للفنـان وودورد (Woodward)

الغلاف الأول



بعلبك للفنان روبرتس مأخوذة من كتابه «البلاد المقدسة»

- المقالات والدراسات ترسل باسم رئيس التحرير على عنوان المجلة ص.ب ٥٩٠٥ في بيروت.
- المقـالات والدراسـات التي تـنشر لا تعـبّـر بالضرورة عن آراء المجلة.
- المواد الواردة إلى المجلة لا تردّ إذا لم تنشر.

الغلاف الأخير



فتاتان لبنانيتان بالزي التقليدي القديم.

